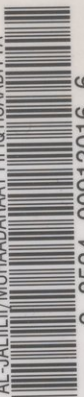


AUC Library
HC 415.4 I7 J35X 195 main
AL-JALILI/MUHAADARAAT FIQTISAADIYYA

3 8534 00913016 6

HC
41
.J
J3
19

ID: 00-67731



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

اقتصاديات العراق

ITY

LI

اقتصاديات العراق

رقبـا تـايـهـلـبـتـا

جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية

HC

415.4

I 7

J38x

1955

محاضرات

في

اقتصاديات العراق

ألقاها

الدكتور

عبد الرحمن الجليلي

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٥٥

١٩٥٥



СС., 907V

Р. Д. С.

С. Н.

СС., 907V

Р. Д. С.

С. Н.

41744

« تمهيد »

بين يدي القارئ الكريم مجموعة المحاضرات العشر التي ألقيتها في معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية - في القاهرة - عن اقتصاديات العراق ، ذلك الموضوع الذي لم يبحث فيه إلا قليلا . على أن أهم ما كتب فيه تقريران رسميان مهمان أحدهما تقرير بعثة البنك الدولي^(١) وثانيهما تقرير الأستاذ كارل ايفرسن^(٢) الذي استشاره المصرف الوطني العراقي في سياسة العراق النقدية بالإضافة إلى كتاب قديم وضعه الأستاذ سعيد حماده^(٣) قبل الحرب العالمية الثانية . وقد كتب إلى جانب مامر مقالات مبعثرة ، وتقارير شتى متناثرة ، وإحصائيات تختلف أرقامها أحيانا في الموضوع الواحد إذا اختلفت مصادر الإحصاء ، وهي لا تكاد تعطي صورة واحدة كاملة عن اقتصاديات البلاد .

إن البداية في دراسة الوضع الاقتصادي لمجتمع ما كالمجتمع العراقي ، بدأ حياته المنظمة حديثاً وبدأ تطوره منذ زمن قريب ، واختلفت حقائق الحياة فيه بين الحياة المتحضرة الحديثة ، وبين بدائية الإنسان . . . إن تحليل المظاهر والحقائق الاقتصادية - في مثل هذه الأوضاع - من القضايا الشاقة التي تحتاج إلى تضافر جهود متتالية لاستكمالها ، ولا اكتشاف حقائقها . وما هذه المجموعة من المحاضرات إلا لبنة صغيرة في ذلك البناء الذي سيكتب فيه الكثيرون بالنظر للتطور السريع الذي تمر به البلاد في ميدان الإنشاء والتعمير .

وسيرى القارئ في هذه المجموعة سلسلة من الصور المختلفة تنقله بين

(١) The Economic Development of Iraq. 1952

(٢) Carl Iverson, A Report on Monetary Policy in Iraq, 1954

(٣) النظام الاقتصادي في العراق (بيروت ١٩٣٨)

العجب والإعجاب ، وبين الدهشة والتقدير ، ولكنها تعطيه صورة المجتمع الذي يجاهد ، وإن تعثر ، لتحقيق حياة أفضل ؛ ولتكوين وضع اقتصادي يسير بانتظام في طريق التكامل وإن بدت بعض مظاهره مظلمة موحشة ؛ ولرفع مستوى معيشة الفرد وتهيئة أسباب الرفاهية لأكبر عدد من العراقيين ، وإن كانت بعض المقدمات تدل على الاهتمام بكبار مالكي الأرض قبل العناية بصغارهم وبالفلاحين ، وإن حدث إهمال لأمر الأعداد الكبيرة من الناس ، وتركيز العناية بالأعداد القليلة ، وإن بدت أخيراً العناية بزيادة الثروة القومية أكثر وأوفر من العناية بزيادة دخل الفرد العادي ودفعه في سلم الرقي الاجتماعي .

إن ما يحتاجه أي مجتمع ليتطور ويتقدم متوفر في العراق الآن إلى حد بعيد ، أو يمكن توفيره . . فقد زادت موارد البلاد كثيراً وبذلك توفرت الأموال المطلوبة للتطور الاقتصادي فضلاً عن العناصر الأخرى الطبيعية اللازمة لتكوين نهضة اقتصادية من أرض خصبة ، ومياه وفيرة ، ومواد أولية كثيرة ، ووقود رخيص . . وهكذا توافرت عناصر الصناعة والزراعة إلى حد بعيد . وإذا كانت الخبرة والفن والتجارب الصناعية قليلة الآن فيمكن استحداثها بين المواطنين ، ويمكن استقدامها من الخارج إلى أن يتوافر العدد الكافي من العراقيين .

ولأجل أن يكون التطور الاقتصادي سريعاً وصحيحاً من الضروري توافر ثلاثة أمور فضلاً عن العوامل المادية وهي :

أولاً — السير وفق مقتضيات العلم الحديث وعلى ضوء متطلباته وإلا تبعثرت الأموال والجهود ، بالإضافة إلى ما يؤدي إليه الارتجال وعدم الدقة من النتائج الكثيرة كالتضخم .

ثانياً — استقرار يتطلبه البناء الاقتصادي ، إذ لو سار البناء الاقتصادي

في الطريق الذي تسير فيه الحياة السياسية لتعرض إلى صدمات قوية ، وهزات عنيفة تؤخر البنيان وتجعل أسس الحياة الاقتصادية رخوة غير متماسكة .

ثالثاً — شعور الناس جميعاً بضرورة الانماء الاقتصادي وتعاونهم في هذا السبيل ، على أن لا تسيطر عليهم فكرة الانتفاع العاجل أو المصالح الشخصية في وضع أو تطبيق خطة الإعمار . . إن من الضروري أن تصرف الجهود للتغلب على الاتجاهات الفردية ، متعاونة — بعزم — للعمل على نجاح الإعمار والإنماء .. وقد يكون من الصعوبة بمكان في مجتمع بدأ منذ وقت قصير يسير في طريق التقدم أن ينظر جميع الناس إلى الأمور باعتبارهم كائنات اجتماعية تتعاون لخدمة المجتمع ، إلا أن الواجب مع ذلك يقتضينا أن نوسع ما أمكن تفهم الجميع لهذا الأمر وتعاونهم فيه .

* * *

لقد كانت موارد العراق ضعيفة منذ أن تكونت الدولة حتى عام ١٩٥١ ، وكانت الحكومات تحاول تحقيق التقدم الاقتصادي بتخصيص موارد النفط للقيام بمشروعات نافعة ، ولكن سرعان ما كانت تتحول أكثر هذه المخصصات إلى نفقات استهلاكية ، بسبب ضالة الموارد العامة وعجزها عن مواجهة النفقات الاعتيادية التي يجب أن تغطي عادة من الضرائب .

كانت موارد الدولة حوالي أربعة ملايين دينار سنوياً قبل الحرب العالمية الثانية وارتفعت بسبب التضخم النقدي والنفقات العسكرية لجيوش الحلفاء إلى أكثر من عشرين مليوناً خلال تلك الحرب . ولم تكن الموارد العامة تساعد قبل الحرب أو خلالها أو بعدها على وضع سياسة ثابتة طويلة الأمد للإعمار ، إذ كانت أقل من أن تكفي لتحقيق منهاج عمراني اقتصادي بسبب زيادة النفقات الاعتيادية من جهة ، وانخفاض قيمة النقد من جهة ثانية . وبقاء وضع البلاد الاقتصادي على حاله مما لا يمكن معه

زيادة الموارد العامة زيادة جدية لتتفق في وجوه العمران . وكان لابد إذن من مورد ثابت غير اعتيادي يعتمد عليه لتحقيق التقدم الاقتصادي بسرعة . ويكون ذلك :

١ - بواسطة القروض - وهذه لم يكن بالإمكان الاعتماد عليها إلا إلى حد وذلك لصغر السوق الداخلي أولاً ، ولأن القروض الخارجية لم يكن بالإمكان تأمينها إلا في حدود ضيقة وبشروط ثقيلة بسبب وضع البلاد الاقتصادي المتأخر ثانياً .

٢ - أو بواسطة زيادة موارد النفط كثيراً بحيث يمكن أن تتسع لتحقيق عدد من مشروعات الإنتاج . وهو ما حدث . فقد ازدادت موارد النفط حوالي عشرين ضعفا عما كانت عليه سنة ١٩٤٩ وما قبلها (بصرف النظر عن رأينا في اتفاقيات النفط بحد ذاتها) تلك الزيادة التي ساعدت على تخصيص أكثر من ثلاثمائة مليون دينار خلال السنوات الخمس ١٩٥٥ - ١٩٥٩ لشئون الإعمار والتقدم الاقتصادي .

والواقع أنه لو لا هذه الموارد الجديدة لما أمكن وضع برنامج جدى طويل الأمد لتقدم الحياة الاقتصادية ، ولما أصبح اتفاق عشرات الملايين سنوياً على إنماء الثروة الوطنية والتقدم الاقتصادي ثابتاً ، بل ومتزايداً بفضل تخصيص (٧٠) بالمائة من موارد النفط لتتفق في وجوه البناء والتعمير والتطور الاقتصادي . ولا يخفى ما لهذا التخصيص القانوني من فائدة إذ أصبح ذلك ضماناً إلى حد بعيد لعدم تحويل مخصصات العمران إلى نفقات استهلاكية .

وقد صاحب هذا التخصيص ، وزاد بالتالى من أهميته ، تعيين مجلس مستقل بعيد عن الأحداث السياسية ليرسم خطة الإعمار وينفذها ، ويعمل على تطور الحياة الاقتصادية وزيادة الرفاهية العامة والدخل الفردى ، ذلك هو « مجلس الإعمار » .

إن وجه العراق سيصبح جديدا بعد بضع سنوات حين يتم إنشاء المشاريع الكثيرة ، وسيكون في حال يختلف تماما عما هو عليه الآن ، إذا استمرت أعمال الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في طريقها ، وإذا تم تنظيم الارتفاع من هذه المشاريع على أساس توسيع توزيع خيراتها على أكبر عدد من المواطنين ، إذ ليس المهم زيادة الثروة العامة والدخل القومي فقط ، وإنما المهم أيضا زيادة الدخل الفردي ورفع مستوى معيشة الأفراد .

إنني لأشعر بالنواقص في هذه المجموعة من المحاضرات . فهي — من ناحية — لم تجمع جميع الموضوعات التي تدخل عادة في دراسة الوضع الاقتصادي لبلد ما ، فلم نبحث فيها الحالة المالية والميزانية مثلا ، ولا وضع الطرق والسكك الحديدية والمواصلات ووسائل النقل الأخرى ، وعلاقة الطرق بأسعار البضائع مع ما لهذه المواضيع من الأهمية البالغة في دراسة الوضع الاقتصادي لبلد ما . وهي — من ناحية أخرى — مقتضبة مختصرة سواء في جمع الحقائق أو تحليلها والتعليق عليها ، على ما لذلك من الأهمية في الدراسات الاقتصادية . وقد تساعدنا الظروف في المستقبل لاستكمال عناصر البحث ، وقد تساعد هذه المجموعة الآخرين على التفصيل والإسهاب . ومع هذا فإن حسبي من هذه المجموعة أنها مساهمة متواضعة في البحوث الاقتصادية . وعذري فيها أنها محاضرات محدودة العدد لم يكن بالإمكان أن تتسع لأكثر مما اتسعت ، ولا أن نعتمد فيها إلى الإفازة في البحث ، ولا التعمق في التحليل ، ولا التوسع في التحليل . كما أن الضرورة اقتضت أن تحتوى على معلومات قد يراها العراقيون مما يمكن الاستغناء عنهما القربهم منها ، ولكن يرى غيرهم من أبناء البلاد العربية ضرورة الإشارة إليها لحاجتهم إلى معرفتها . وهي محاضرات ألقيت في معهد جمع فيه مختلف أبناء الأقطار العربية ، وسيقرونها آخرون في كل هذه الأقطار .

إن المعلومات التي تضمنتها هذه المجموعة ينتهي تاريخها بانتهاء سنة ١٩٥٣ ،

عدا حالات قليلة شملت سنة ١٩٥٤ . إلا أن التأخر في طبعها بعض الوقت ساعد على إعادة النظر في الفصل الأخير عن مجلس الإعمار على ضوء التطورات التي حدثت حتى نيسان (ابريل) ١٩٥٥ في منهاجه وموارده . وذلك لاعتقادنا أن أهم مظهر من مظاهر العراق الاقتصادية هو نشاط مجلس الإعمار ونفقاته ، لأنها تعطي صورة المستقبل .

وأود في الختام أن أشيد بعمل جامعة الدول العربية في استحداث هذا المعهد المفيد ، وبالجهد الذي يبذلها المعهد في الدراسات العربية المختلفة وتقريبها من طلاب المعهد أولا من الراغبين فيها . ثانيا عن طريق طبعها لتكون ميسورة للطالبين ، وبذلك يسهل المعهد على المثقفين والمتبعين سبيل المعرفة والاطلاع .

ونسأل الله التوفيق والسداد .

بغداد

الركنور عبد الرحمن الجابلي

الفصل الأول

مقدمة

في الأوضاع الجغرافية والطبيعية والإدارية والسكان

الوضع الجغرافي :

يقع العراق في أقصى البلاد العربية من الشرق وتتصل حدوده الشمالية والشرقية بدول غير عربية — تركيا وإيران — ويفصله عن البلاد العربية صحارى كبيرة وعن تركيا وإيران جبال وليس بينها من الطرق إلا عدد قليل بسبب وعورة الجبال وارتفاعها وقلة السكان فيها ، وقلة الإنتاج الاقتصادى لها ، وأخيراً بسبب ارتفاع نفقات إنشاء الطرق فيها ، فضلاً في الأسباب العسكرية .

ووضع العراق الجغرافي هو الذى جعلها بعيدة عن الاتصال بالحضارة الحديثة ولذلك ظل متخلفاً عن البلاد العربية الأخرى القريبة من أوروبا وظلت وسائل تقدمه العلمى والاقتصادى متخلفة في وجودها وفي نوعها عن مثيلاتها في بقية البلاد العربية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط خاصة وأن طرق المواصلات ووسائلها كانت من الصعوبة والشدة مما جعل العراق في معزل تقريباً .

ومن الناحية الثانية كان وضع العراق في أقصى البلاد العربية إلى الشرق سبباً لتدمير حضارته القديمة بسبب الموجات البربرية التى تعرض لها . إذ لا يخفى أن الحضارة هى التى تعرضت دائماً في التاريخ للهجوم عليها من البرابرة لأن أنوارها ، وخيراتها ونعيمها تجذب إليها أنظارهم ، وهكذا كان

شأن بغداد أمام موجات البرابرة المغول الذين هاجموا هجوماً مخرباً المنتقم
دمروا حضارتها الاقتصادية والثقافية شأن كل حضارة تغلبت عليها القوة
البربرية كما حدث في روما .

والوضع الجغرافي في داخل العراق كان له هو الآخر تأثيره على حياته
وكيانه الاقتصادي . فالجبال تشمل مساحة كبيرة في البلاد ، وتشمل السهول
الصالحة للزراعة قسماً أكبر ، وتشمل الصحارى القاحلة الجديدة قسماً مهماً .
وقد ترتب على ذلك اختلاف المناخ والسكان ، واختلاف المهن والأعمال ،
واختلاف الإنتاج .

وليس للعراق إلا منفذ صغير على البحر في خليج البصرة وهو بحر
صغير بعيد عن الطرق التجارية . وليس فيه إلا ميناء واحد مما يضيف
صعوبة أخرى في النقل إذا تضاعفت الأموال المستوردة والمصدرة في المستقبل .
وإذا كان من الممكن إنشاء ميناء آخر فإن لذلك أيضاً صعوباته الكثيرة .
ولكن أهم ميزة في العراق هي وجود المياه الوفيرة التي لو استغلت —
مع كثرتها — لكانت أقل من الأراضي الصالحة للزراعة أو التي يمكن
استصلاحها للزراعة . ومن هنا تبدو خطورة التنظيم الاقتصادي الدقيق
للاستفادة من المياه إلى أبعد حد .

ولهذا كان الاتجاه نحو التحكم في المياه يعتبر الحجر الأساس في الاقتصاد
العراقي . ذلك الأمر الذي خصصت له مبالغ طائلة في الماضي وستخصص
له أضعافها في المستقبل .

العراق بلد زراعي وصناعي :

وقد تعطي هذه الحقيقة انطباعاً أن العراق بلد زراعي فهو لذلك يجب
أن ينصرف إلى الزراعة . ومع أن هذا القول نصفه صحيح ، إلا أن النصف
الآخر ليس كذلك فإن الصناعة ليست اختصاصاً محتوماً لا يمكن تخطيه
فبريطانيا مثلاً تصدر السكر ومع ذلك فهي لا تزرع مادته الأولية وليس

هناك من سبب يبرر أن نقبل إمكان قيام صناعة في بلد لا تتوفر فيه مادته الأولية ولا نقبل قيام هذه الصناعة في بلد تتوفر فيه مادته الأولية . وكذلك الأمر فيهما يتعلق بالمنسوجات مثلاً فبريطانيا أيضاً تستورد الصوف والقطن الخام من الخارج ثم تصدرها مواداً صناعية ، وليس هناك من سبب لأن لا تقوم البلاد المصدرة للمواد الأولية بتحويلها إلى مواد مصنوعة سواء لاستهلاكها الداخلي أو للتصدير . وإذا كانت هناك صعوبات في أول الأمر فإن من الممكن التغلب عليها مع الزمن .

وهكذا يتضح أن العراق وإن كانت إمكانياته الزراعية كثيرة إلا أن ذلك لا يتطلب قط أن يكون زراعياً فقط وأن يعتمد في إشباع حاجاته من الإنتاج الصناعي على بلاد أخرى .

وما من شك في أن المحاولات التي تبذل لكي يركز أبناء العراق جهدهم في الناحية الزراعية إنما ترجع إلى رغبة أولئك المحاولين الاحتفاظ بسوق العراق لمنتجاتهم الصناعية . مع العلم أن الحقائق المادية لا تؤيدهم فيما ذهبوا إليه . إذ أن الصناعة تقوم على عدة عوامل منها المواد الأولية . السوق . الخبرة الفنية . رأس المال . والوقود وإذا كانت الخبرة الفنية تنقصنا في العراق ، وتنقص بقية البلاد العربية وغير العربية التي تأخرت فيها النهضة الصناعية فإن بالامكان التغلب على هذه الصعوبة . أما العوامل الأخرى فمتوفرة ولذلك أصبح الاتجاه اليوم في العراق — الحكومي والشعبي معاً — إلى تقوية الصناعة والاستزادة من المشروعات الصناعية إلى جانب الاهتمام بالزراعة ومشروعات السيطرة على المياه وتوزيعها وتخليص التربة من الأملاح .

وجود النفط :

ومن أهم العوامل الجغرافية في العراق اليوم وجود النفط بكميات كبيرة ، واحتمال وجود المعادن الأخرى ، وقد كان للنفط أثره الاقتصادي

الكبير ، كما أن اكتشاف معادن أخرى سيغير من معالم بعض أجزاء البلاد . فلو أكتشفت هذه المعادن في المناطق الجبلية مثلاً إذن لبدأ العمران يزدهر في تلك المناطق ولزادت ثروتها بدل اعتمادها اليوم على زراعات قليلة وأخشاب تافهة ومراع ضيقة .

ولا ريب في أن البلاد اليوم مقبلة على تغير في أوضاعها . فالأراضي البور وهي تشمل أكثر أراضي العراق ستتحول في وقت قريب إلى وضع جديد ، كما تحولت أراضي كثيرة من قبل مما سيكون له تأثير على السكان وتوزيعهم على الأعمال ، ومما سيثير في وقت لن يكون بعيداً على ما يبدو مشكلة جديدة وهي قلة عدد السكان بالنسبة للامكانيات الاقتصادية في الاستغلال الزراعي وستزداد هذه المشكلة حدة وشدة مع التقدم الصناعي الذي أخذ منذ الآن يجتذب أبناء الريف والزراعة إلى المدن والصناعة .

مساحة العراق وأراضيها :

تبلغ مساحة العراق ١٦٨,٤٠٠ ميلاً مربعاً (حوالى ٤٤٥,٠٠٠ كيلو متر مربع) ويعتبر ثلثه على الأقل صالحاً للزراعة ، إلا أنه لا يزرع من هذه المساحة إلا أقل من خمسها ، وإن كان البعض يرى أن ثلث المساحة القابلة للزراعة هي التي تزرع الآن وأن ثلثي هذا الثلث فقط هو الذي يكون في حالة زرع في السنة أما الثلثان الآخران فيعطلان عن الزراعة وهو تقدير نعتقد أنه أكثر من الواقع . ولذلك قيل إن بالامكان أن يعيش في العراق وعلى موارده حوالى ٢٥ مليوناً من الأنفس لا يوجد منهم الآن إلا خمسة ملايين .

ويختلف وضع الأمطار في العراق ، فبينما هي كثيرة في المناطق الجبلية تتدرج في القلة من الشمال إلى الجنوب ، إلا أن الأمطار — على العموم — ليست منتظمة السقوط حتى في الشمال وفي المناطق الجبلية ولا يمكن الاعتماد عليها دائماً فكثيراً ما تشح فتضعف الإنتاج أو تدمر الزراعة .

وتتساقط الثلوج بكثرة في المناطق الجبلية ، وتكثر فيها مياه العيون

إلا أن الزراعة فيها قليلة ومحدودة . وقد تضاءلت الغايات الطبيعية إلى حد كبير يدعو إلى الأسى والأسف ، ولم يعوض بعد عن الأشجار المقطوعة كما لم تزرع غابات واسعة وأكتفى إلى الآن بغابات تجريدية صغيرة .

وتعتمد المنطقة الشمالية في زراعتها على الأمطار في كل من ألوية الموصل وأربيل وكركوك ، ولا يستفاد — الآن — من مياه الأنهار فيها إلا قليلا جداً وعلى ضفاف الأنهر . وبالنظر لأن الأمطار ليست منتظمة في سقوطها فإن المواسم الزراعية تختلف . فبينما يكثُر الإنتاج إذا كثرت الأمطار فيصدر العراق الحنطة والشعير ، إذا به يضطر إلى استيراد القمح في بعض السنين بسبب جفاف المواسم .

أما في الوسط والجنوب حيث مستوى النهر قريب من مستوى الأرض ولا تحجبه الجبال الموازية لمجره كما هو الحال في المنطقة الشمالية فإن اعتماد الزراعة على الري لقلة الأمطار ولسهولة الإرواء سواء كان ذلك بواسطة المضخات ، أو عن طريق السيلح .

الوضع الإداري والسياسي :

يقسم العراق إدارياً إلى ١٤ لواء ، ويقسم اللواء إلى أقضية ، يختلف عددها بين لواء وآخر ، ويختلف حجم الأقضية عن بعضها ، وينقسم القضاء إلى نواحي وهي أصغر وحدة إدارية يرتبط بها عدد من القرى ويوجد في مركز اللواء السلطات التي تمثل مختلف المصالح والدوائر .

ويوجد في كل لواء مجلسان منتخبان : مجلس الإدارة ، ويقوم بأعمال المناقصات والمزايدات الحكومية وما شاكل ذلك وهو يجتمع طول السنة في مواعيد متقاربة . ومجلس اللواء العام وهو يشرف على شؤون اللواء الخاصة بالطرق الثانوية ، والتعليم الابتدائي (في بعض صورته) ويشرف على ميزانية البلديات في اللواء . ويساعد المتصرف في وضع سياسة الانماء في اللواء ويجتمع في بداية كل سنة لمناقشة ماتم تحقيقه ووضع الخطة للسنة

المقبلة . وقد كان الغرض من استحداث هذا المجلس زيادة اللامركزية في الإدارة واشتراك الشعب بتسيير شؤونه الخاصة إلا أن ذلك الغرض لم يتحقق فقد ظلت المركزية الإدارية قائمة وظلت سلطات المتصرف كما كانت لم ينتقص منها المجلس في الواقع ، وظلت سلطة المركز — بغداد — قوية ، بل هي الفعالة لما تريد باعتبار أن وزارة الداخلية هي السلطة التي تملك تصديق أو عدم تصديق قرارات مجلس اللواء . ويعتبر المتصرف هو السلطة التنفيذية للمجلس .

وربط بالمجلس الاشراف على التعليم الابتدائي والاولى من الناحية الإدارية وإن كانت الناحية التوجيهية الثقافية ، مازالت بيد وزارة المعارف . وإذا كانت طرق انتخاب كل من المجلسين تختلف عن الأخرى فإن فكرة الانتخاب هي السائدة في كليهما (١) .

ثم تأتي بعد ذلك البلديات ، وهي ترتبط أيضاً بالسلطة الإدارية — المتصرفية أو القائمقامية — وتملك هذه السلطات حق نقض قراراتها ، كما أن قرارات البلدية والسلطة المحلية تخضعان بدورهما إلى موافقة وزير الداخلية . ويشرف على البلدية رئيس . تعينه وزارة الداخلية ومجلس بلدى منتخب انتخاباً مباشراً ، ويختلف العدد والسلطات باختلاف نوع البلدية ، إذ تختلف البلديات بحسب المدن إلى أربع درجات . وللبلدية ميزانيتها .

وتعتمد ميزانيات البلديات والمجالس المحلية بالدرجة الأولى على مخصصات توضع لها في الميزانية العامة . لأن الضرائب البلدية قليلة لا تسد نفقاتها والضرائب المحلية معدومة تقريباً .

ويوجد في العراق الآن اثنتا عشرة وزارة : الخارجية . والداخلية .

(١) إن مما لا ريب فيه أن الانتخابات وهي تستهدف اشتراك الشعب في الاشراف على شؤونه تحقيق الغرض منها إذا كان مستوى الشعب الثقافى والاجتماعى عالياً ، وإذا كان تقديره للأمور سليماً . فإذا لم يكن الأمر كذلك لا تستطيع المجالس النتيجة أن تصنع شيئاً وتبقى بالتالى السلطان التنفيذية هي المقرر والمنفذ معاً .

والمالية . والعدلية . والدفاع . والمعارف . والأشغال والمواصلات .
والاقتصاد . والشئون الاجتماعية . والزراعة والصحة . والإعمار .
ولإيجاد وزارة جديدة لا بد من صدور قانون خاص بها . إلا أنه من
الجائز تعيين وزراء بلا وزارة بدون تحديد للعدد .

أما نظام الحكم فهو دستوري ، نيابي ، ملكي .

وقد صدر الدستور سنة ١٩٢٥ وعُدل في السنة التالية لصدوره ثم عدل
في سنة ١٩٤٣ .

ويتكون البرلمان العراقي من مجلسين : النواب بالانتخاب المباشر
بموجب المرسوم الصادر سنة ١٩٥٢ ، وكان الانتخاب قبل ذلك على درجتين
بموجب قانون سنة ١٩٤٦ الذي قسم العراق إلى مناطق انتخابية على أساس
الأقضية وكان قانون الانتخاب الأول على أساس انتخاب اللواء كله لنوابه
مرة واحدة (وعلى درجتين) ويتم انتخاب نائب واحد عن كل ٢٠ ألفاً
من الذكور .

ومجلس الأعيان (وعدده لا يتجاوز ربع عدد النواب) كله بالتعيين من
الملك ، وهو لا يملك حق التصويت بالثقة بالوزارة .

ويشترط أن يكون الوزير عضواً في أحد المجلسين . ويجوز تعيين وزراء
غير أعضاء في أحد المجلسين على أن لا تتجاوز مدة بقائهم في الوزارة الستة
أشهر إلا إذا أصبحوا خلالها أعضاء في البرلمان .

السلطة :

في العراق قوميتان رئيسيتان: العرب، والأكراد ، ويبلغ عدد الأكراد
زهاء عشر العرب . ثم تأتي بعد ذلك اقليتان كبيرتان نسبياً هما الأتراك
والإيرانيين ويليهما أعداد قليلة من أنواع شتى من النحل والقوميات العراقية
كالصائبة والهنود ، وو... الخ .

ويسكن الأكراد في الشمال الشرقي من العراق مما يلي نهر دجلة شرقاً .
وهناك شقة من الأرض طويلة ضيقة تسكنها الأقلية التركية في أماكن
مقاربة وإن لم تكن متلاصقة ، وتمتد من غربى الموصل إلى أربيل إلى
كر كوك جنوباً وتستمر حتى تصل قريباً من بغداد وهي في معظمها من
مخلفات الجيوش التركية التي غزت العراق فتركت فيها حاميات في أماكن
مختلفة اختلطت بالمحيط فاحتفظت ببعض مقوماتها واكتسبت في نفس
الوقت عادات وتقاليد البيئة . كما أن في المدن الكبيرة عدد لا يستهان به
من يمتون بالصلة في الأصل إلى الأتراك .

والأقلية الإيرانية استوطنت غالباً في بغداد وكر بلاء ، وفي بعض المدن
الأخرى . وكثير منها أيضاً استوطن العراق نتيجة للغزوات الإيرانية .
كما أن الأماكن المقدسة اجتذبت عدداً كبيراً آخر منهم ومن الهنود
والبالكستانيين .

كانت المدن أول تأسيس العراق صغيرة ولكنها أخذت بالنمو السريع
خلال الحكم الوطني ، وعلى الخصوص بغداد بسبب الهجرة إليها طلباً
للعمل واستغلالاً للظروف الأفضل .

ومما يلاحظ أن هناك ظاهرة استمرار نمو بعض المدن واتساعها
وازدیاد سكانها وبقاء المدن الأخرى تنمو ببطء شديد ، ولا تتغير أوضاعها
العمراية والاقتصادية إلا قليلاً . فبغداد مثلاً زادت نفوسها بأكثر من
أربعة أضعافها عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة . وقد كان اتساع مجال الكسب
فيها وزيادة فرص العمل سبباً لهذه الزيادة بالإضافة إلى كونها العاصمة التي
تتركز فيها دوائر الدولة ومصالحها إلا أنه من المنتظر حين تثمر مشروعات
الإنماء الاقتصادي التي ابتدأ بها العراق منذ عهد قريب جداً أن يتوزع
انتقال السكان على مراكز متعددة ، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن أوضاع
مدن متعددة ما تزال خاملة بعض الشيء للآن . ففي كركوك مثلاً حينما ازدادت

أعمال شركة النفط العراقية وازداد انتاجها اجتلبت هذه المدينة عدداً متزايداً من السكان كل سنة مما يبشر بمستقبل كبيرة لها ، وباتساع سريع بعد أن أصبحت فيها حركة اقتصادية كبير ، وبعد أن ازدادت نفقات الشركة المختلفة نتيجة زيادة أعمالها مما وجه إليها الانظار فازدادت الهجرة إليها وكثرت نتيجة لذلك الحاجة إلى مزيد من الخدمات والأعمال فلمزيد من المهاجرين وهكذا ...

أكثر السكان مزارعون

يبلغ عدد سكان العراق حوالى خمسة ملايين نسمة (١) بينهم أكثر من ٢٥٠ ألف من البدو المتنقلين وهؤلاء يعتاشون اليوم على الرعى . أو ما يشبه ذلك ومستوى معيشتهم واطىء جداً . وكانوا أضعاف ذلك قبل الحرب العالمية الأولى وظلوا يتناقصون فيتحولون إلى مزارعين مقيمين وقد لا يطول كثيراً بقاء هذا العدد من البدو بسبب المشاريع الكثيرة التى تقام الآن والتي سيجدون فيها متسعاً لهم .

ويبلغ السكان غير البدو حوالى الأربعة ملايين وثلاثة أرباع يزيد عدد الاناث عن الذكور بما لا يقل عن ثلاثمائة ألف .

ويتبين من مقارنة المساحة مع السكان قلة عددهم فى الكيلو متر المربع بالقياس إلى البلاد الأخرى إذ يبلغ معدل السكان فى العراق ١٢ شخصاً فى الكيلومتر المربع بينما تبلغ فى سوريا ١٧ وفى تركيا ٢٧ وفى لبنان ١٣٤ وفى الباكستان ٧٩ وفى الهند ١١٣ وفى بريطانيا ٢٠٧ وفى بلجيكا ٢٨٣ وفى

(١) كانت نتيجة الإحصاء العام الذى تم سنة ١٩٤٧ ، والذى يعتبر ناقصاً كما يلى :

الجنس	المتحضرين	البدو	المجموع
الذكور	٢١٢٧٣٤٥	١٣٠٠٠٠	٢٢٥٧٣٤٥
الأنثى	٢٤٣٨٨٤٠	١٢٠٠٠٠	٢٥٥٨٨٤٠
المجموع	٤٥٦٦١٨٥	٢٥٠٠٠٠	٤٨١٦١٨٥

هولاندة ٣١٢ . وتختلف كثافة السكان في الأولوية فينما هي في بغداد ٦٣ في الكيلو متر المربع و٤٨ في الحلة تصبح ١٢ في الموصل و ٥ في الدليم . والذين دون العشرين من عمرهم يزيدون على نصف السكان الأمر الذي استنتجوا منه أن معدل الولادات والوفيات عال . وذلك بسبب كثرة الزواج من ناحية وكثرة الأمراض من ناحية أخرى مما جعلت نسبة الولادات والوفيات عالية معا . ولو ارتفع مستوى العراق الصحي وقضى على الأمراض العفنة وأمكن التغلب على أسباب وفيات الأطفال لتضاعف عدد سكان العراق في مدة قصيرة قد لا تتجاوز الربع قرن .

ويبلغ عدد الذين يعملون في الزراعة مباشرة في العراق ٤٤٤٠٣٨٠ ذكورا وأنثا ، كبارا وصغارا ، موزعين على الأولوية بالشكل التالي :

عدد الذين يشتغلون في الزراعة خلال سنة ١٩٥٢

اللواء	المزارعون الذكور فوق ١٤ سنة	المزارعون الذكور تحت سن ١٤	المزارعات الأناث	المجموع
بغداد	٤٢٠٦٠٢	٢٦٠١٤١	٤٤٠٥٥٣	١١٢٠٧٩٦
البصرة	٤٢٠٩١١	١٢٠٢٤٦	٢٠٠٣٤٠	٧٥٠٤٩٧
العمارة	٣٤٠٠٣٥	١٨٠٨٩٤	٢٥٠١٦٠	٧٨٠٠٨٩
كربلاء	١٢٠٨٢٨	٤٠٣١٧	٧٠٢٢٨	٢٤٠٣٧٣
الديلم	٢٠٠٢٩٠	١٨٠٦٧٦	٣١٠٨٦٨	٧٠٠٨٣٤
كر كوك	٢٨٠٤٣٢	١٤٠٦٣٠	٢٠٠٠٨٥	٦٣٠١٤٧
المنتفك	٥٦٠٩٤٦	٥٠٣٦٩	١٠٠٥٢٤	٧٢٠٨٣٩
الحلة	٥٧٠٢٩٦	٣٨٠٢٤١	٦٤٠٧٣٨	١٦٠٠٢٧٥
الكوت	٤٢٠٨٩٩	١٤٠٣٠٦	٣٥٠٥١٢	٩٢٠٧١٧
السليمانية	٣٢٠٥٣٥	١٠٠١٨٩	٨٠٣٠٤	٥١٠٠٢٨
الديوانية	٧١٠٣٣٥	٤٠٠١٠٥	٥٩٠٠٣٧	١٧٠٠٤٧٧
الديلم	٦٨٠٥٥١	٩٠٠٥٠	٤٠٠٣٩٠	١١٧٠٩٩١
الموصل	٨٢٠٦٤٠	٧٥٠١٨١	٨٢٠١٦٢	٢٣٩٠٩٨٣
أربيل	٢٩٠٦٤٣	٤٠٣٩٢	١٦٠٣٦٣	٥٠٠٣٩٨
المجموع	٦٢٢٠٩٤٣	٢٩١٠٧٣٧	٤٦٥٠٧٦٤	١٠٣٨٠٠٤٤٤

أما عدد الذين يعيشون على الزراعة بصورة مباشرة وغير مباشرة فقد قدر البعض نسبتهم بستين بالمائة من السكان وقدرهم آخرون بثمانين بالمائة . وقد توزع هؤلاء المزارعون بين ١٢٠ ألف مزرعة تختلف مساحتها فبينما يقل بعضها عن الدونم الواحد (ويسمى أيضا مشارة ومساحتها ٢٥٠٠ متر مربع) يبلغ بعضها الآخر بضع مئات ألوف الدونمات .

إلا أن أكثر من نصف عدد هذه المزارع تقل مساحتها عن ٤٠ دونما . ويبين الجدول التالي توزيع المزارع على الأولوية بحسب حجمها ومساحتها .

مع العلم أن هذا الإحصاء قريب إلى الحقيقة وإن لم يكن دقيقاً كل الدقة .
(انظر الجدول الملحق رقم ١) إن أصغر المزارع تقع في لوائى يعقوبة
والبصرة وهى بسايتين الفواكه .

جدول رقم (١)

توزيع المزارع في العراق حسب مساحاتها

حسب الإحصاء الزراعى الحيوانى لسنة ١٩٥٢

المساحة بالدونم ..	بغداد	بصرة	العمارة	كربلاء	الديلم	كركوك
من ١ إلى أقل من ٤ نم	٦٠٦	١٠٦١٤	٠٠٠	١٩	١٥	٤
» ٤ » » ٢٠ »	٨٠٠	٦٩٢٨٧	٢٠	٢٦٥	١٩٧	٨٩
» ٢٠ » » ٤٠ »	٢٥٠	٤٤٥	٣١	٢٤٩	١٨٨	٣٠٣
» ٤٠ » » ٦٠ »	٢٢٦	١٥٦	١٥	١٣١	١٦٥	٤٠٨
» ٦٠ » » ٨٠ »	١٣٦	١٠٤	١٣	٥٨	١٤٤	٩٠٠
» ٨٠ » » ١٠٠ »	١٥٧	٦٧	٣	٣٢	١١٥	٨٧٨
» ١٠٠ » » ٢٠٠ »	٥٢٧	١٤١	٥٢	٩٨	٣٩٠	٢٩١٨٢
» ٢٠٠ » » ٤٠٠ »	٣٨٥	٧٨	٤٤	٨٠	٢٢١	١٩٢٨٢
» ٤٠٠ » » ٦٠٠ »	٢٢٩	٣٠	٢٤	١٥	٦٩	٣٥٩
» ٦٠٠ » » ٨٠٠ »	١٤٢	١٧	١٤	٨	٤١	٢٠٧
» ٨٠٠ » » ١٠٠٠ »	٧٢	٤	٢٠	٦	٢٠	١١٠
» ١٠٠٠ » » ٢٠٠٠ »	١٤٣	٣٥	٥٨	٢١	٦٤	٣٣٦
» ٢٠٠٠ » » ٣٠٠٠ »	٥٠	٤	٤٣	٦	١٨	١٢٩
» ٣٠٠٠ » » ٤٠٠٠ »	٢٩	٦	٢٨	٤	٥	٦٤
» ٤٠٠٠ » » ٥٠٠٠ »	٢١	٤	١٨	٣	٩	٥١
» ٥٠٠٠ » » ١٠٠٠٠ »	٣٤	١٦	٥٥	٥	١٠	٧٤
» ١٠٠٠٠ » » ٢٠٠٠٠ »	١٣	٥	١٦	٠٠٠	١	٢٢
أكثر من ٢٠٠٠٠	٣	٠٠٠	٢٩	٣	٠٠٠	١١
المجموع	٣٨٢٣	١٨٠١٣	٤٨٣	١٠٠٣	١٦٧٢	٧٤٠٩

تابع جدول رقم (١)

توزيع المزارع في العراق حسب مساحاتها

حسب الإحصاء الزراعي الحيواني لسنة ١٩٥٢

المساحة بالدونم . .	المنتفك	الحلة	الكوت	السليمانية	الديوانية
من ١ إلى أقل من ٤ دونم	٤٦٤	٤٠٤	٤٦	٢٥٦٧	٣٢٥
٤ » » » ٢٠ » » »	٨٦٦	٣٤٣٤	٣٤	٣٥٨٩٦	١٥٧٨١
٢٠ » » » ٤٠ » » »	٢٥١	١٥٤٠٠	١١	٣٥٠٦٨	٧٠٢
٤٠ » » » ٦٠ » » »	٨١	٥٤٤	١٧	٢٥٣١٣	٣٣٨
٦٠ » » » ٨٠ » » »	٤٣	٢٦٧	١٤	١٥٥٠١	١٧٣
٨٠ » » » ١٠٠ » » »	١٨	٢٠٠	٢٠	١٥١٤٤	٩٨
١٠٠ » » » ٢٠٠ » » »	١٣٢	٤٣٧	١٥٠٧٩	٢٥٣٥٠	٣١٦
٢٠٠ » » » ٤٠٠ » » »	١١٧	٢٩٩	٥٦	٦٢٤	٣١٩
٤٠٠ » » » ٦٠٠ » » »	٧٧	١٠٧	٣٣	١٠٦	١٢٤
٦٠٠ » » » ٨٠٠ » » »	٦٥	٦٦	٢٥	٢٢	٨٠
٨٠٠ » » » ١٥٠٠ » » »	٣٧	٤٥	٢٥	٦	٣٦
١٥٠٠ » » » ٢٥٠٠ » » »	١٣٥	١٠٤	٦١	١٥	١٠٥
٢٥٠٠ » » » ٣٥٠٠ » » »	٥٨	٤٨	٢٥	٨	٥٩
٣٥٠٠ » » » ٤٥٠٠ » » »	٣٩	٢٣	١٦	١	٤٠
٤٥٠٠ » » » ٥٥٠٠ » » »	٢٩	١٤	١٧	٠٠٠	٢٣
٥٥٠٠ » » » ١٠٥٠٠ » » »	٥٠	٣٠	٢٣	٦	٣٩
١٠٥٠٠ » » » ٢٠٥٠٠ » » »	٢٦	١١	١٨	٠٠٠	٢١
أكثر من ٢٠٥٠٠	١٢	٥	١١	١	١٦
المجموع	٢٥٠٠	١١٤٣٨	١٥٣١	١٧٦٣٨	٤٥٩٥

اقتصاديات ٢٠



تابع جدول رقم (١)

توزيع المزارع في العراق حسب مساحاتها

حسب الإحصاء الزراعي الحيواني لسنة ١٩٥٢

المجموع	أربيل	الموصل	ديالى	المساحة بالدونم . . .
٢٤٩٢٥١	١٠٣	١٩٤٧٤	٣٩٦٢٨	من ١ إلى أقل من ٤ دونم
٢٥٩١٢٧	١٦٥٩	٤٩٨٧٣	١٩٦٤٨	٤ » ٢٠ » » »
١٥٩١٩٨	٢٠٣٧	٦٩٣١٨	٦٧٠	٢٠ » ٤٠ » » »
١٠٩٧٠٠	١٧٥٦	٤٩٥٧٩	٥٦٢	٤٠ » ٦٠ » » »
٧٩٧٢٦	١٩٥٨٥	٣٩٠٠٨	١٦٥	٦٠ » ٨٠ » » »
٦٩٢٥٢	١٣٠٠	٢٩٤١٩	١٢٩	٨٠ » ١٠٠ » » »
١٦٩٨٤٥	٤١٦٥	٥٩١٢٩	٣٧٦	١٠٠ » ٢٠٠ » » »
٧٩٧٦٦	١٨٦٠	٢٩١٧٦	٣٧٣	٢٠٠ » ٤٠٠ » » »
٢٩٢٣٦	٣٣٨	٦٢٣	١٣٢	٤٠٠ » ٦٠٠ » » »
١٩١٧٠	١٦١	٢٤٩	٩٥	٦٠٠ » ٨٠٠ » » »
٦٤٧	٧٥	١٤١	٥٨	٨٠٠ » ١٩٠٠٠ » » »
١٩٦٨٧	١٠٩	٣٣٧	١٧٩	١٩٠٠٠ » ٢٩٠٠٠ » » »
٦٣٢	٢٣	٩٤	٦٧	٢٩٠٠٠ » ٣٩٠٠٠ » » »
٣٥٦	٩	٥٤	٣٨	٣٩٠٠٠ » ٤٩٠٠٠ » » »
٢٣٣	٤	١٦	٢٤	٤٩٠٠٠ » ٥٩٠٠٠ » » »
٤٢٢	١٤	٢٨	٤٠	٥٩٠٠٠ » ١٠٩٠٠٠ » » »
١٦٨	١	١٤	٢٠	١٠٩٠٠٠ » ٢٠٩٠٠٠ » » »
١٠٤		...	١٣	أكثر من ٢٠٩٠٠٠
١٢١٥١١	١١٦٦٧	٣١٥٣٢	٨٢١٧	المجموع

ويبلغ معدل حجم الملكية الزراعية في جميع الألوية (٢٠٤) دونمات .
ومن الجدير بالذكر أن حجم الملكية يختلف اختلافاً كبيراً بين الألوية
يوضحه الجدول التالي (في الإحصاء الزراعي الحيواني لسنة ١٩٥٢) :

اللواء	معدل مساحة الملكية بالدونمات	اللواء	معدل مساحة الملكية بالدونمات
الموصل	١٢٨	الكوت	١٠٨٧
اربيل	١٣١	العمارة	٦٨٨٤
كر كوك	٤٦٢	الحلة	١١٩
السليمانية	٦١	كربلاء	٢٦٠
ديالى	٢٥٥	الديوانية	٤٤١
بغداد	٤٠٧	المنشفك	٧٠٩
الديلم	٢٩٦	البصرة	٢٥

توزيع السطوح على الأعمال المختلفة :

ونلاحظ منذ الآن أن المزارعين لا يعملون إلا بعض الوقت وأن
مستوى إنتاجهم قليل بالقياس إلى المزارعين في البلاد الأخرى . وهذه
إحدى معوقات التقدم الاقتصادي في البلاد ، فإن قلة إنتاجهم أدى إلى قلة
التصدير وإلى قلة الدخل القومي والثروة الوطنية ، وأدى إلى قلة دخلهم مما
ترتب عليه قلة طلبهم للبضائع ، فنتج عن ذلك ضيق في السوق ، وانخفاض
في مستوى معيشتهم .

فإذا أخرجنا عدد الذين تعتبر الزراعة مورد لهم (٦٠٪ أو ٨٠٪
من السكان كما مر بنا) فإن ربع الباقي من السكان هو الذي يكون اليد
العاملة في التجارة والصناعة والمهن الخ . . في العراق .

وأهم مجال للنشاط بعد الزراعة هو التجارة ، ويقدر عدد الذين يعملون

فيها بمائة ألف شخص (١٠٠,٠٠٠) وهي نسبة عالية أيضا كما كانت النسبة في الذين يعتمدون في معاشهم على الزراعة، إذ من الممكن — في الطائفتين — الاستغناء عن عمل قسم كبير منهم — كل في مجاله — بدون أن يؤثر ذلك لآعلى كمية أو إنتاج الزراعة أو نوعها ولاعلى سهولة مبادلة البضائع ووصولها إلى يد المستهلكين — في التجارة — الأمر الذي يعطى معنى وجود بطالة نسبية في كل من الطائفتين، مما يعتبر احتياطيا للأعمال الأخرى إن وجدت في المستقبل وهذه البطالة النسبية في أسباب قلة الدخل الفردي والقوى معاً .

ويتراوح عدد الذين يعملون في الخدمات المختلفة بين ٧٠ — ٨٠ ألف شخص .

ومثل هذا العدد يعمل في الصناعة وفي المهن اليدوية، وإن كانت الصناعة الميكانيكية الحديثة مازالت في أول نشوئها وعدد العمال فيها قليل .

ويعمل في المواصلات حوالي ٥٠ ألف ويقرب من هذا العدد أوزيد عليه قليلا عدد الذين يعملون في المصالح والدوائر الحكومية المختلفة وفي المدن على الخصوص توجد بطالة ملحوظة ^(١) كما أن هذه البطالة الجزئية موجودة أيضا في القرى والقصبات الصغيرة ولكن الأعمال الجزئية فيها أكثر تغطية للبطالة منها في المدن وإن كانت أرقام البطالة وأنواعها ليست متوفرة والبطالة الموجودة تنتشر بصورة عامة بين طائفة من المتعلمين غير المهنيين من ناحية باعتبار انصرافهم إلى الوظائف فقط وهي محدودة، وفي العمال غير الماهرين . أما المهندسون والأطباء والكيميائيون وأمثالهم والعمال الماهرون وأصحاب الحرف فإنه ليس فقط لا توجد بينهم بطالة وإنما هناك نقص كبير في عددهم في بعض الصناعات على الأقل مما أدى إلى استقدام أعداد متزايدة منهم كل سنة من الخارج .

(١) إن هذه البطالة في طريقها إلى الزوال نتيجة كثرة المشروعات المختلفة والأعمال الحكومية وأهلية، بل أن الحاجة ستظهر إلى اليد العاملة التي لأمناص في استقدامها إلى العراق لضمان استمرار المشروعات في الانشاء والاستغلال .

وقبل أن ننتهي من تصنيف السكان نذكر أنه مازال في العراق عدداً من المواطنين يعيشون عيشة تقرب من معيشة الإنسان الابتدائي الأول ، فمن المألوف أن يجد الإنسان في بعض الأهوار أناساً يعيشون وسط المياه ، ويقتاتون بالأسماك ، وقد لا يستر أجسادهم شيء ذو بال .

وكذلك يوجد في بعض الجبال مواطنون يقتاتون على ماتعطيه الطبيعة ويعيشون في الكهوف .

ولكن كلا النوعين في تناقص ، فإن السيطرة على الأنهار وزيادة المشروعات ستقلل من الأهوار وستوجد أراضٍ جديدة وستتحول المناطق التي هي الآن مأوى للأمراض الكثيرة وللإنسان البدائي إلى مناطق زراعية على أحدث طراز . وستساعد الطرق الكثيرة على تغير أسلوب الحياة عند الكثيرين وإلى دخول المدنية ووسائلها إلى كل مكان .

التعليم :

أما نسبة التعليم فتبلغ حوالى ١٢٪ من السكان غير أن التوسع فيه واضح ملحوظ وإن لم يكن سريعاً . فقد زاد عدد المدارس في العشرين سنة الأخيرة من ٢٦٢ مدرسة إلى ١١٠٠ مدرسة والتلاميذ من ٣٢ و ٧٥٠ إلى ١٧٥ و ٠٠٠ ومعلمي المدارس الابتدائية من ١٣٢٥ إلى ٦٥٨٨ (حسب إحصاءات ١٩٥١) وقد زاد العدد الآن كثيراً فبلغ عدد المعلمين أكثر من ١٠ آلاف ، ووصل عدد التلاميذ إلى ما يقرب من الربع مليون . ومع ذلك فإن الذين في سن الدراسة الابتدائية يبلغون حوالى ٧٥٠ ألف ، أى هناك حوالى نصف مليون طفل سنوياً بدون مدارس . ولا شك في أن الأمية والجهل يؤثران كثيراً على الحياة الاقتصادية ويؤثران على كمية الإنتاج ونوعه ، وعلى مستوى المعيشة . وما زال التعليم يسير في طريق خاطئ من حيث التوجيه فقد لازمته

صفة تهيئة موظفين للدوائر الحكومية منذ البداية وظلت هذه الصفة تغلب عليه رغم تطور الأوضاع وسد الحاجة من الموظفين . وقد نتج عن ذلك أن قلت فيه صفة العمل الحر والتهيئة للاستقلال في العمل . فالتعليم الصناعي مازال يتعثر لا في طريق التقدم كما هو المفروض ، ولكن في طريق الوجود بذاته . والتعليم الزراعي لا يختلف أمره كثيرا عن التعليم الصناعي . وإن كانت العناية فيه تبدو أكبر .

الصحة :

رغم التقدم الصحي الذي قطعتة البلاد فإنه مازال لكل ٧٠٠٠ شخص طبيب واحد . ومعظم الأطباء مركزين في المدن الكبيرة في حين تفتقر المدن الصغيرة إلى أطباء . ومازال عدد الأطباء الجدد أقل من حاجة المواليد الجديدة . وكذلك الأمر فيما يتعلق بقلة من يقوم بالمريض .

وتقضى الملاريا على (٥٠) ألف شخص في العام كما يقال . وتنتشر أمراض البلهارسيا والانكلستوما والدوسنتاريا انتشارا فظيعا فتهدك الأفراد وتقضي على نشاطهم وقدرتهم على العمل .

وقد ترتب على هذه الأمراض وغيرها أن أصيب العامل والفلاح العراقي بعجز في نشاطه ، وقلة في إنتاجه ، مما أثر — طبعا — على دخله هو من ناحية وفي الثروة العامة من ناحية أخرى .

إن للوقاية الصحية أهميتها الكبيرة ، ولمعالجة أسباب هذه الأمراض أهميتها الصحية والاقتصادية .

الوضع الاقتصادي :

لمعرفة الوضع الاقتصادي اليوم لابد من إلقاء نظرة على وضع العراق قبل أن يكون له كيانه الدولي الخاص . فقد كان العراق إحدى ولايات الامبراطورية العثمانية . وكان من أكثر تلك الولايات تأخرا فلم يكن فيه

طريق معبد يصل بين أجزائه وكان الألمان قد قاموا بإنشاء سكة حديدية من بغداد متجهة شمالاً إلى مسافة قصيرة وهي جزء من سكة حديد برلين - بغداد ، التي أخذ الألمان امتيازاً بإنشائها من الحكومة العثمانية قبل الحرب بقليل . وكانت المواصلات والنقل تتم على الحيوانات وبواسطة مراكب صغيرة في الأنهار ، كانت تتعطل في موسم الصيف بسبب قلة مياه الأنهار .

وكانت الصحة مهمة ، فليس في العراق إلا عدد قليل جداً من الأطباء ، ولا مستشفيات تذكر .

والتعليم بدوره كان ضيقاً فلم يكن إلا مدرسة إعدادية في بغداد وأخرى في الموصل وقليل جداً من المدارس الابتدائية .

ولم تكن هناك صناعة - عدا الصناعات اليدوية الصغيرة البسيطة .

أما السيطرة على مياه الأنهار والاستفادة منها فلم يتم فيها إلا مشروع سدة الهندية على الفرات - سنة ١٩١٣ وتركزت أقسام العراق الأخرى بدون سيطرة وتنظيم ، فتعرضت المدن والبساتين والمزارع تارة للغرق وأخرى للشرق .

وكانت الآفات الزراعية والأمراض البشرية كثيرة فتأكلت تقضى على الزرع وعلى ألوف الناس .

وكانت الأسعار قبل الحرب منخفضة إلى حد بعيد ومستوى المعيشة واطئاً ، والتجارة مع الخارج محدودة . والنقود المتداولة قليلة . إلى أن جاءت الحرب فبدت في العراق مظاهر تطور تسير الحرب ، وتخدم أغراضها . فكثر النفقات بسبب وجود الجيوش الكثيرة ، ومد الإنكليز السكك الحديدية مع تقدم قواتهم ، واستبدلوا بالنقود العثمانية نقوداً هندية ، وأكثروا من المتداول منها في السوق .

وقد دخلت بعض أشكال التطورات التي تعقب الحروب عادة إلى العراق ولكن وضع البلد الاقتصادي من حيث إنتاجه لم يتغير إلا قليلاً ويبطئ ،

فقد ظلت الحاصلات الرئيسية هي لم تتغير إلا بعد خمسة عشر سنة من انتهاء الحرب حين بدى بوزارة القطن وظلت وسائل الزراعة لم يدخل عليها تحسين إلا أخيراً وفي حدود ضيقة حيث استعملت الآلات في البذر والحصاد .

ومع ذلك فقد أقدم الكثيرون على التوسع في الزراعة اعتماداً على المضخات التي ظلت تتزايد عدداً وتنتشر في مختلف الأماكن حيث قارب عددها الآن ٤٠٠٠ مضخة يزيد مجموع قوتها على ١٦٠ ألف حصان . وقد ساعد على انتشار استعمال المضخات بكثرة رخص سعر الوقود في العراق الأمر الذي خفف من نفقات الزراعة .

ووجدت بعض مشاريع الري الصغيرة والكبيرة ولكن في حدود صغيرة بسبب ضآلة مقدار الميزانية يومئذ وقلة ما يمكن تخصيصه للمشروعات . وورث العراق حصته من ديون تركيا العامة ولكنه تخلص منها بعد ذلك بوفاء التزاماته فيها .

ولا بد لنا من أن نشير إلى أن تطوراً ملحوظاً قد حدث فعلاً في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولكن كان من الممكن أن تسير الأمور على خير مما سارت فيه ، وأن تتحقق في وقت أقصر من الوقت الذي استغرقته لكي توجد ، وأن تتحقق أهداف جديدة نسعى الآن لتحقيقها .

ولعل التطور في التجارة كان من أظهر ما أعقب الحرب ، فبعد أن كانت الأموال المستوردة قليلة قبل الحرب ، في نوعها وكميتها ، تطورت التجارة فازدادت الصادرات نوعاً وكمية واستمرت الزيادة في الاستيراد لا تنقطع بسبب ازدياد عدد السكان من جهة وازدياد استهلاك الفرد الواحد من البضاعة من جهة ثانية بانتقاله من طور حضارى إلى طور آخر .

الدخل الفردي والوضع الاقتصادي :

يقدر البعض متوسط دخل الفرد العراقي بحوالى ٣٠ ديناراً في السنة .

وهو التقدير الذى اخذت به بعثة البنك الدولى إلى العراق سنة ١٩٥٠ والذى اعتمده كثير من الكتاب . ومعنى ذلك أن العراقيين يستهلكون بضائع وخدمات من مختلف الأنواع فى المأكل والملبس والسكن والمواصلات وغيرها تبلغ قيمتها ١٥٠ مليون دينار فى السنة باعتبار أن نفوس العراق خمسة ملايين نسمة وهو مبلغ ضئيل لا يساعد كثيراً على انتعاش الصناعة والزراعة لأن انتعاشهما وانتعاش التجارة الداخلية والخارجية على السواء إنما تتوقف بالدرجة الأولى على مقدار استهلاك الفرد من البضائع . ومن هنا وجب أن يقوم بناء العراق الاقتصادى بالدرجة الأولى لا على زيادة الدخل العام أو الثروة القومية فقط ولكن على زيادة دخل الفرد المتوسط أى زيادة عدد الأفراد الذين ترتفع دخولهم بحيث تزداد نسبة الخدمات والبضائع التى يحتاجونها عما هى الآن .

ان عملية تقدير الدخل الفردى التى تتم الآن بتقسيم مجموع الدخل العام على عدد الأفراد لا تهمنا فى هذا الباب وإنما الذى يهم أن يتضاعف عدد الأفراد الذين يكسبون دخلاً كبيراً — نسبياً — يساعد على اتساع السوق وسرعة الحركة فيها .

إن القاعدة الاقتصادية بشأن المنفعة المتناقصة للنقود التى تربط بين كميتها ومنفعتاتها بحيث تتناقص المنفعة مع تزايد الكمية تنطبق أيضاً على مجموع الشعب . فهما زاد ثراء الأثرياء لا تزداد البضائع المستهلكة منهم إلا فى حدود ضيقة . أما إذا ازداد عدد الأثرياء ازداد فى نفس الوقت بنفس النسبة استهلاك البضائع والخدمات . ولذلك يكون التعادل فى الدخول بين أثرياء جداً وفقراء جداً لا يفيد فى تغيير الوضع الاقتصادى للبلد . وإنما يفيد فى ذلك زيادة دخل الفرد الذى يؤدى إلى زيادة الدخل العام .

وما دمنا فى موضوع الدخل العام فإن التقدير المذكور — أى

١٥٠ مليون دينار في السنة - قديم . وإذا كان ينطبق على وقت التقدير فإنه متخلف الآن عن الرقم الحقيقي للدخل القومي ، ويكفي أن نشير إلى أن دخل العراق من النفط - مثلاً - كان حوالى سبعة ملايين دينار سنة ١٩٥٠ فأصبح أكثر من ٥٢ مليوناً سنة ١٩٥٣ فضلاً عن الإنتاج الصناعي المتجدد المتزايد . وزراعة مساحات شاسعة من الأرض وتحسين وتقديم كثير من الخدمات .

الفصل الثاني

الزراعة

تعتبر الزراعة أهم مورد من موارد البلاد وأعظم مصادر ثروتها ، كما أنها أهم عمل يزاوله العراقيون اليوم حيث يعتمد عليها ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من السكان في معاشهم بصورة مباشرة وغير مباشرة . ومن ملاحظة صادرات العراق نرى أن الحاصلات الزراعية هي وحدها التي يصدرها العراق . وهذه الحاصلات هي الأخرى محدودة الأنواع ، ولم تدخل الى العراق زراعات جديدة — إلا قليلا ، ولذلك ظلت تجارة الصادرات محدودة ضئيلة ، ولذلك أيضا لم تزد الثروة القومية إلا في حدود ضيقة .

ويعتبر الشعير والتمور أهم صادرات العراق ثم تليها الحيوانات الحية ومشتقاتها .

وبالنظر لأهمية الزراعة وإمكانات العراق الواسعة في هذا المجال من حيث المياه والمناخ والأرض الخصبة انصرفت العناية أخيرا إلى المشروعات الزراعية من سدود وخزانات وترع ومصارف الخ . . .

وحاولت الجهات المختصة إدخال زراعات جديدة كالقطن ، والبنجر والجوت ، والإكثار من الفواكه الخ . . . وقد تم نجاح هذه المحاولات .

ولكن العناية مازالت تافهة إلى حد بعيد في موضوع المواشي والحيوانات الأخرى . وفي موضوع الغابات .

ولعل أهم ما يعيق الاستفادة من الأراضي والمياه قلة السكان ، وقلة كفاءة الفلاح ، ونظام ملكية الأراضي ، وطريقة استغلالها ، فإن أكثر الأراضي مازالت مملوكة لأشخاص يؤجرونها لفلاح مريض يجهل كيف

يستغل الأرض ويعنى بالمحصول ولا يهتم بعمله إلا قليلا ولا يعنى بالأرض التى يعمل فيها . ومالك الأرض لا يستغلها إلا استغلالا خفيفا .

إن الأراضى التى تزرع الآن فعلا لو زرعت زراعة كثيفة واستغلت تماما من الناحية الفنية لأعطت أكثر مما تعطى الآن بكثير . ولكن دخل صاحبها ودخل الأمة منها كبيرا ، إلا أن سعة الأرض لدى مالكها تجعله عاجزا — لسبب أو لآخر — عن استغلالها وعاجزا عن استخدام الطرق الفنية فى زراعتها ، وراغبا عن إدخال زراعات جديدة أو تحسين الأرض ، مادام الوضع الزراعى الموجود يعطيه من الغلة ما يكفيه ويفيض عن حاجاته .

الوضع الحالى :

إن إنتاج الوحدة من الأرض من الحبوب أقل من إنتاج مماثلتها فى البلاد الأخرى ويستوى فى ذلك المحصولات الصيفية والشتوية (انظر الجدول المرفق رقم (٣) بشأن المحاصيل الشتوية من حيث مقدار إنتاجها ومقدار إنتاج الوحدة من الأرض — أى الدونم — وانظر الجدول رقم (٤) بشأن المحاصيل الصيفية من حيث إنتاجها ونسبة إنتاج الوحدة من الأرض ومنهما يتبين ضالة الإنتاج بالنسبة لما يجب أن يكون عليه ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم استعمال الأسمدة ، وعدم الدقة فى استعمال المياه وعدم تنظيف الأرض من الأدغال ، وملوحة الأرض ، وجهل الفلاح إلى غير ذلك ..)

جدول رقم (٣)

الحاصلات الشتوية الرئيسية (المخمنة من قبل وزارة الزراعة)

الحصول والسنة	نسبة الناتج إلى البذرة	غلة الدونم الواحد (بالكيلو)	الناتج بالطن	المساحة المزروعة (بالدونم)	المنتشر (بالطن)
الحنطة					
٤٨/٤٧	٥٢	٧٨	٣٠١٠٠٠	٣٨٥٢٠٠٠	٥٧٧٩٤
٤٩/٤٨	٨٦	١٧٧	٤٥٠٠٠٠	٣٤٩٣٠٠٠	٥٢٣٩٨
٥٠/٤٩	٧١	٢٦٠	٥٢٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠	٧٢٩٥٠
٥١/٥٠	٧١	١٣٤	٤٨٨٠٠٠	٣٧١٠٠٠٠	٧٥٦٦١
٥٢/٥١			٤٨٠٠٠٠	٣٨٧٤٠٠٠	٧٥٢٨٥
الشعير					
٤٨/٤٧	٨٤	١٤٦	٥٧٠٠٠٠	٣٨٩٤٠٠٠	٦٨٢٩٤
٤٩/٤٨	١٠٤	٢٣٣	٧٥٠٠٠٠	٣٨١٤٠٠٠	٧٢٢٠٥
٥٠/٤٩	٨٠	٢٦٧	٨٠١٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٩٩٨٣٢
٥١/٥٠	١٠١	٢٤٧	٨٣٩٠٠٠	٣٦٧٠٠٠٠	٨٣٠٠٥
٥٢/٥١			٦٥٢٠٠٠	٣٥٢٨٠٠٠	٧٤١٤٥
السكتان					
٤٨/٤٧	٧٣	١٠	١٢٠	١١٧٠٠	١٦
٤٩/٤٨	٤٩	٤٩	٣١٠	٦٣٠٠	٦٢
٥٠/٤٩	٢٥٠	٢٥٠	٢٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠
٥١/٥٠	٩١	٧٢	١٦٨٠	٢٣٤٠٠	١٩٥
٥٢/٥١			١٨٠٠	١٩٧٥٠	١٨١
العدس					
٤٨/٤٧	١٢٨	١٢٨	٥٢١٠	٤٠٦٠٠	٤٠٦
٤٩/٤٨	١١٠	١١٠	٤٧٦٠	٤٣٢٠٠	٤٣٢
٥٠/٤٩	١٠٤	١٣٤	٦٠٠٠	٤٤٨٠٠	٥٧٧
٥١/٥٠	٧١	١٩٨	٧٢٠٠	٣٦٤٠٠	٩٩٣
٥٢/٥١			٦٣٠٠	٣٧٤٠٠	٦٩١
المهرطمان					
٤٨/٤٧	٥٩	٧١	١٨٩٠	٢٦٥٠٠	٣١٨
٤٩/٤٨	٧٦	٩١	٣٠٨٠	٣٣٨٠٠	٤٠٦
٥٠/٤٩	٧٠	٩٩	٣٥٠٠	٣٥٢٠٠	٥٠٠
٥١/٥٠	١١٠	١١٧	٤٢٠٠	٣٥٠٠٠	٣٦٧
٥٢/٥١			٢٠٠٠	١٦٧٠٠	٢٩٩

جدول رقم (٤)

الحاصلات الصيفية الرئيسية (المخمئة من قبل وزارة الزراعة)

الحصول والسنة	نسبة الناتج إلى البنور	غلة الدوم الواحد (بالكيلو)	الناتج بالطن	المساحة بالدوم	المنشور (بالطن)
الأرز					
١٩٤٨	١٤و٨	٢٩٧	٣٥٠٠٠٠	١٥١٧٩٠٠٠	٢٣٥٩٤
١٩٤٩	١٤و٢	٢٣٨	٢١٢٠٠٠	٨٩٠٠٠٠	١٢٣٤٥
١٩٥٠	١٣و٩	٢٧٧	٢٤١٠٠٠	٨٦٩٠٠٠	١٧٥٥٧
١٩٥١	١٥و٩	٣٤٤	٨٤٠٠٠	٢٤٤٠٠٠	٥٢٦٨
١٩٥٢	١٧و٠	٤٢٠	١٢٧٠٠٠	٣٠١٠٠	٧٤٤٢
السمسم					
١٩٤٨	٩و٥	٤٧	٦٦٠٠	١٣٨٠٠٠	٦٩١
١٩٤٩	١٠و٥	٥٣	٩٤٠٠	١٧٦٠٠٠	٨٧٧
١٩٥٠	١٤و٢	١٣٣	١٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٠٢
١٩٥١	٣١و١	١٦٤	٨٧٠٠	٥٣٠٠٠	٢٨٥
١٩٥٢	٤١و٨	١٤٧	١٢٠٠٠	٨٣٠٠٠	٢٩٣
الذرة					
١٩٤٨	١٢و٩	١٥٥	٢٠٥٠٠	١٣٢٠٠٠	١٥٨٠
١٩٤٩	١٣و٥	١٩٥	٩٩٠٠	٦١٠٠٠	٧٣٠
١٩٥٠	١٦و٤	١٦١	٢١٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٢٨٣
١٩٥١	٢٣و١	٢٣٨	٨٨٠٠	٣٧٠٠٠	٣٩٥
١٩٥٢	٢٠و٩	٢٠٧	٧٩٠٠	٣٨٠٠٠	٣٧٧
الماش					
١٩٤٨	١١و٣	١١٢	١٠٩٠٠	٩٧٠٠٠	٩٦٥
١٩٤٩	١٠و٢	١٠٢	١١٣٠٠	١١١٠٠٠	١١٠٦
١٩٥٠	١٠و١	١٧١	١٢٠٠٠	٧٠٠٠٠	١١١٨
١٩٥١	١٤و١	١٥٦	١١٠٠٠	٧١٠٠٠	٧٨٠
١٩٥٢	١٠و٠	١٦٠	٨٣٠٠	٥٢٠٠٠	٥٩٦
الدخن					
١٩٤٨	١٤و٥	١٤٢	١٢٨٠٠	٩٠٠٠٠	٨٨٥
١٩٤٩	٢٢و٢	١٣٤	١٨٤٠٠	١٦٥٠٠٠	٨٢٦
١٩٥٠	٢٦و٤	١٣٦	١٩٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٧٢٠
١٩٥١	٣٧و١	١٣٥	٨٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢١٦
١٩٥٢	١٠و٣	١٦٣	٦٧٠٠	٤٢٠٠٠	١٤٢

ومن الجدير بالذكر أن مساحة الأراضي المستخدمة في زراعة الفواكه والعنب تبلغ ٥١٢,٦٥١ دونما ، والمستخدم في زراعة الأخشاب ٢٠٧,٢٣٠ دونما ، ومساحة الأراضي المستخدمة مراعى للأغنام ٩٢٣,٤٦٥ دونما ، وواضح من ذلك ضآلة مساحة الأراضي المزروعة بالفواكه والتي تستعمل لاستنبات الأشجار .

وبالنظر لقلة وسائل تصريف المياه من جهة ولاستعمالها بكثرة تزيد على حاجة النباتات من جهة أخرى فإن الأملاح بدأت تظهر في كثير من الأماكن بحيث أصبحت الأراضي المستصلحة والتي تخترقها مشروعات الري مهددة تهديداً خطيراً ، وأصبحت قدرتها الإنتاجية تافهة ، بل تافهة جداً في بعض الأماكن .

ولا تستعمل الأسمدة في الزراعة إلا نادراً . فقد بلغ — مثلاً — مجموع الأسمدة الكيماوية المستوردة سنة ١٩٥٣ (٣٢) طناً فقط^(١) .

ولذلك تبور الأراضي فتزرع سنة وتترك سنة أو سنتين لكي تستعيد قوتها الإنتاجية ، الأمر الذي يعطل استغلالها ، فيقل الدخل القومي .

استعمال الآلات :

ولا تستعمل الآلات الحديثة في الزراعة إلا في ١٪ فقط من المزارع

(١) وتستعمل الأسمدة الحيوانية في تسميد البساتين وبعض الخضرات . ونطاق استعمالها هي الأخرى ضيق وإن كان أوسع من استعمال الأسمدة الكيماوية . ويتخذ الفلاحون عادة فضلات الحيوانات وقوداً .

وفيما يلي جدول بالأسمدة الكيماوية المستوردة خلال السنوات الأربع الماضية .

السنة	الكمية بالطن	التمن بالدينار
١٩٥١	١٠٠	٢٣٠٧
١٩٥٢	٥٩	١٣١٤
١٩٥٣	٣٢	٩٤٤
١٩٥٤	٣٨٠	٩٣٤٥

ومع ذلك فإن استعمال المكنائن والآلات يتوسع بشكل مطرد خاصة في لوائى الموصل وبغداد فإن عدد الجرارات - التراكتورات المستخدمة في الزراعة الآن في العراق يزيد على ١٣٠٠ جرار (تراكتور) ويزيد عدد الحاصدات والدراسات عن ٧٠٠ دراسة وحاصدة ولولا سوء المواسم الزراعية بسبب قلة الأمطار لزادت عن ذلك بكثير . وقد يؤدى ذلك إلى بطالة بين الفلاحين إذا لم تزد الأراضى المزروعة .

أما الباقي من المزارع فتعتمد على الطرق القديمة مما أدى إلى كثرة اليد العاملة التى تعمل في الزراعة . وهو ما يعتبر احتياطياً من اليد العاملة في حالة الحاجة إليها في المستقبل في المدن في الصناعة والتجارة والأعمال الأخرى وفي الزراعة في الريف الجديد .

مستوى المعيشة والملكية :

ومستوى معيشة الفلاح واطى جداً . فقد قدر معدل دخل الفرد العراقي بين ٢٠ - ٣٠ ديناراً في السنة . ولا يكاد يختلف استهلاك الفلاح للواد باختلاف المناطق فهو في الشمال يعتمد في معاشه على خبز الشعير والحنطة وفي الجنوب على خبز الدخن أو الأرز . وقد يصيبه شئ من لبن أو تمر . ولذلك فإن سوء التغذية - وأمراضها - منتشرة إلى أبعد الحدود في أوساط الفلاحين .

وقلما يملك الفلاح الأرض التى يعمل فيها . وإنما يعمل أجيراً فيعطى غالباً حصة عينية لصاحب الأرض . ولا تزيد حصة الفلاح في أحسن الأحوال عن نصف المحصول في أراضى الرى . رغم أن الحكومة هى التى تتحمل أعمال الرى ونفقاته . فإذا كان الرى بالواسطة أو حصل الفلاح على البذور أو الآلات الزراعية أو الحيوانات من مالك الأرض قلت حصته عن هذا المقدار حتى تصل إلى ما يقل أحياناً عن الثلث - من حيث النتيجة - ولكن الوضع يختلف عن ذلك كثير أفى الشمال حيث تعتمد الزراعة على الأمطار .

فإن حصة الملاك منها تصل أحياناً إلى ١٦/١ من المحصول والباقي للفلاح . وقد يصل نصيب المالك إلى ربع المحصول في بعض الحالات ولكنه لا يزيد عن ذلك وهذا بحسب موقع الأراضى . ونصيب الفلاح في الأراضى التى تسقى أكثر من نصيب زميله في الجنوب .

أنواع الزراعات :

والزراعة الشتوية هى الغالبة في العراق .

فليس في الإمكان استعمال الرى في الوقت الحاضر في شمال العراق (١) إلا في حدود ضيقة بسبب وضع الأراضى والمياه . أما في الوسط والجنوب فإن مساحة المناطق التى تزرع بالزراعات الصيفية لا تكاد تصل إلى ربع مساحة الأراضى التى تزرع بالمحاصيل الشتوية وذلك ناتج عن قلة المياه في الصيف ومع أن مشروعات الرى بالمضخات في تزايد مستمر ، إلا أنه يقابل ذلك إلى حد ما تدهور المشروعات القديمة بسبب الأملاح الأمر الذى يجعل نسبة زيادة الأراضى المزروعة قليلة .

وتعتبر الحنطة والشعير المحصولان الرئيسيان في الشتاء . ويعتبر الأرز والقطن المحصولان الرئيسيان في الصيف .

ويزرع السمسم والدخن والذرة وإن كان ذلك بكميات قليلة .

ويعتبر التبغ من المنتجات الأساسية ، حيث يقدر محصوله السنوى بما يقرب من ثمانية ملايين كيلو .

أما التمر فإن في العراق منها الآن ٨٠ ٪ من تمر العالم وتعتبر أجود الأنواع . ويزيد عدد أشجار التمر عن ٣٥ مليوناً من الشجر .

(١) وإن كان من الضروري جداً دراسة الاستفادة من مياه دجلة لرى المنطقة الكائنة غربى دجلة في شمال العراق فإن جودة الأرض واتساعها تتطلبان تنفيذ مشروعات رى لهذه المنطقة .

الحيوانات والمواشى :

وقد كان حريا أن تزداد في العراق المواشى والحيوانات المختلفة بالنظر لكون البلاد زراعية إلا أن عدد الحيوانات قليل نسبيا ، وأنواعها رديئة ، بسبب سوء تغذيتها ، وعدم تحسين نوعها وتعرضها للموت بمقادير كبيرة سنويا أما بسبب شدة البرد أو بسبب مختلف الأمراض ، أو بسبب قلة المراعى وسوء التغذية إذ ليس في البلاد مراعى صناعية عدا ما تكونه الأمطار من نباتات أو أعشاب . ولا يعنى الفلاح بزراعة النباتات التى تصلح لعلف الحيوانات فى الغالب ، ولا يحنى الفلاح من الحيوانات إلا القليل . كما أن تربية الحيوانات بصورة مستقلة قليلة عدا المواشى . وهذه بدورها مازالت العناية بها ابتدائية . ولذلك كانت أصوافها متوسطة .

وفيما يلى جدول رقم (٥) بعدد الحيوانات مع العلم أنه تقديرى ، إذ لم تستطع الدوائر المختصة أن تقوم بإحصاء دقيق . ولا تخضع المواشى للضرائب فقد أعفيت منها فى سنة ١٩٥٣ هى ومنتجاتها عدا رسوم التصدير .

جدول رقم (٥)

عدد الحيوانات والمواشى فى العراق (١)

النوع	١٩٤٧ - ١٩٤٨	١٩٥٠ - ١٩٥١
الغنم	٧٠٥٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
الماعز	١٠٨٤٩٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠
البقر	٨٢٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
الجاموس	١٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
الجمال	٢٩١٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
الخيول	١٨٨٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
البغال	٥٢٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
الحمير	٤١٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠

(١) حسب تقديرات مديرية البيطرة العامة . وهى تقديرات مبالغ فيها كما تظهر من الزيادة السريعة لسنة ٥٠ - ٥١ عما سبقها .

الملكية والملكية الصغيرة

وتعمل الحكومة منذ زمن على استحداث طبقة من صغار المزارعين بتوزيع الأراضي الأميرية على من لا يملك أرضاً بموجب قانون استثمار الأراضي الأميرية لسنة ١٩٥١ ، وقد قسم القانون العراق إلى عدة أقسام من حيث حجم « المنطقة » وحجم الوحدة الاستثمارية في الأرض التي تعطى للفلاح . ففي المناطق الجبلية جعل المساحة للمنطقة ٢٠٠٠ دونم ، ويعطى للفرد الواحد ٢٠ دونما وفي أراضي الري سيحا تبلغ مساحة المنطقة ٢٠٠٠٠ دونم ويعطى للفرد الواحد ١٠٠ دونم و ٢٠٠ دونم في الأراضي التي تسقى بالضخ الواطى و ٥٠٠ دونما في الأراضي التي تسقى بالضخ العالي^(١) ، و ٤٠٠ دونم في الأراضي المطرية التي تبلغ مساحة المنطقة فيها ٨٠٠٠٠ دونم ، أما تجديد المنطقة فالغرض منه امكان الاشراف والتوجيه ، وتصحيح الأرض ملكاً دون مقابل للفلاح الذي أثبت جدارته بعد عشر سنوات من تاريخ منحه الأرض . وليس له بيعها خلال السنوات العشر التالية للتمليك كما ليس له رهنها إلا لدى المصرف الزراعي وبعد مضي الفترتين — أى العشرين

— وأقرب منها للصحة الإحصاء الحيوانى الذى ورد فى « الإحصاء الزراعى الحيوانى لسنة ١٩٥٢ . فقد كان عدد المواشى فى الملكيات الزراعية كالاتى :

الخيول	١٣٧٤٤٦	الغنم	٤٤٨٤١٥٦
البقر	٧١١٩١٨	الماعز	١٦١٨١٤٥
الجاموس	٤٧٣٩٥	الحمير	٣٩٨٧٩٨
الجمال	٣٧٦٩٦	البغال	٥٦٦٧٣

ولا يدخل فى هذه الأرقام المواشى والحيوانات فى غير الملكيات الزراعية إذ هناك عدد كبير فى المواشى لدى القبائل والجماعات والأشخاص الذين لا يملكون مزارع أو مراعى .

(١) لم يعين القانون مساحة المنطقة فى الأراضي ذات الضخ العالى والواطى وإنما حددت إدارياً على أساس أن حجم المنطقة يساوى ١٠٠ ضعف لمساحة الوحدة الاستثمارية .

سنة - ليس له بيعها إلا لمن تتوافر فيه شروط التملك ابتداء (١) وهو نظام جيد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وبيع الدقة والتنظيم والتوجيه والتعليم الزراعي ، وإيجاد النظام التعاوني والتوسع في مشروع التملك بوضع أساس خطير في النظام الاقتصادي والاجتماعي في العراق خاصة إذا رافق ذلك شعور الفلاح بمسؤوليته عن الأرض وإدامتها وصيانتها .

وفيما يلي جدول رقم (٦) يبين مساحة الأراضي المستغلة فعلاً أو في حكم الاستغلال في العراق بموجب الإحصاء الزراعي والحيواني الذي تم سنة ١٩٥٢ ولا يدخل فيه بطبيعة الحال الأراضي الأميرية التي لا تدخل في نطاق الزراعة الآن سواء بسبب كونها ليست صالحة للزراعة أصلاً أو بسبب كونها لا تزرع الآن لسبب قلة المياه أو السكان أو ما شاكل ذلك .

(١) لما كانت الأرض تمنح للفلاح مجاناً فمن المنطقي أن تفرض عليه شروط تبقيه فيها وتحول دون خروجها من يده . أما الشرط الوارد على التصرف في الأرض بعد عشرين سنة من ملكية لها فالغرض منه أن لا تتجمع الاستثمارات الصغيرة بأيدي قليلة ولكي تبقى الملكية الصغيرة قائمة ، وتبقى طائفة المالكين الصغار في تزايد . والغرض الاجتماعي من ذلك واضح . وسنعود إلى موضوع التملك المجاني بعد ذلك إلا أننا نشير منذ الآن إلى أننا لا نؤيده ونفضل أن يدفع المستثمر ثمناً للأرض مقسماً على أقساط طويلة وأن يشترك أيضاً بالنفقات المتكررة للأرض من تطهير الترع والمبازل الخ ...

جدول رقم (٦)
الأراضي الزراعية في العراق
موزعة حسب الأولوية

أنواع الأراضي					اللواء
المجموع	الأميرية المؤجرة	أنواع أخرى	اللزمة	المملوكة (طابو)	
١٥٢٩٥٦١٢	٢١٠٥٠٨٠	١٢٣٥٣٣١	٥٤٩٥٩٣٣	٦٤٦٥٢٦٨	بغداد
٤٤٨٥٢٣٣	٤٩٥٤٥٥	١٧٦٥٨٤٧	١٥٧٣٠	٢٢٥٥٢٠١	البصرة
٣٥٣٢٤٥٦٧١	٣٥٢٣٤٥٧١٣	٠٠٠	٦١٥١٠٠	٢٨٥٨٥٨	العمارة
٢٦١٥٢٠٤	١٥٩٥٠	٥٥١٨٢	١٠٦٥٦٩٧	١٤٧٥٣٧٥	كربلاء
٤٩٥٥٧٢٣	٥٤٥٢٤٥	١٥٩٣٣	٣٣١٥٧٤٠	١٠٧٥٨٠٥	الديلم
٣٥٤٢٤٥٦٩٥	٦٧٤٥١١٢	٢٥٦٥٤٣٨	٧٧٢٥٨٤٥	١٥٧٢١٥٣٠٠	كرتوك
١٥٧٧٢٥٦٩٢	١٨٥١٢٤	٣٥٥٧٧٤	٩١٥٥٦٦٦	٨٠٣٥١٢٨	المنتفك
١٥٣٦٣٥٠٧٢	٥٢٥٨٧٩	٤٠٥١١١	٦٧٠٥٨٠٠	٥٩٩٥٢٨٢	الحلة
١٥٦٦٤٥٦٧٦	١١٢٥٩٣٢	١١٧٥٥٦٢	٣٩١٥٢٢٩	١٥٠٤٢٥٩٤٩	الكويت
١٥٠٧٣٥٨٠٤	٦٣٢٥٦١٤	٣٥٨٤٠	٣٣٥٥٦٢	٤٠٣٥٧٨٨	السليمانية
٢٥٠٢٨٥٦٣٦	٤٩٥٨٨٥	١٥	١٥٢٦٤٥٥٦٨	٧١٤٥١٦٨	الديوانية
٢٥٠٩٩٥٣٩٦	٤٠٤٥٧٦٦	١٧٢٥٤٤٩	٧١٥٥٧٦٦	٨٠٦٥٤١٥	ديالى
٤٥٠٢٦٥٢٥٤	١٥٣٣٤٣٢٨	٢٠٥٣٥٣	٦٧٣٥٣٤٣	١٥٩٩٨٥٢٣٠	الموصل
١٥٧٠٨٥٤٥٧	٧٥٢٥٠٨٢	٥٣٥٤٥٦	٢١٦٥٢٧١	٦٨٦٥٦٤٨	اربيل
٢٥٥٢٢١٥١٢٥	٧٥٥٨٢٥١٦٩	١٥٠٠٧٥٢٩١	٦٥٧٠٥٥٢٥٠	٩٥٩٢٦٥٤١٥	المجموع

ويتبين من ذلك أن حوالي ٤٠ بالمائة من مجموع الملكيات الزراعية من نوع الطابو^(١) و ٢٠ بالمائة من نوع الزمة و ٣٠ بالمائة مؤجرة و ٤ بالمائة مملوكة

(١) جميع الأراضي في العراق عدا المملوكة ملكاً صرفاً والموقوفة وفقاً صحيحاً تعتبر رقبته ملكاً لبيت المال . ويتمتع أصحابها بحق التصرف والانتفاع . ويختلف اتساع هذا الحق باختلاف النوع . فنوع الطابو لا يختلف من حيث التطبيق العملي عن الملك الصرف وإن اختلف من الناحية النظرية . وأهم فرق أن إهمال استغلالها ثلاث سنوات متتالية يبيح لبيت المال حق استرجاعها من صاحبها .

بأشكال أخرى بموجب الإحصاء الزراعي والحيواني لسنة ١٩٥٢ . وقد بلغ مجموع الأراضي الصالحة للزراعة التي جرت تسويتها حتى آخر سنة ١٩٥٣ بحوالي ٢٦٠٥ مليون دونم وما زالت أمام دوائر التسوية مساحات شاسعة تنتظر التسوية وستزداد نسبة الأراضي الممنوحة باللزمة كثيراً مع الأيام . وفيما يلي جدول رقم (٧) يبين الأراضي المملوكة فعلاً ، والمتروكة لغرض زرعها في السنة القادمة نتيجة لطريقة التبوير المتبعة .

جدول رقم (٧)
الأراضي المزروعة والمتروكة

اللواء	المزروعة فعلاً	المتروكة لغرض زرعها في السنة القادمة	غير القابلة للزراعة والداخلية في نطاق الأراضي المزروعة فعلاً
بغداد	٦٦٠ و ١٨٤	٧٠١ و ٢٤٠	١٢٢ و ٤٩٧
البصرة	١٢٧ و ٩٣١	١٢٧ و ٢٩٧	٣٩ و ٨٧٩
العمارة	٩٤٩ و ٤٤٢	١٠٤ و ٧٨٥ و ٧٢	٨٧٠ و ٦٤٢
كر بلاه	٦١ و ٣٦٩	٩٠ و ٩٣٢	٦٨ و ١٠٠
الدليم	١٩٩ و ٦٤٠	٢٠١ و ٧٨٨	٥٦ و ١٢٦
كر كوك	١٠٤ و ٢٧ و ٢٨٧	١٠٤ و ٣٣ و ٦٩٧	١٣٢ و ٨٧٥
المتفك	٧٠٤ و ٤١٠	٦٨٨ و ٨٢٥	٢١٦ و ١٥٣
الحلة	٥١٦ و ٣٦٢	٥١١ و ٦٧٠	٢٥٦ و ٨٤٣
الكوت	٦٩٨ و ٣٣٥	٧٢٧ و ٢٧٨	٢٢٥ و ٨٥٤
السليمانية	٥٧٠ و ٥١٣	٤٣٣ و ٣٦٢	١٥٣ و ٣٩٥
الديوانية	٧٤٨ و ١٠٤	١٠٢ و ٦ و ٤٠٣	١٨١ و ٩٦٦
ديالى	٧٣٤ و ٥٥٦	١٠٣ و ٦ و ٢٥٦	٤٦ و ٥٩٥
الموصل	١٠٨٢٠ و ٥٦٤	١٠٨٦٣ و ٤٨٠	١٠٨ و ٢٢٣
أربيل	٧٧٦ و ١٢٦	٧٣٥ و ١١٤	٣٠ و ٠٦٧
المجموع	٩٠٩٩٤ و ٨٢٣	١١٠٦٥ و ٩١٤	٢٣٧١ و ٢١٥

وفي هذه الأراضي ١١ مليون دونم تعتمد في زراعتها على الأمطار و٤٤٠٩٧٤٠٦ دونماً تسقى سيحاً و١٠٦ و٧٨٤٧٨ و٤ دونماً تسقى بواسطة المضخات و٥٧٣ و٢٢٤ دونماً تسقى بالنواعير ، وهناك ٢٠٥٥٢٨ و٢٠ دونماً تسقى بوسائط أخرى .

وهكذا تبلغ نسبة الأراضي المطرية ٤٩ بالمائة من مجموع الملكيات الزراعية وتبلغ نسبة الأراضي التي تسقى سيحاً ٣٠ بالمائة ونسبة الأراضي التي تسقى بالمضخات ٢٠ بالمائة .

ويستنتج من الجدولين أن حوالى ٤٠ بالمائة فقط من الملكيات الزراعية مزروع فعلاً وأن ٤٤ بالمائة لم تزرع إذ تركزت في السنة التي تليها وأن نسبة مساحة الأراضي غير القابلة للزراعة والداخلية ضمن الملكيات الزراعية بلغت ١٠ بالمائة ، وأن نسبة الأراضي المستغلة لزراع أشجار الفواكه والعنب تبلغ اثنين بالمائة . وتبلغ نسبة مساحة الأراضي المستخدمة كمراعى حوالى ٤ بالمائة والأراضي المغروسة بالأشجار الخشبية حوالى واحد بالمائة من مجموع مساحة الملكيات الزراعية .

القطن :

ومن الزراعات الجديدة التي تبشر بمستقبل طيب القطن . فقد أقبل الناس على زراعته بكثرة وما من شك في استمرار زيادته بسبب جودته وارتفاع غلة الدونم الواحد منه بالنسبة إلى الزراعات الأخرى على شرط أن يكون بالإمكان مقاومة الأمراض المختلفة التي تعرض لها في السنين الماضية والتي أضرت بزراعته ومزارعيه كثيراً صرفت البعض منهم عنه . وإذا أنجزت المشروعات الصناعية القطنية فسيكون مجال استهلاكه في الداخل كثيراً ومجال مبادلاته مع البلاد الأخرى واسعاً أيضاً ، ويكون الإقبال بالتالى على زراعته متزايداً .

وفيما يلي جدول يبين تطورات انتاج القطن (انظر جدول رقم ٨) .

جدول رقم (٨)

حاصل الأقطان الزهر وعدد البالات وأوزانها وكميات البذور المستخرجة
والمساحات المزروعة وكميات البذور المنشورة

السنة	كميات البذور المستخرجة في المحالج	عدد البالات المنتجة البالة تساوى ٤٠٠ ليرة	القطن الزهر الناتج والوارد إلى المحالج بالطن	كمية البذور (بالطن)	المزروعة بالدونم
١٩٢٠		٦٠			
١٩٢١		٦٠			
١٩٢٢		٣٠٠			
١٩٢٣		١١٠٠			
١٩٢٤		٢٤٠٠			
١٩٢٥		٢٥٤٠			
١٩٢٦		٣٥٠٠			
١٩٢٧		١٨٠٠			
١٩٢٨		٥٢٠٢			
١٩٢٩		٤٧٤٩			
١٩٣٠		٣٣١٥			
١٩٣١		١٠٠٧			
١٩٣٢		٤٠١			
١٩٣٣		٥١٢			
١٩٣٤		٢٠٨٦			
١٩٣٥		٤٦٠٢			
١٩٣٦		٩٦٦٧	٥٧٨٢	٢١٨	٤٣٥٢٩
١٩٣٧		٢٠٤٠٠	١٢٠٤٩	٥٣٩	١٠٧٨٤٦
١٩٣٨		١٥٤٤٢	٩٢٢٣	٦٣٨	١٢٧٦٨٨
١٩٣٩		١٦١٨٢	٩٣٤٩	٥٧٤	١١٤٨٥١
١٩٤٠		٢٥٨٩٣	١٤٧١١	١٢٠٠	٢٣٩٩٣٩
١٩٤١	٧١٨٢	١٩٨٢٨	١١٣٦٩	١٤٨٧	٣٧١٧٨٦
١٩٤٢	١٨٨٢	٤٠٦١	٢٥٤٦	١٨٠	٤٤٩٢٧
١٩٤٣	١٣٣٤	٢٤٦٨	٢٠٧٨	١٣١	٣٢٧٠٤
١٩٤٤	٦٧٤	١٩١٨	١١٦٠	١٤٨	٣٧٠٢٠
١٩٤٥	٢١٥٦	٥٧٧٠	٣٣١٧	٢٠٣	٥٠٧٨٠
١٩٤٦	١٨٤٦	٥٠٠٢	٢٨٩٢	١٠٦	٤٠٠٢٦
١٩٤٧	١٢٦٦	٣٤٣٦	١٩٥٨	١٣٧	٣٤٢٨٩
١٩٤٨	١٠٠٣	٢٦٤٦	١٥٢١	١٠٩	٢٧٢٨٤
١٩٤٩	٣٧٦٨	١٠١٣٥	٥٧٣١	١٧٠	٤٢٣٩٨
١٩٥٠	١٦٠٦٨	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٦٥٠	١٣٠٠٧٠
١٩٥١	١٦٤٥٠	٤٣٢٥٦	٢٦٠٠٠	٢٢٥٦	٤٥١١٠٩
١٩٥٢	١٤٢٣	٣٨٤٥	٥٨٢٦	٨١٠	٢٠٢٥٨٣

ويتضح من الجدول أن المحصول ازداد كثيراً خلال سنتي ١٩٣٩ - ١٩٤٠ و ١٩٤٠ - ١٩٤١ - وذلك نتيجة المساعدة التي منحت للمزارعين بتشريع « قانون توزيع بذور الأقطان على المزارعين مجاناً رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٩ . الذي استمر مدة ثلاث سنوات . وقد تلى ذلك انخفاض في محصول القطن منذ موسم ١٩٤١ حتى موسم ١٩٤٨ بسبب انصراف المزارعين إلى زراعة الحبوب والمواد الغذائية الأخرى نتيجة ارتفاع أسعارها خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها .

أما الزيادة الكبيرة التي حصلت في إنتاج القطن لموسم سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ فهي نتيجة الدعاية الواسعة وتشجيع الزراعة على زراعته وتسهيل أمور توزيع البذور وبيعها إليهم بأسعار مشجعة هذا فضلاً عن المساعدات والإرشادات الفنية التي قدمت لهم . بالإضافة إلى أسعاره المرتفعة خاصة أثناء الحرب الكورية ، فقد ازداد الطلب عليه في الخارج والداخل معاً مما شجع المزارعين على زراعته . إذ كانت غلة الدونم منه أكثر من غلة أي محصول آخر - مقدراً بالنقود - إلا أن زراعته أصيبت بانتكاس نتيجة إصابته بالدودة سنة ١٩٥٢ .

ونعتقد أن زراعته ستعود إلى الانتعاش كثيراً لتلبية الطلب الداخلي على القطن الذي سيزداد كثيراً عند ما يتم بناء مصانع نسيج القطن ، عندما تستطيع الدوائر الحكومية التغلب على الآفات والأمراض التي يتعرض لها .

التمور :

وتعتبر التمور الآن من أهم المنتجات التي يعتمد عليها عدد كبير من السكان فإن منطقة البصرة يكاد يكون النخيل فيها موردها الأساسي إلى جانب التجارة وتنتشر زراعته كثيراً في مختلف الألوية . إذ تعتبر زراعة النخيل من أهم ما يزرع على الفرات من لواء الملة إلى البصرة . وتعتقد كل سنة مشكلة بيعه وتصديره . وكثيراً ما تنخفض أسعاره إلى حد لا يكاد يسد نفقاته ويلحق أبلغ الضرر بمزارعيه . وتختار الجهات المسؤولة كل سنة كيف تعالج هذه المشكلة المتكررة .

ويبلغ مجموع ما يزرع سنوياً من النخيل حوالى مليون شجرة ولذلك كان موضوع التمور من القضايا ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية على السواء .

وقد أعطيت تمور البصرة في سنة ١٩٣٩ بالاحتكار إلى إحدى الشركات الأجنبية فحددت أسعار أنواعه المختلفة وذلك على أثر انخفاض أسعار التمور وارتفاع نفقات شحنه وقلة أسواقه وقد جدد الاحتكار بموجب القانون عدة مرات . وقد انتهى الاحتكار — قانوناً سنة ١٩٥٢ وشكلت شركة عراقية من أصحاب التمور ومن جمعية التمور — وهي مؤسسة حكومية — الغرض منها أن تحل محل الشركة الأجنبية في احتكار التمور وتصريفها . وقد اضطرت الشركة في الموسم الحالى (٥٢ — ٥٣) ان تبيع التمور إلى الشركة الأجنبية القديمة — وهي صورة جديدة للاحتكار الأصلي — ريثما تتركز الشركة الوطنية وتستطيع معرفة أسواق التمور في الخارج وتكوين العملاء ، ويؤمل إذا تحقق ذلك أن تستطيع هذه الشركة في المستقبل القريب أن تأخذ على عاتقها تصريف التمور . والغرض من الاحتكار تأمين سعر ثابت للتمور ليضمن أصحابها دخلاً ثابتاً ومستوى معيشة معيناً أو لولا هذا الاحتكار لاضطربت الأسعار كثيراً في الارتفاع والانخفاض ولتحمل مزارعو التمور نتائج السيئة . أما تجارة تمور الفرات فقد ظلت حرة بدون احتكار فكانت تصدر إلى الخارج عن طريق التجار في حين أن تصدير تمور البصرة — بأنواعها المحدودة في القانون — لا يمكن إلا عن طريق الشركة (العراقية حالياً والأجنبية سابقاً) . وقد بلغت صادرات العراق من التمور ما يلي :

السنة	الأطنان المصدرة	القيمة بالدينار
١٩٤٩	١٤٠ و ٨٨٩	—
١٩٥٠	٢١١ و ٩٩٩	—
١٩٥١	٣٤٠ و ٤٥٨	٤ و ٤٩٢ و ٧٨٣
١٩٥٢	٢٤٢ و ٨٥٦	٣ و ٧٤٣ و ١٤٠
١٩٥٣	١٩٤ و ١١٣	٣ و ٠٨٤ و ٤٩٧
١٩٥٤	٢٣٥ و ٠٣٠	٣ و ٨١٥ و ٤١٣

وتشكل تجارة التمور مورداً ثابتاً هاماً للعراق إلا أن تصريفه في الأسواق الخارجية يلقى بعض الصعوبات والمضايقات ما يشغل بال عدد كبير من الناس يتوقف معاشهم عليه .

ويحول قسم كبير من التمور إلى خمور وكحول . وقد أمكن تحويله إلى عصير سكري ، يستعمل لصناعة الحلويات أو لأغراض صناعية أخرى . ويؤمل أن تؤسس هذه الصناعة التي ستساعد على التخفيف من أزمة استهلاك التمور . بل يبدو أن هذه الأزمة لا يحلها إلا إمكان استعمال التمور — ومشتقاتها — في الصناعة على نطاق واسع . وبذلك تثبت أسعاره نوعاً ما وباقي أصحابه إلى إمكان بيعه في وقته .

التبوغ :

والتبوغ محتكرة أيضاً بمعنى أن الحكومة لها وحدها حق شراء التبوغ من المنتجين ، وتعين سنوياً المناطق التي يزرع فيها هذا المحصول . كما أنها تقوم بتوزيع إجازات زراعية على المزارعين . وتمنع زراعته في غير الأماكن المعينة .

وتعتمد مناطق كبيرة من القسم الجبلي من العراق في موردها على زراعة التبوغ . وتحتاج التبوغ إلى تحسين في زراعتها وفي قطفها . وفي تخزينها وترطيبها وفي بذورها . وقد كان التحسين الذي أدخل حتى الآن محدوداً في هذه الأمور ولذلك ظلت التبوغ العراقية متأخرة في نوعها .

على أن هناك فكرة تتردد لدى الكثيرين بتفضيل الانحصار الكامل — أي احتكار شرائه وبيعه وصناعته من قبل الحكومة — على الانحصار الجزئي . ويقابل هذا الرأي رأي الفريق الذي يعتقد أن التنافس في زراعته وصناعته الذي هو يؤدي إلى تحسين نوعه ، بدليل جودة النوع — في الزراعة والصناعة — قبل الاحتكار . ولما كان الغرض الذي دعا إلى الاحتكار

أول الأمر مازال قائماً لذلك لا يمكن العدول عن الاحتكار الآن .

وفيما يلي مقدار ما تم إنتاجه في العراق من التبوغ المحسنة وغير المحسنة الذي استلمته مديرية انحصار التبغ العامة وهناك كميات كبيرة لا يمكن تقديرها تستهلك من الجمهور دون أن تمر بدائرة الانحصار .

السنة	التبغ المحسن (بالكيلو)	التبغ غير المحسن (بالكيلو)
١٩٤٥	١٠٢٤٩٥٤٧	٢٣٣٣١٨٧
١٩٤٦	٢٥٩٤٥٥٤٤	١٥١٨٧٢٨٥
١٩٤٧	٣٥٢٠٢٩٠٢	١٥٠٢٨٥٤١٨
١٩٤٨	٢٥٥٨٦٥٤١٢	١٥٦٧١٥٢٢٧
١٩٤٩	٥٥٢١٦٥٣٠٨	٢٥٤٠٥٥٩٧
١٩٥٠	٢٥٥١٩١٧٥	٤٧٥٥٧١٤
١٩٥١	١٥٠١٨٥٨٦٩	٣٩٣٥٣١٢
١٩٥٢		٤٥٣١٢٥٦١٥

وقد صدر قانون الانحصار ٩٣٩ فعهد إلى مديرية عامة لها مجلس إدارة مستقل للاشراف على الانحصار الأسعار والزراعة وتعيين المناطق والبيع والخبز إلى غير ذلك من الشؤون . واستهدف قانون الانحصار الاهداف الثلاثة التالية :

- ١ - تحسين أنواع التبوغ .
- ٢ - ضمان أسعار مربحة وثابتة للزارعين .
- ٣ - إيجاد مورد للخزينة . ولم يتحقق الغرض الأول . وكذلك لم يتحقق الغرض الثالث إلا بصورة جزئية . أما الغرض الثاني فقد تحقق إلى حد كبير خاصة بالنسبة لأصحاب الايجازات .

تطور الزراعة في المستقبل

١ - الأملح في الأراضي الزراعية :

إن من أهم ما يشغل البال الآن الملوحة التي تعرضت لها الأراضي الزراعية ولذلك فإن هناك اتجاهًا للعمل على إزالتها بإنشاء المبازل (المصارف) . ومن الضروري الإقدام على ذلك بسرعة . فقد ذكر أن ٦٠ ٪ من أراضي الري سيحرق لحقتها الملوحة بصورة كبيرة وأن كثيرين من الفلاحين هجروا أراضيهم خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب الملوحة بحيث بلغت الأراضي التي تركت لهذا السبب بين ٢٠ - ٣٠ بالمائة من الأراضي الزراعية . وقسم كبير من الأراضي التي ما زالت تستغل الآن انخفضت قوتها الانتاجية بين ٢٠ و ٥٠ بالمائة . وقد تعرضت المشروعات النموذجية للملكية الصغيرة إلى خطر جسيم يهدد بزوح الفلاحين عنها بسبب الملوحة . ومن هنا كانت الضرورة ماسة للقيام بإنشاء المبازل (المصارف) ليس فقط للمشروعات القديمة وإنما يجب أن تصاحب في نفس الوقت المشروعات الجديدة .

٢ - استعمال الآلات في الزراعة

والاتجاه الحديث في الزراعة اليوم نحو استعمال الآلات في الزراعة خاصة في الأراضي المطرية والمقاطعات الزراعية الجسيمة . هذا مع العلم أن الزراعة الميكانيكية تكلف كثيراً بسبب غلاء الآلات وسرعة عطبها ، وتعقيدات إصلاحها . ولو عنت الحكومة بمعالجة هذه الصعوبات لكان استمرار اتساعها محتوماً . وكانت نتائج استعمالها أفضل بالنسبة للاقتصاد القومي والفردى ، وذلك عن طريق وضع التزامات ثابتة - مع رقابة دقيقة - على مستوردي الآلات لحملهم على إنشاء معامل التصليح والصيانة ومحطات التدريب لأن ترك باب شراء الآلات وبيعها للجمهور مفتوحاً إذا ضمن مصلحة المستوردين فإنه لا يضمن - قطعاً - مصلحة المزارعين .

وقد عرف فريق كبير من المزارعين عن استعمال الآلات في الزراعة بعد تجربتها بسبب النفقات الباهضة التي يتطلبها الإصلاح والادامة أحياناً ، وأحياناً أخرى بسبب استحالة التصليح لنقص الأدوات الاحتياطية والمهندسين المختصين أو ما شاكل ذلك .

ورغبة في تشجيع استعمال الآلات في الزراعة وتعويد المزارعين عليها فقد أنشئت « مصلحة المكنن الزراعية » بقانون . وسلفت رأس مال قدره نصف مليون دينار واقتضت مبالغ أخرى ، واشترت كثيراً من الجرارات — التراكتورات — والدراسات والمكنن ، وسهلت إعطاءها للمزارعين بأجور يومية معتدلة . ومع أن عمل المصلحة كان من حيث النتيجة خاسراً ، واختص كبار المزارعين بمعظم منافعها في جهة أن الغرض التسهيل على غير هؤلاء ، إلا أنها يمكن أن تقدم كثيراً من الخدمات المفيدة لو أعيد النظر في إجراءاتها وفي طريقة الانتفاع في خدماتها ، وفي أمر مراقبتها وإشرافها على استيراد المكنن لئلا يتعرض المزارعون إلى مخاطر التعامل مع شركات كثيرة تستورد مكنن متعددة الأشكال فيترتب على ذلك صعوبة استبدال الأدوات ، وتحقيق الصيانة ، والتأكد من الصلاح .

إن من أغراض المصلحة الارشاد والتثقيف الفني واختبار المكنن وضمان وجود قطع الغيار والرقابة على الأسعار بحيث تكون أقرب ما يمكن لمصلحة المستهلك إلى أمثال ذلك ، إلا أن ما وضع على الورق لم يوضع كله في التطبيق شأن كثير مما يكتب ويدون ويذكر في باب إلقاء الحجة ولكنه متخلف في الواقع عن الوجود .

وما من شك في أن بلداً كالعراق ينتظر أن تتطور فيه الزراعة بسرعة لا بد وأن يعنى بالآلة في الزراعة وهي في الواقع كثيرة النفقات بالنسبة للفلاح كبيراً كان أو صغيراً ، وإذن فما لم يشعر الفلاح بأنها أرخص له من الوسائل القديمة وأسهل فلن يقدم عليها إلا المجازفون .

إن انتشار استعمال المكائن لا يكون إلا بتوفير بعض الضمانات كعامل
التصليح الثابتة والمتقلة ، ووفرة الأدوات الاحتياطية واختيار الانواع
الجيدة من الآلات ومنع استيراد ما عداها مما يعرضه المستوردون .

وقد اكتسبت الآلات الزراعية أهمية خاصة منذ أن بدأ المزارعون
— وكان ذلك منذ عهد قريب — يتعاونون فيما بينهم لشراؤها بالاشتراك فيما
بينهم في القرية الواحدة على شكل قريب من الجمعيات التعاونية وإن لم تكن
كذلك خاصة في لواء الموصل . ولا شك في أهمية هذه الخطوة . كما أن
الرجوع عنها معلق إلى حد بعيد بالحماية التي يمكن أن ينالها المزارعون
في الدولة ضد الاستغلال التجاري .

٣ — توزيع الأراضي الحكومية وتكوين الملكيات الصغيرة

ولعل أهم سياسة عملية يرمى العراق إلى تحقيقها هي توزيع الأراضي
الأميرية (الحكومية) على المزارعين ، وإيجاد الملكيات الصغيرة على نطاق
واسع ، الأمر الذي يساعد عليه كثرة الأراضي الأميرية الخالية الصالحة
للزراعة والتي ستحييها مشاريع الري المقبلة ، والأراضي الأخرى المؤجرة
بمساحات كبيرة للمستغلين والتي تتجه النية إلى توزيعها بين المستأجرين
والفلاحين ، والأراضي المملوكة التي تقرر الحكومة — من وقت لآخر —
استملاكها لغرض توزيعها بمساحات صغيرة على الفلاحين . وقد طبق
التمليك في النوعين الأخيرين في لوائى العمارة والمستفك وفي أماكن أخرى
اتخذت التدابير لتوزيع الأراضي الحكومية المستأجرة الآن بين الفلاحين
بشكل ملكيات صغيرة .

ومع أن مجال تطبيق قانون الأراضي الأميرية (الحكومية) مازال
ضييقاً ومحدوداً في الأراضي السخية إلا أن التجارب التي حدثت كانت مشار
الاعجاب من حيث المبدأ ، وشجع نجاحها — مع نواقصها في التطبيق —
على التفكير في توسيعها حتى على الأراضي المرتفعة التي تسقى بالضخ .

وليس هناك أى شك فى أهمية مثل هذه المشروعات ولكن نجاحها يتطلب إشرافاً كبيراً من الحكومة إلى أن يعتاد الفلاح على هذا التنظيم الجديد ، ويعتبر وجود الجمعيات التعاونية الزراعية فى كل منطقة يطبق فيها القانون من عوامل نجاح المشروع وتحقيق أغراضه . ومن البديهي أن نجاح هذه الجمعيات يتوقف على معونة الحكومة الإدارية والمادية سواء بشكل هبات أو قروض .

إن مشروع الدجيلة أهم مثل لتوزيع الأراضى الحكومية ، وقد حدثت فيه بعض الأخطاء التى يمكن التغلب عليها .

وإذا كانت هذه التجربة بحاجة إلى صقلها وتنظيمها وإعادة النظر فى كثير من التفاصيل فإن ذلك لا يغير من الأهمية الاجتماعية لها ولا من نتائجها الاقتصادية . إن النجاح الجزئى لهذه التجربة فى التطبيق يمكن أن يستكمل إذا نظم أمر الإشراف الفنى الدقيق فى الرى وأساليبه وأنواع الزراعة وتربية الحيوانات الخ . . .

إن الأراضى الجديدة التى ستحييها مشاريع الرى الضخمة والتى تبلغ ملايين الدونمات لابد وأن تكون مستقرة لطبقة من صغار الملاك ومتوسطيهم ، إذ ليس من العدل ، بل ليس من المصلحة الاقتصادية أن يوزع الخير الناتج عن انفاق العشرات ، أو المئات ، من ملايين الدنانير على تكوين أقطاع جديد أو تقوية أقطاع قديم . بل أن الخير والعدل والمصلحة والواجب تقضى جميعاً بأن ينظر فى أمر استغلال تلك الأراضى الجديدة بحيث يشمل الارتفاع منها أكبر عدد ممكن من الناس يرتفع مستوى معيشتهم نتيجة لذلك الارتفاع إذ لا يكفى زيادة الثروة الوطنية بل لابد من عدالة توزيعها أيضاً ، ولا يكفى زيادة الدخل القومى بل يجب زيادة دخل الأفراد أيضاً .

ودىء بتنفيذ مشروع الملكيات الصغيرة عملياً بموجب قانون إعمار واستثمار أراضى الدجيلة رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٦ فى لواء الكوت . وقد أعانت

الحكومة تحقيق هذا المشروع بالقروض التي أعطتها للزراع والارشادات المستمرة لهم ، واعطاء البذور ، وتكوين الجمعيات التعاونية والاشراف عليها وان كان هناك نقص — كما رأينا — في الاشراف والتنظيم والتعليم ، وطبق هذا القانون على أماكن قليلة أخرى ثم صدر قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ والذي أباح تملك الأراضي الأميرية للمتقاعدين والمستخدمين وأفراد الجيش والشرطة المسرحين وخريجي المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية والدينية ، بالإضافة إلى القاعدة الأصلية في التملك إلى الفلاحين والمزارعين .

وقد تم توزيع الأراضي لهذا الغرض بالشكل التالي :

في مشروع الدجيلية وزع حوالى ١٥٠ ألف دونم بمعدل ١٠٠ دونم للشخص الواحد .

وفي مشروع الحويجة — في كركوك — وزع حوالى ٣٥٠٠٠ دونم بمعدل ٧٠ دونما للشخص الواحد .

وفي مشروع شهرزور — في السليمانية — وزع حوالى ٣٥٥٠٠ دونم بمعدل ٧٠ دونما أيضاً للشخص .

وفي مشروع جزيرة السدة — في الحلة — وزع حوالى ٥٠٠٠ دونم بمعدل ٥٠ دونما تقريبا للشخص .

وفي مشروع اللطيفية — على الفرات — وزع حوالى ٢٥٠٠٠ دونم بمعدل ٥٠ دونما للشخص أيضاً .

كما وزعت أراضى مطرية في الموصل بمعدل بين ٣٠٠ — ٤٠٠ دونم للشخص . وبلغ عدد المستثمرين للأراضى الأميرية كما يلي :

١٣١٧	مستثمرا في مشروع	الدجيلية
و ٣٢٠	» » »	الحويجة
و ٣٥٤	» » »	شهرزور

٤٦٥	مستثمرا في مشروع	اللطيفية
٦٥ و	» » »	السدة
٥٠ و	» » »	مخمر
٤٥٠٠ و	»	في الأراضي المطرية في الموصل وهم في تزايد بسبب سعة الأراضي الحكومية .

وتهيأ الآن أراضي مشروع المسيب الكبير في الحلة — ومساحته ٣٠٠.٠٠٠ ر. ٣٠٠.٠٠٠ دونم — لتقسيمها على الفلاحين ، وذلك بعد اكمال ترع الري والبزل وما يتبع ذلك والتي يقوم بها حالياً مجلس الإعمار .

والمهم في رأينا في توزيع الأراضي أن لا تكون الملكيات كبيرة بحيث يستخدم فيها العمال الزراعيون كثيرا ، لأن صلة المالك بأرضه يجب أن تكون قوية فإذا تركت للعمال ، وأصبح هو من منتظرى الري فقط لم تتحقق الأغراض جميعا المقصودة من تحقيق الملكيات الصغيرة .

٤ — مساهمة مشاريع الري :

إن الأراضي التي تصلح للزراعة ستزداد ازديادا هائلا في المستقبل بسبب ازدياد امكانيات الري والبزل (الصرف) . كما أن المستنقعات الكبيرة التي تشغل جزءا واسعا من العراق الجنوبي بسبب فيضان الأنهار ستصبح مناطق زراعية حينما تتم مشروعات السيطرة على مياه الأنهار .

يزرع الآن على نهر الفرات ما مساحته ٤٦٧١.٠٠٠ ر. ٤٦٧١.٠٠٠ دونم يروى معظمه سيحا أي من مشروعات الري وتنظيم المياه التي أقيمت عليه . ومن المحتمل أن يتوسع الري على الفرات بحيث تزداد المساحة المزروعة بحوالى ٥٠ مليون دونم إذا تمت تعلية بحيرة الحبيانية بحيث تتضاعف سعتها من الماء ، وأقيم خزان آخر للماء على الفرات (في راوه أو هورابودبس) . وهذه الزيادة في مساحة الأرض تتطلب تصريف ٥٣٤ مترا مكعبا في الدقيقة في نهر الفرات . مع العلم أن تصريف النهر إذا تم المشروعان سيبلغ ٥١٠ أمتار مكعبة في الدقيقة

ولا بد إذن من توسيعات أخرى للخرن . وتتوزع مشروعات الري الموجودة بالشكل التالي :

المنطقة	المساحة بألف الدونمات
جدول الصقلاوية	١٦٧
» أبو غريب	٢٨٠
» اليوسفية	٢٧٠
» اللطيفية	١٢٢
» الاسكندرية	٣٠
» المسيب	٦٠
» الناصرية	٢٧
» الحسينية	١٤١
» بني حسن	١٦٢
» الكفل	١٤٤
» شط الحلة	٢٢٣٣
» مقدم سدة الهندية	٤٧٥
على الضفتين	
» مؤخرة سدة الهندية	٦١٠

وينتظر زيادة المساحة بحوالى ٢٢ ألف دونم

وينتظر زيادة المساحة بعد اكمال المشروع بحوالى ٢٥٠ ألف دونم

منها ٩٨٤ تؤخذ مياهها من شط الحلة على الضفتين و ١٣١ من جدول الحرية و ٣٧١ من جدول الدغارة .

وينتظر أن تزداد المساحة في المستقبل بحوالى ١٦٠٠٠٠ دونم عند اكمال مشروع شط الحلة .

(تسقى بالمضخات)

منها ٢٣٢ بالمضخات . وينتظر زيادة المساحة بحوالى ٢٠٠٠٠٠ دونم عند اكمال المشروع .

وهكذا ستزداد الأرض المزروعة على الفرات بحوالى ٥٤ مليون دونم
في المستقبل .

أما الرى على دجلة فإن توسيعاته في المستقبل أكثر من الفرات
ومشروعات الرى التي تقام عليه وعلى روافده كثيرة . وتقدر المساحة التي
سيتمكن زراعتها في المستقبل بعد انجاز مشروعات الرى تسعة ملايين دونم .
أما الرى الحالى فمقسم كما يلي :

المساحة المزروعة حالياً بألوف الدونمات		المساحة المنتظر زرعها في المستقبل بألوف الدونمات		المنطقة
سيحاً	بالواسطة	سيحاً	بالواسطة	
١٨٠	الحويجة	١٩٠	١١٢٠	مقدم سامراء
٠٠٠		٩٠٠	١٣٧٠	من سامراء إلى مصب ديالى
١٣٥٠		٢١٥	١٨٦٥	على نهر ديالى
١١٠		١٥٦٠	٩٠	من مصب ديالى إلى الكوت
١٩٥٠		٤٠٠	٢٦٤٠	شط الغراف
١٤٠	دجيله	١٠٣٠	٤٦٠	مؤخر سدة الكوت
٣,٧٣٠,٠٠٠	٤,٢٩٥,٠٠٠	٧,٥٤٥,٠٠٠	١,٣٧٠,٠٠٠	المجموع

ويتضح مما سبق أن المساحة الإضافية التي ستزرع في المستقبل بعد اكمال
مشاريع الرى تبلغ حوالى تسعة ملايين دونم . وبالإضافة إلى ذلك فهناك
مناطق أخرى زراعية فلواء البصرة الذي يأخذ مياهه من شط العرب وتسقى
مزارعه بواسطة ارتفاع المياه في الشط نتيجة المد المنتظم ، والمنطقة الشمالية
حيث تزرع مساحات محدودة على الأنهر الصغيرة والعيون . وسنرى في
دراستنا لمشروعات مجلس الإعمار مدى الاتساع في أراضى الزراعة ، وما
يحيطه كل مشروع من المشاريع الكبيرة من الأرض .

٥ - الآبار الارتوازية :

ولكن مياه الري ستبقى قاصرة عن الوصول إلى أماكن كثيرة في العراق. ولذلك فقد وضع منهج مستفيض لاستخراج المياه الجوفية في المناطق التي لا تروىها الأنهار، خاصة في المناطق التي تعتمد في زراعتها على الأمطار وذلك للحصول على مياه الشرب. وفي المناطق التي تتخذها الأغنام مراعى لها. وفي العراق اليوم حوالي ١٥٠ بئراً ارتوازية وهناك مشروعان على وشك التنفيذ يقوم بهما مجلس الإعمار أحدهما لحفر ١٥٠ بئراً والآخر لحفر خمسين بئراً عدا عدد الآبار التي تحفر سنوياً من الدائرة المختصة (دائرة الآبار الارتوازية). والآبار عميقة، ولا بد من المضخات لاستخراج مياهها.

ويعتبر مشروع الآبار - والمراعى - حيويًا بالنسبة لتربية الأغنام في البوادي الشمالية والوسطى والجنوبية بعد أن اشتد تنافس الناس في الزحف على الأراضي التي كانت سابقاً مراعى للأغنام مما حرمها من مراعيها السابقة ولا بد من إيجاد مراعى جديدة لها، وهو الأمر الذي يستدعى العلاج السريع وإلا ألحق ذلك بالثروة الحيوانية ضرراً بليغاً.

٦ - النقص في الصناعات الزراعية واليدوية والدواجن والمواشي :

ولعل من أهم النواقص عدم وجود صناعات زراعية في العراق إلا في حدود ضيقة. وحبذا لو توسعت هذه الصناعات خاصة في المشروعات الحديثة التي تقوم الحكومة بإيجادها وتخطيطها وتنظيم الاستغلال فيها، كما أن من الضروري إدخال الصناعات اليدوية الريفية ليعمل فيها الفلاحون في أوقات فراغهم ليزداد دخلهم. وقد نجحت الهند في تحقيق ذلك نجاحاً كبيراً الأمر الذي ساعد في الترفية عن الفلاح.

ولا تقل أهمية عن ذلك تشجيع تربية الدواجن والمواشي. ويعتبر الفلاح العراقي في هذا المجال من سيء الحظ بين الفلاحين في العالم في ملكيته

وتربيته للحيوانات . ومن الممكن وضع مشروع حكومي لتمليك الفلاحين المواشي والدواجن لتكون موردا له ، إلى جانب الزراعة .

٧- الجمعيات التعاونية :

وما دامت الحكومة ماضية في إنشاء المزارع النموذجية وتوسيع الملكية الصغيرة فإن من الواجب أن تنشأ مع ذلك جمعيات تعاونية زراعية يشترك فيها الفلاحون كجزء من نظام استغلال الأرض وذلك لتنظيم بيع المحصول . وأمتلاك الآلات ، وتوزيع البذور ، والقيام بإقراض المزارعين القروض الزراعية الخ ... وإذا كانت الجمعيات التعاونية حتى الآن لم تحقق أهدافها فإن مراجعة الأخطاء التي أدت إلى ذلك وإزالتها كفيلة في التغلب على أسباب الفشل . فقد كانت الجمعيات التعاونية دائما أول حجر متين في البناء الزراعي .

٨- المخازن والسايلوات :

ومن أهم ما تتجه العناية إليه وهو ضرورة تحتملها المقتضيات الاقتصادية الإكثار من المخازن الفنية والسايلوات ، إذ كان من نتيجة تصدير الحبوب قبل تنظيفها أن انخفضت أسعارها وقل الطلب عليها ، ولمعالجة ذلك تقرر إنشاء عدد من السايلوات لتنظيف الحبوب من الأوساخ والمواد الغريبة سواء كانت الحبوب معدة للتصدير أو للزراعة (١) . وتقام كذلك المخازن الفنية والمباخر للتمور لتحافظ على كيانها مدة طويلة . ولتكون مقبولة من المستهلكين . كما أن الضرورة تقضي بإنشاء مخازن حفظ التبوغ وترطيبها لأن الخسائر التي تنجم عن عدم وجودها كبيرة ومن شأنها أن تسيء إلى هذا الإنتاج الكبير من اقتصاديات العراق .

(١) تقرر إنشاء سايلو في البصرة بسعة (٤٠) ألف طن ويمكنه تنظيف (٧٠٠) ألف طن في السنة ، كما تقرر إنشاء سايلو في الموصل بسعة ٧٥٠٠ طن وآخر في الحلة بسعة ٣٥٠٠ طن ورابع في كوكوك بنفس الحجم .

٩ - الغابات :

في تقرير لأحد الخبراء في الغابات أن العراق ليس فيه غابات بالمعنى المعروف في البلاد الأخرى . وقد مضت عشرات السنين والأيدي تعمل قطعاً وإتلافاً للأشجار الكائنة في الجبال الشمالية وهي التي كانت تتركز فيها الغابات وذلك لغرض الإحراق أو صناعة الفحم أو غير ذلك من الأغراض . ولم تبذل الجهود للاستعاضة عن الأشجار التي تقطع بأشجار جديدة ، كما أن الجهات المسؤولة لم تقم من جهة أخرى باستحداث الغابات الجديدة (فضلاً عن اكمال النقص في الغابات القديمة) في السهول أو في الجبال رغم سعة الاستيراد السنوي من الأخشاب المستعملة لمختلف الأغراض . وفيما يلي جدول يبين ثمن الأخشاب المستوردة في السنين الخمس الأخيرة :

السنة	ثمن الأخشاب المستوردة بالدينار
١٩٤٩	٣٥٠,٠٠٠
١٩٥٠	٢٣٦,٠٠٠
١٩٥١	٧١٦,٠٠٠
١٩٥٢	١,٠١٩,٠٠٠
١٩٥٣	١,٢١٠,٠٠٠

ولو استنبتت الغابات على نطاق واسع لأمكن تحقيق أغراض صناعية منها كصناعة الورق وصناعة عجائن الحرير الصناعي الخ .. فضلاً عن رخصه بالنسبة للمستهلكين في أغراض النجارة والبناء وغيرها بالقياس إلى ما يدفع الآن ثمناً للخشب المستورد من الخارج .

وبالإضافة إلى ذلك فللغابات أثرها الطيب في تحسين الجو ، وفي تقوية تماسك التربة ، وفي تجميل البلاد .

١٠ - نفقات الزراعة :

أما الزراعة المطرية فليس فيها من النفقات أكثر من حراثة الأرض وبذر البذور وحصاد الزرع إذا ساعدت الأمطار على تكوينه . أما الزراعة التي تعتمد على الري فهي على نوعين : الأراضي التي تسقى سيجاً وأصحابها في وضع مفضل على غيرهم لأنهم لا يتحملون عناء جلب الماء إلى مزارعهم ولا مسئولية إدامة المجارى ولا غير ذلك من أسباب الإنفاق ، بل أن مسئوليتهم المادية معدومة أو في حكم المعدومة تجاه أعمال الري وتجهيز الماء لمزارعهم ، ولذلك كانت أرباحهم أوفر من زملائهم الذين يستعملون الوسائط والمضخات لري أراضيهم لأنهم يتحملون نفقات المضخات وأثمانها وهي تكلفهم كثيراً جداً . وتستغل مخاطرهم الزراعية إذا قل الطلب على المحصولات أو انخفضت أسعارها .

وهكذا يبدو واضحاً أن المخاطر التي يتعرض لها المزارعون مختلفة باختلاف صنفهم . فالمزارعون على الأمطار ، في الشمال ، يهددهم خطر انحباسها أو قلتها ، إذ كثيراً ما تمر ثلاث سنوات أو أربع يصاب فيها هؤلاء بخسائر فادحة بسبب انقطاع الأمطار أو عدم كفايتها . أما نفقات المضخات والآلات والوقود فتشكل نفقات تتحملها الزراعة على المضخات مما يجعل تكاليف إنتاج الوحدة لديهم أكثر من تكليف إنتاج الوحدة المماثلة في الأراضي السيجية . وهذا الاختلاف في المخاطر يتطلب بحذ ذاته أن تفرض على أنواع هذه الأراضي التزامات مختلفة تجاه الدولة تتناقص بتزايد المخاطر .

المصرف الزراعي

أنشئ المصرف الزراعي الصناعي سنة ١٩٣٥ وعمل أكثر ما عمل في حقل الزراعة فقدم قروضاً على نوعين : قصيرة الأجل بفائدة بين ٣ ٪ و ٦ ٪ وقد انتفع منها مزارعو القطن بصورة خاصة ، ومتوسطة الأجل

بين أربع سنوات وعشر سنوات ولا تزيد فائدتها عن ٧٪.

وعدل قانون المصرف الزراعي الصناعي سنة ١٩٤٠ فخل محله قانونان وتأسس مصرفان أحدهما زراعي والآخر صناعي ولكل منهما رأس مال قدره نصف مليون دينار ، إلا أن قانون المصرف الصناعي لم ينفذ إلا ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٧ بموجب الإرادة الملكية بتنفيذ قانونه الصادرة في ٢٦ مارت سنة ١٩٤٥ .

وظلت العمليات الزراعية هي الغالبة على أعمال المصرف إلا أنه لوحظ أن فكرة الربح ، وضمان استعادة الأموال المقرضة ، والتشدد في الأقراض هي الصفات الغالبة على أعمال المصرف الزراعي . زد على ذلك أن أغلب قروضه منحت إلى كبار المالكين مع العلم أن أغراض المصرف حددها قانونه هي مساعدة المزارعين وتحسين وتقديم الزراعة ، بصرف النظر عما يعود على المصرف من أرباح نتيجة أعماله .

وعدل قانون المصرف بعد ذلك مرتين أخريين : مرة بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٠ ومرة بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ حيث زيد رأس المال أولاً من نصف مليون دينار إلى مليون دينار ثم إلى مليوني دينار دفع منها مليون دينار — فضلاً عن قروض عقدها المصرف الزراعي في المصرف الوطني تزيد على نصف مليون دينار — وأصبح من أهداف المصرف إنهاء الزراعة وتحسينها ، ومعاونة الزراعة بالسلف لسد نفقات الزراعة والحصاد وشراء الماشية والآلات وإصلاح الأراضي ، وتأسيس محالج الأقطان وتنظيف الحبوب والمساهمة في تأليف الجمعيات التعاونية وإقراضها .

ويسلف المصرف بضمان المحصولات المخزونة والأوراق المالية وغيرها من المنقولات كالذهب والفضة والأموال غير المنقولة ويعطى بين ٦٠٪ و ٧٠٪ من قيمة الضمان في أحسن الحالات .

والحد الأعلى للقرض الذي يعطيه المصرف بضمان معين ٣٠٠٠ دينار

والحد الأدنى ٣٠ ديناراً ويعطى كذلك قروضا لا تزيد على ١٠٠ دينار بضمن عدة زراع متضامنين . والملاحظ أن عدد المقترضين من المصرف يتزايد سنة عن أخرى ، فبينما يبلغ عدد القروض التي عقدها ٥٢٦ قرضاً سنة ١٩٥٠ مجموع مبالغها ١٤٤٠٦٢١ ديناراً بلغت ٧٨٧ قرضاً سنة ١٩٥١ مجموع مبالغها ٢٦٣,٦٢١ ديناراً و ١٤٣١ قرضاً سنة ١٩٥٢ مجموع مبالغها ٧٢٤,٦٧٠ ديناراً .

ومعنى ذلك أن خدمات المصرف مازالت ضيقة قليلة بالنسبة إلى عدد المزارعين ، بالنسبة إلى حاجاتهم الكثيرة فإن وصول خدمات المصرف إلى ١٥٠٠ شخص في السنة من مجموع ذلك العدد الكبير من متعاطي الزراعة معناه اقتصار الخدمات على نسبة ضئيلة ، فإذا أضيف إلى هذا أن المصرف يتشدد كثيراً في الإقراض ، وأنه لا يقرض لأغراض شراء الأرض ، أو تحسين المباني ، أو إقامة مشاريع الري الصغيرة ، وأن مدة تسديد القرض قصيرة وجدنا أن الوقت قد آن لاعادة النظر في تنظيم المصرف وطريقة عمله وزيادة رأس ماله ليتسنى له تحقيق أغراضه الخاصة بتحسين الزراعة الآلية وتوسيعها ، والتدخل ايجابياً في تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية ومساعدتها الإدارية والمادية ، وتشجيع اقتناء الماشية والحيوانات وتنظيم توزيعها الخ .

ولا شك في أن اتجاه المصرف أخيراً إلى قبول التسليف على المكاثر والمضخات اتجاه حسن ، واتجاهه الآخر في توسيع مشاريع الملكية الفردية الصغيرة وتهئية أسباب الإعمار الزراعي عظيم الفائدة .

وقد قام المصرف بتحقيق بعض المشاريع الصناعية فأقام محلجين للأقطان ، ومعملين للقطن الطبي واللفائف الجراحية ونسيج القطن الطبي ، وهي أعمال لا نعتقد أنها تدخل في اختصاصه ولا مجال عمله ، وإنها تبديد للجهود ، وحبس لأموال المصرف عن إقراضها في غاياتها الأساسية بدل انشاء الصناعات .

رأس المال المستغل في الزراعة :

يقدر رأس المال المستغل في الزراعة — عدا الأرض — بما فيه مكائن الري والحصاد والجرانة وحيوانات العمل بحوالى (٤٠) أربعين مليون دينار، ويعطينا هذا المبلغ صورة عن ضالة الاستغلال الزراعى وعن انخفاض مستوى معيشة الفلاحين .

وقدرة قيمة الانتاج الزراعى بحوالى ١١٨ مليون دينار وذلك لسنة ١٩٥٢ . ويشمل هذا المبلغ قيمة الحاصلات الحيوانية كالصوف والدهن والحليب الخ . وقدرة الأرباح الصافية فى هذا المبلغ بحوالى ٢٧ مليون دينار . أما الباقي فبين تكاليف العمل (وهى حوالى ٣٥ مليون دينار بما فيها الأجور المقدرة للفلاحين أنفسهم كما لو كانوا عمالاً مأجورين) وبين تكاليف الانتاج الأخرى (وقدرة بأكثر من ٥٦ دينار) .

الفصل الثالث

الصناعة

تأخر الصناعة في العراق وأسبابه :

لم تحظ الصناعة في العراق بالعناية في ميدان التطبيق إلا حديثاً وإن كانت الحكومة قد أصدرت قانوناً لتشجيع الصناعة الوطنية منذ سنة ١٩٢٩ ، فمنحتها ، بعض الاعفاءات من الضرائب والرسوم ، وقدمت لها مساعدات أخرى . وقد زادت هذه المساعدات بتعديل هذا القانون سنة ١٩٥٠ ، وزادت أيضاً وسائل التشجيع والتعصيد كما قامت الحكومة بواسطة المصرف الصناعي بتقديم القروض وغيرها من الخدمات لتشجيع الصناعة الوطنية . ويرجع تأخر نمو الصناعة في العراق — عدا الصناعة النفطية — إلى عوامل متعددة منها :

١ — إن أصحاب الأموال في العراق اعتادوا توظيف أموالهم في مشروعات زراعية وعقارية وتجارية أما الصناعة فإنها جديدة ، وفيها من المخاطر الشيء الكثير . يضاف إلى ذلك أن الدراسات الاقتصادية للصناعة التي تقنع أصحاب الأموال للإقبال عليها واستغلال أموالهم فيها غير موجودة ، ولما كانت آفاق أصحاب الأموال ضيقة من ناحية الإحاطة بالصناعة وأهميتها لذلك لم يستطيعوا الاتجاه بتفكيرهم إلى هذه المشروعات .

٢ — إن رؤوس الأموال بحد ذاتها لم تكن كبيرة عند الافراد ، كما وان الناس في العراق لم يعتادوا على الاشتراك بالمساهمة بالمشروعات الصناعية بأموالهم القليلة بجانب رؤوس الأموال الكبيرة اللازمة للصناعة في الاستثمارات

الصغيرة - إلا في حدود ، ومنذ عهد قريب - مما حبس كثيراً من الاستثمارات الصغيرة عن الصناعة .

٣ - قلة العناصر الفنية التي تستطيع تحمل مسؤولية إنشاء وإدارة الصناعة ، وقلة - أو انعدام أحياناً - العمال الماهرين والمهندسين الإخصائيين .

٤ - عدم قيام الحكومة بتوفير الناحية الفنية والإدارية لتشجيع الناس على الدخول في المجال الصناعي لأن مجرد الاعفاء من الضرائب لا يغير موقف الأشخاص الذين لا يعرفون كيف يستغلون أموالهم في الصناعة ، ولا كيف يديرون هذه المشروعات . وقد أمكن التغلب جزئياً على هذه الصعوبة وعلى صعوبة تكوين رأس المال عندما أنشئ البنك الصناعي وأخذ على عاتقه - مؤخراً - القيام ببعض الدراسات الاقتصادية الصناعية .

٥ - لم توضع سياسية للحماية الكمركية على الصناعة العراقية خاصة أثناء الانتداب لأن سياسة الباب المفتوح في الاستيراد هي التي اتبعت الأمر الذي جعل قيام صناعة ناشئة وسط ذلك التنافس الشديد من الصعوبة بمكان .

واستمرت الصناعة راكدة في العراق عدا صناعة السكاير والمواد الإنشائية ووجود صناعة صغيرة للأقمشة الصوفية حتى جاءت الحرب فقلت البضائع المصنوعة في العراق وازدادت صعوبات الاستيراد الأمر الذي أدى إلى انتعاش الصناعة الصغيرة التي كانت موجودة ، وأن يتشبث البعض في إقامة صناعات جديدة . الأمر الذي كان مريحاً جداً . فاجتلبت تلك الأرباح الأنظار إلى مصدرها ، فكان ذلك هو التشجيع الإيجابي . يضاف إلى ذلك أن دخول الأفراد ازدادت كثيراً وتوفرت الأموال في السوق للاستغلال ، ثم جاء عامل فتح باب الاستيراد بالتدريج ، وكان لدى العراق أرصدة كبيرة من الاسترليني مما ترتب عليه ازدياد الإقبال على المشروعات الصناعية في الدراسة وفي الإنشاء .

ومع ذلك ما زالت الصناعة في طفولتها المبكرة سواء من حيث أنواع الصناعة أو من حيث كمية إنتاجها ، أو من حيث رؤوس الأموال المستغلة فيها ، أو عدد العمال الذين تضمهم إليها ولكن الدلائل تدل على الاتجاه نحو تطور أسرع في المستقبل في استحداث الصناعات في العراق خاصة بعد أن توفرت الأموال لدى مجلس الإعمار والمصرف الصناعي ، وازدادت لدى الأفراد نتيجة ازدياد النفقات العسكرية أثناء الحرب العالمية والنفقات الحكومية على الإعمار بعد ذلك . فقد خص التقدم الصناعي من ميزانية مجلس الإعمار - (٣١) مليون دينار في ميزانية الخمس سنوات المنتهية سنة ١٩٥٦ ، عدا الصناعات التي يقوم بها الأفراد ، أو التي يساهم في إيجادها المصرف الصناعي .

أنواع المشاريع الصناعية :

تأخذ الصناعة في العراق أحد الأشكال التالية :

١ - مملوكة للأفراد أو للشركات دون أن يكون للهيئات الرسمية دخل فيها ، كمصانع نسيج الصوف والألومنيوم والكبريت والسكر والأحذية ومواد البناء الخ ...

٢ - مملوكة بالاشتراك بين الأفراد والمؤسسات الحكومية - كالصناعات التي يساهم فيها المصرف الصناعي (سمنت . الغزل والنسيج القطني الخ . .)

٣ - صناعات تقوم بها مباشرة دوائر حكومية رسمية أو شبه رسمية - كالسكك الحديدية (ولديها معامل مهمة) ، وإدارة الميناء ومصحة مصافي النفط الحكومية وقد أنشأت مصفى الدورة^(١) ووزارة الدفاع التي تمتلك مصانع للأسلحة والذخائر وبعض الصناعات وقد بدأ بمعمل كبير للنسيج القطني

(١) بقرض مضمون من وزارة المالية بعشرة ملايين دينار كما أن مجلس الإعمار يقوم بإنشاء مصفى للقيد في الكيارة وستساهمه مصحة مصافي النفط عند الانتهاء من تشييده ، كما أن هناك مصفى الدهون والزيوت الذي يحتاج إلى قليل من الوقت لتشريع المصلحة بإنشائه .

في الموصل والبلديات وتمتلك بعضها مشروعات تجهيز الكهرباء والماء ،
وأخيراً مجلس الإعمار الذي يدرس تحقيق .

٤ - الصناعات التي تمتلكها شركات امتياز - وأهمها شركات النفط ،
وشركة تنوير بغداد . وإلى جانب الصناعة الميكانيكية الحديثة وهي التي مازالت
في باكورة وجودها توجد الصناعة اليدوية وشبه الميكانيكية مثل تغليب التمر
وإن كانت هذه الصناعات تسير في طريق الضيق والضعف نتيجة لوجود
الآلة وتزايدها .

ولعل من أهم الأسباب المشجعة لنجاح الصناعة في العراق رخص الوقود
ووفرة المواد الأولية التي يمكن تحويلها إلى مواد مصنوعة وهو ما يجب أن
يعمل له العراق فإن تصدير المواد الخام مهما كثر فلن يقابل في أهميته
الاقتصادية تصدير المواد المصنوعة أو تقليل الاستيراد منها بسبب إنتاجها محلياً
إذ ما من شك في أن ثمن المواد المصنوعة أكثر بكثير من ثمن المواد الخام
ولذلك فإنه مادام بالإمكان تحويل هذه المواد إلى بضائع مصنوعة فإن
مصلحة الفرد العراقي ، ومصلحة الثروة القومية في أن نقوم بهذا التحويل ،
وفي ذلك فائدة أخرى هي تأمين مصدر عمل لطائفة كبيرة من الناس يرفع
من مستوى معيشتهم . كما يساعد على تطبيق نطاق الفرق الكبير بين تجارة
التصدير وتجارة الاستيراد .

نطاق حماية الصناعة :

بموجب قانون تشجيع الصناعة الوطنية تتمتع الصناعة الوطنية في العراق
بالاعفاءات والمساعدات التالية .

١ - تعفى جميع الأجهزة والمكائن والأدوات الاحتياطية التي يستوردها
المشروع من الخارج من الضرائب الكمركية ، كما تعفى من هذه الضرائب
جميع المواد الأولية ونصف المصنوعة التي يحتاجها المشروع للصناعة ،
والتي لا يوجد ما يماثلها في البلاد .

٢ - يعفى المشروع من ضرائب الدخل - ضرائب الأرباح - لمدة أربع سنوات بعد تحقق الضريبة (أى بعد حصول الأرباح فعلاً) وذلك إذا لم ترد هذه الأرباح عن عشرة بالمائة من رأس المال .

٣ - يعفى المشروع من ضرائب الأملاك .

٤ - يعطى المشروع أرضاً أميرية (حكومية) - إن وجدت - بدون إيجار لمدة عشر سنوات . وله حق تملكها ببدل المثل .

وتتفع المشاريع الصناعية من هذه المزايا إذا كانت تستخدم مواد أولية عراقية أو تقوم بإنتاج بضائع تستورد بكثرة من الخارج .

فإذا تبين للدائرة المختصة أن الصناعة التي تتمتع بالاعفاء لم تعد بحاجة إلى هذه الحماية رفعت الحماية عن الصناعة كلها عندئذ لا عن مصنع معين بالذات . وبذلك يسوء مركز المصانع التي تستجد بعد رفع الاعفاء بالقياس إلى مركز المصانع التي تمتعت بالاعفاءات من قبل وقوى مركزها المالى وهو نقص فى القانون يجب أن يعدل .

وتختلف وسائل الحماية فهي إما أن تأخذ شكل رسوم كمركية عالية على المواد التي يصنع مثلها في العراق وقد ظهر ذلك في بعض تعديلات جداول التعريفات الكمركية بزيادة نسبتها أو بمنع استيراد البضاعة من الخارج منعاً باتاً متى استبان للسلطات المسؤولة أن إنتاج تلك البضاعة يسد حاجة البلاد . ونلاحظ بهذه المناسبة أن قلة المشروعات المماثلة في العراق ، وصغر السوق الداخلية من شأنه أن يؤدي إلى شيء يشبه الاحتكار فتبقى أسعار المصنوعات الوطنية مرتفعة ، وترتفع بنسبة ذلك الأرباح ، وأحياناً للوصول إلى ذلك يعتمد المشروع إلى تقليل الإنتاج ليزداد الطلب على مقدار العرض فيرتفع السعر . ولكلا الأمرين خطره .

فقد وزعت بعض المشروعات الصناعية أرباحاً عالية ، وحقت بعض المشاريع الفردية أرباحاً عظيمة جداً بسبب الاعفاءات مرة ، خاصة إذا كانت

نسبة الضريبة الكمركية على المادة الأولية عالية وكان استهلاك المصنع منها وفيرا ، وبسبب منع الاستيراد مرة أخرى . ومن رأينا أنه ما دامت الأرباح تأتي عن عمل حكومي ، لا عن منافسة وإبداع ذاتي ، أو وسائل خاصة فإن من الحق أن تتدخل الحكومة أيضا لتنظيم الأسعار بحيث تحتفظ الصناعة بنشاطها ، والمستثمرون على تعاضدها وتعاضيد أمثالها ، وينتفع المستهلك في نفس الوقت من انخفاض الأسعار .

كفاية الصناعة الوطنية

تسد بعض الصناعات المحلية الطلب الداخلي ؛ ولذلك منعت الحكومة استيراد بضائع مشابهة لها من الخارج كالبيرة وخيوط الغزل القطني ، وفي بعض الأحيان يفيض إنتاجها عن الاستهلاك الداخلي كالسمنت فيصدر إلى البلاد المجاورة . ولكن صناعة المنسوجات والأقمشة يمكن توسيعها إلى حد بعيد ، لمقابلة الطلب المتزايد عليها ، وإنما يجب حماية الحكومة للصناعات الناشئة أو للتوسعات في الصناعات القائمة ، ولكن في الحدود التي تعتبر اقتصادية بحيث لا يضر المستهلك أو يتحمل عنثاً نتيجة حماية مصطنعة للصناعة لا تستطيع الثبات والمنافسة .

ولا شك أن صناعة الأقمشة المختلفة جديدة بالحماية والتشجيع ، ما دامت ناجحة بدليل نجاح المشروعات التي أسست حتى الآن في العراق ، مع أنها مشروعات صغيرة في معظم الحالات عدا معمل الغزل والنسيج القطني ، فلو أن صناعة المنسوجات أقيمت على أساس الإنتاج الكبير واستغل رأس المال أهم استغلال لقلت النفقات والأسعار ولحل الإنتاج الوطني محل المستورد . ويعتبر الحرير الصناعي أوسع الأقمشة استيراداً . ويزيد استيراده سنة بعد أخرى ، بسبب ازدياد السكان وحلوله في الاستهلاك محل الأقمشة القطنية إذ ارتفع المستورد منه من أكثر من عشر ملايين ياردة سنة ١٩٥٠ إلى أكثر من ١٧ مليون ياردة سنة ١٩٥١ وحوالي ٢٤ مليون ياردة سنة ١٩٥٢ ، وحوالي ٣٨ مليون ياردة سنة ١٩٥٣ في حين أن مقدار ما أنتج منه في العراق في السنة

الآخيرة لا يتجاوز الأربعة ملايين ياردة . أما الأقمشة القطنية فإن ما ينتج منها في العراق يكاد يسد أقل من ثلث الطلب تقريبا .

أما من حيث القيمة فإن العراق استورد من الأقمشة القطنية والحريرية ما قيمته ١٠ ملايين دينار سنة ١٩٥١ و ٨٩٥٥ ملايين دينار سنة ١٩٥٢ ، وزهاء سبعة ملايين دينار سنة ١٩٥٣ ، وهي مبالغ عالية إذا قيس بمجموع الاستيرادات التي بلغت ٥١ مليون دينار سنة ١٩٥١ و ٦٢ مليون دينار سنة ١٩٥٢ و ٥١ مليون دينار في الأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٥٣ .

ويتبين من ذلك أهمية تأسيس مثل هذه الصناعات في العراق الأمر الذي دفع الحكومة - عن طريق مجلس الإعمار - لتأسيس معمل جديد أعلنت مناقضته لإنتاج خمسة وعشرين مليون ياردة من الأقمشة القطنية المختلفة .

وهناك كثير من الصناعات يمكن إقامتها بسهولة في العراق ، وإن كانت الدراسات اللازمة لها ناقصة أو غير موجودة ، كالحرير الصناعي والصناعات الصوفية والصناعات الكيماوية الخ . . .

والذي نراه أن الإمكانيات الصناعية في العراق كثيرة ومتنوعة . ولكن التطور الصناعي ليس من الأمور السهلة التي يمكن أن تتحقق بمجرد الرغبة في تحقيقها . ولذلك لا بد أن يمضي زمن ليس بالقصير لكي تصل الصناعة في العراق إلى المرحلة التي وصلتها في البلاد الأخرى ، فتستطيع أن تثبت في ميدان المنافسة دون حاجة إلى كثير من ضروب الحماية والرعاية والتشجيع ، وتستطيع أن تهنيء لنفسها عوامل الاستمرار والاقتصاد والابداع بالخبراء والمهرة من العمال والميكانيكيين .

إن من الممكن أن تقوم في العراق صناعات على نطاق واسع بحيث يمكن تصدير منتجاتها إلى الخارج كالصناعات الكبريتية ، والصناعات المشتقة من البترول - وهي كثيرة جداً - والصناعات التي تقوم على الغاز الطبيعي

كالأسمدة الكيماوية ، وصناعة المواد الإنشائية والمنسوجات .
وإذا أدى المسح المعدني إلى وجود معادن بصورة اقتصادية وهو الأمر
الذي يعتقده الكثيرون أمكن عندئذ تحقيق صناعات التعدين وتحويل
المعادن .

ولكن العنصرين الأساسيين اللذين يجب أن يوجد ليحققا تقدماً حقيقياً
للصناعة هما :

أولاً - العمال الماهرين في الصناعة ، والمدارس الصناعية العملية على
نطاق واسع ، وإلا وقف التقدم الصناعي عند حد ، وسار ببطء . أما الاعتماد
كأياً في أية صناعة على الخبراء الأجانب فذلك أمر غير اقتصادي لأنه يزيد
من النفقات ويقلل من قابلية المنافسة ، إذ أن الحماية يجب أن تكون في حدود
وفي شروط . وليس من هذه الحدود أن تكون نفقات الإنتاج مرتفعة دائماً .
ثانياً - القوة الكهربائية الرخيصة . ومن حسن الحظ أن العاملين
الرئيسيين لتكوينها موجودان . ففي مشاريع خزن المياه والسدود منبعاً
كبيراً لتكوين القوة الكهربائية من مساقط المياه ، وهذا أحد العاملين ،
وأما العامل الآخر فهو رخص الوقود المستعمل في تكوين الكهرباء
الحرارية . وما على الحكومة إلا أن تعتمد - وعلى نطاق واسع - إلى
توليد القوة المحركة الرخيصة لتعين الصناعة على الوجود والثبات .

التأثير المتبادل بين الصناعة والزراعة

بين الزراعة والصناعة تأثير متبادل ، فالمنتجات الزراعية تؤدي غالباً إلى
وجود صناعات تقوم على تلك المنتجات . كما أن العكس صحيح أيضاً .
فالصناعة إذا قامت تؤدي إلى توسيع الزراعة القائمة إن كان إنتاجها أقل من
حاجة الصناعة إلى المواد الأولية . أو تؤدي إلى استحداث زراعات جديدة
إن لم تكن موجودة . وهكذا تتعاون الزراعة والصناعة بين السبب والنتيجة في
بلد كالعراق بدأ تطوره الاقتصادي ويساعده المالى على هذا التطور . ومن

ذلك أن إنشاء معمل لصناعة السكر في العراق من البنجر سيؤدي إلى زراعة هذا المحصول الذي لا يزرع الآن . وحتى لو لم يقبل عليه المزارعون بسبب جدته ، وغرابته ، وشكوك الفلاحين ، فإن الحكومة ستجد نفسها مضطرة لإصدار تشريع يلزم الفلاحين بزراعته . وهكذا يظهر في البلاد محصول جديد . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالقطن مثلاً . فإن زراعته الآن قليلة ، والطلب عليه من السوق الداخلي ضئيل ، ولكن اتساع صناعة النسيج القطني سيؤدي قطعاً إلى زراعة القطن على نطاق أوسع ما دام الإنتاج يجد السوق المغري^(١) .

والمهم في وضع العراق الحالي أن تقوم أولاً الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المتوفرة في البلاد أو التي يمكن توفيرها ، وخاصة منها الصناعات التي تعنى الدولة بأمر وجودها وتطورها . لأن هذه الصناعة عندئذ تساعد المنتج الزراعي العراقي على بيع محصوله بسهولة ، كما أن ذلك يساعد على إيجاد صناعة ناجحة بدليل أن المواد الأولية المصدرة كالصوف تتحول إلى صناعات مربحة في البلاد التي تستوردها .

هل العراق بلد زراعي أم صناعي ؟

قد تكون الصفة الأساسية للعراق أنه بلد زراعي لتوافر عوامل الزراعة فيه بكثرة ، وقد تبقى هذه الصفة الأساسية أكثر ظهوراً ما دامت نفوس العراق قليلة وما دام أكثر سكانه ينصرف إلى مزاوله الزراعة ، ولكن ذلك لا يعني إنه ليس صناعياً أيضاً ، لأن البلد يستطيع أن يكون صناعياً إذا توفرت عوامل الزراعة فيه . ويستطيع أن يكون صناعياً حتى إذا لم تتوفر

(١) يبدو أن مقدار المحصولات الشتوية كالخنطة والشعير سوف لايزداد بنسبة ازدياد الأراضي الجديدة المزروعة ، بل لعل كثيراً من الأراضي التي تعتمد على الزراعة الشتوية الآن ستتحوّل إلى الزراعات الصيفية بمجرد توفر الماء لأن الزراعات الصيفية تقل دخلاً وربحاً أوفر من الزراعات الشتوية ، ولأن الطلب على منتجات الزراعة الصيفية سيزداد بتطور الوضع الصناعي .

فيه المواد الأولية اللازمة للصناعة ، لأنها تعتمد عندئذ على الاستيراد . ولكن البلد لا يستطيع أن يكون زراعياً إذا لم تتوفر عوامل الزراعة فيه . وقد تصلح الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا لأن تكون أمثلة على نجاح البلد الزراعي في الصناعة ، وتصلح بريطانيا لتكون مثلاً للبلد الصناعي الذي يعتمد على استيراد كثير من المواد الأولية للصناعة .

والعراق الزراعي يمكن بدون شك أن يكون صناعياً أيضاً . وستكون هذه الصفة أكثر ظهوراً ووضوحاً في المستقبل حين تزداد النفوس وتزداد المشاريع الصناعية . وكل الدلائل تدل على أننا سائررون في هذا الطريق .

تدخل الحكومة في الصناعة

إن التطور الصناعي في العراق ظل فردياً إلى عهد قريب ، وظل تدخل الدولة ضئيلاً يتمثل في هذه المبالغ المحدودة التي اشترك بها المصرف الصناعي في الشركات الصناعية مساهمة منه فيها أو إقراضاً لها . ولكن هذا التدخل رأساً — بواسطة مجلس الإعمار على الخصوص ومصلحة مصافي النفط الحكومية — أو بالواسطة عن طريق المصرف الصناعي هل يعتبر عملاً صحيحاً...! وهل يجب الاستمرار فيه...! وهل يجب التوسع إلى حد الاحتكار...؟ وكأمر واقع نذكر أن الحكومة قامت بعدة احتكارات منها احتكار حق صنع وبيع مشتقات البترول ، واحتكار النقل بواسطة السكك الحديدية ، واحتكار استخراج المعادن إلا عن طريق الإجازة أو الامتياز . وهناك احتمال احتكار صناعة السكاير . وقد يغري الرجحان الحكومة إلى احتكار صناعة نجيحت ، أو احتكار صناعة زاولتها الحكومة وتخشى فيها الخسارة إذا نافسها الأفراد فهل يعتبر هذا التدخل الحكومي في الحقل الصناعي أمراً مرغوباً فيه ومطلوباً...؟

أما بعض الصناعات التي تمس المصالح العامة عن قرب ، كالصناعات النفطية واستغلال الغاز الطبيعي ، والتعدين ، والسكك الحديدية وما شاكل

ذلك فإن قيام الحكومة بها تقتضيها الضرورة والمصلحة .

ولكن قيام الحكومة بالصناعات التي يقوم بها الأفراد عادة ، كالآقشة والأسمنت والسكر هل يعتبر عملاً سليماً من الناحية الاقتصادية ؟ إن التبذير في الأعمال الحكومية قضية مسلم بها ، وعدم وجود الدافع الشخصي ، والمنفعة الذاتية يجعل كفاءة المصانع الحكومية أقل من كفاءة المصانع الفردية ، لازدياد النفقات ، وازدياد نسبة التلف في المواد ، وبطء العمل وقلة الجودة والإتقان لذلك فإن المصلحة أن لا تكثر الحكومات من التدخل في الحياة الاقتصادية إلا لتنظيمها وتوجيهها . ولكن في بلد كالعراق حديث عهد بالصناعة ، وقليل الخبرة بها ، لابد من تدخل الحكومة لفتح الطريق وتشجيع المستثمرين فهي تملك رأس المال وتستطيع توفير الخبرة ، ولا تهمها المخاطرة والخسارة كما تهم الأفراد وهي بهذه الاعتبارات عليها واجب تصنيع البلاد مباشرة مادامت الحوافز الشخصية لم توجد الصناعة ولكن ليس من المصلحة أن تعتمد إلى الاحتكار إلا في بعض الحالات ولا أن تتدخل باستمرار أما في مجال المشروعات التي من واجب الحكومة القيام بها بل احتكارها أي التي تستمر الحكومة في إدارتها والإشراف عليها فإن الحكمة والمصلحة تقتضيان في هذا المجال أن تبذل أقصى الجهد لتوفير الإدارة الفنية والاقتصادية وتخفيض النفقات والأسعار وإلا أحاطت نفسها ومشروعاتها جميعاً بالشكوك والشبهات وهو ما يعرض الدولة وسمعتها ومكانتها للخطر . وأما المشروعات التي تقوم بها الحكومة تشجيعاً للأفراد فإنها يجب أن تتركهم فيها بعد تأسيسها لتوفير العنصر الاقتصادي والدافع الشخصي ، أو أن تقوم بالتأسيس بالاشتراك معهم .

وما من شك في أن الطريقة المتبعة بواسطة المصرف الصناعي بالاشتراك بالمشروعات ، أو اقراضه لها . أو شرائه أسهمها بعد تأسيسها طريقة طيبة وإن كانت بحاجة إلى شيء من الحركة والإبداع في هذه الظروف التي كثرت فيها الأموال في السوق .

الصناعة في العراق والبلاد العربية :

تسير البلاد العربية الآن جميعاً في طريق التصنيع ، وتلقى الصناعة في كل منها تشجيعاً وحماية من الحكومات المحلية شأن كل الحكومات التي تحرص على نجاح حركة التصنيع فيها . والعراق أحد هذه الأقطار العربية السائرة في طريق التصنيع ، وإن كان متأخراً عنها في عدد الصناعات ، ووفرة الإنتاج ، واندفاع رأس المال في الإنتاج الصناعي . ولكنه مع ذلك يسير في نفس الطريق الذي سارت فيه الصناعة في البلاد العربية الأخرى — من حيث النوع على الأقل .

فأصحاب الأموال العراقيون ينشئون كل صناعة نجحت في إحدى تلك البلاد . والأدلة تدل على أن العراق سيستطيع في الزمن القريب سد حاجاته من كثير من البضائع الاستهلاكية بصنعها محلياً خاصة المنسوجات المختلفة والمأكولات والملبوسات ومواد البناء والزجاج والورق والسكر الخ . . . ويستنتج ذلك من هذا التزايد السريع المطرد في رأس المال الصناعي ، الأهلى والحكومي ، والعمال الصناعيين ، وزيادة دخل الصناعة ، وزيادة ثمن أسهم الشركات إلى ثلاثة أمثال قيمتها الاسمية في بعض الأحيان . وهذه الحقائق ما هي إلا بداية التطور . والبداية في التطور تبطل عادة في الظهور ، فإذا ظهرت أسرع بالسير ما دامت أسباب النجاح ميسورة .

فإذا حدثت هذه الحقائق — وهي واقعة — فمعنى ذلك أن سوق الاستهلاك في العراق ستضيق كثيراً أما البضائع المستوردة — (عدا ما لا يمكن إنتاجه داخلياً بسبب العوامل الاقتصادية والمواد الأولية) — لافرق أن تكون البضائع عربية أو غير عربية . ومعنى ذلك أن الصناعة السورية مثلاً ، ستجد أمامها صعوبات كبيرة للبيع في العراق بسبب الاضطرار إلى حماية الصناعة العراقية ما دامت الوحدة السياسية ليست موجودة لتحول دون الحماية الاقتصادية . وهكذا يضعف مركز

الصناعة السورية ويقل إنتاجها بسبب ضآلة سوق بيعها في سوريا . ولن يكون مجال السوق العراقي من حيث السعة بأكبر بالنسبة للصناعة العراقية ، ولذلك فستكون هي الأخرى صغيرة . ولو كانت الوحدة السياسية قائمة بين البلاد العربية لأمكن للصناعة السورية بعد أن قويت وتركزت إلى حد بعيد أن تمتد سوقها إلى لبنان^(١) والعراق^(٢) والأردن . وهو ما يجعل الصناعة السورية في وضع ممتاز . بل أن وضع هذه الصناعة الآن سوف لا يبقى على حاله إلا إلى وقت محدود بالنظر لتطور الصناعة المماثلة في البلاد العربية الأخرى وبالحماية المفروضة لها .

ولو كانت بين العراق والبلاد المجاورة وحدة سياسية لاتجهت الصناعة فيه وجهة أخرى لاتنافس الصناعة السورية — مثلاً — في مجالها . وهكذا تتشعب رؤوس الأموال في الاستثمار ويزداد النشاط الاقتصادي . ولكن الحدود السياسية من شأنها أن تؤدي إلى هذا التبذير في رؤوس الأموال المستغلة في الصناعة فتعدو المصانع للنوع الواحد في مختلف البلاد العربية ، في حين أن توسيع المعمل الواحد واستغلال طاقته الإنتاجية أتم استغلال يؤدي إلى انخفاض في السعر .

وفي ذلك فائدة للمستهلك — وزيادة في الدخل بسبب زيادة الإنتاج والاستهلاك .

وفي ذلك كسب لأصحاب الصناعة وعمالها^(٣) .

وفضلاً عن ذلك فإن صغر سوق الاستهلاك في كل قطر عربي على حدة

(١) إن الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان تعرضت إلى القطع مرات ، وإلى صعوبات جمة في أكثر الأحيان لأنها كانت تتأثر دائماً بالمؤثرات السياسية . فلو أن هذه المؤثرات انعدمت لتكامل القطرات من الناحية الاقتصادية .

(٢) إن أهمية سوق العراق الاستهلاكية كبيرة لأنها باتساع مطرد سريع بسبب زيادة ثروته ودخله القومي والفردى ، تلك الزيادة التي ستشجع وجود صناعة عراقية متنامية .

(٣) ويصدق على البلاد العربية في علاقاتها فيما بينها ما قلناه عن الوضع بين سوريا والعراق واختيارنا سوريا والعراق مرجعه وضوح المثل وسهولة تصور حقائقه ونتائجه .

من شأنه أن يحول دون نشوء صناعات لا تكون اقتصادية إلا إذا تم الإنتاج فيها على نطاق واسع كإطارات السيارات والبطاريات .

كما أن الحواجز السياسية - والكمرية - بالتالي - تؤدي إلى عدم قيام صناعات في بلد تتوافر فيه موادها الأولية ولكن استهلاك هذه البضاعة قليل فيه وإن كانت سوقه كبيرة في أقطار عربية أخرى والحاجة إليه شديدة مثال ذلك إنتاج الأسمدة الكيماوية من الغاز الطبيعي في العراق فإنه يحول دونه عدم اتساع السوق في العراق للأسمدة وانفصال أسواق البلاد العربية عن الإنتاج العراقي من هذه المادة رغم رخصها - لو صنعت - ووفرتها .

وهكذا بالإمكان أن نمضي في تعداد كثير من أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي التي بالإمكان أن تتوسع وتكبر لولا الإقليمية الضيقة التي ما زالت - مع الأسف - تتحكم في حاضر الأمة العربية ، ونرجو أن لا تستطيع التحكم في مستقبلها أيضاً . ويكفي أن نشير إلى أن صناعات عسكرية كبيرة وميكانيكية يمكن أن تنشأ وتنتج في البلاد العربية لو كانت الوحدة بينها حقيقية وصحيحة (١) .

إن من الصعب جداً على حكومة مستقلة أن تصرف النظر عن حماية صناعيتها من ناحية التطبيق والعمل حتى ولو كان ذلك في سبيل فكرة مثالية كالقومية . إن هذا على الأقل هو الأمر الواقع رغم كثرة الكلام في الاتجاه الآخر . ويبدو أن الاعتبار العملية هي التي تضطر الحكومات لحماية العمال ورأس المال المحليين ويكون ذلك طبعاً على حساب الصناعة في البلاد العربية الأخرى ، وعلى حساب الفكرة القومية بالتالي .

إن تعدد الصناعة وحمايتها في كل قطر عربي تبذروا رفع الأسعار، ولكن الاتحاد السياسي وحده هو الذي يمكن معه القضاء على هذه المساوئ ، لأن

(١) كما نشأت في تركيا صناعة الجارات - التراكتورات - ونجحت ، وقد ساعد على نجاحها اتساع السوق ووحدة البلاد .

العواطف والمجاملات إن وجدت مجالا لها في الحياة الاجتماعية ، فقد تجد مشقة كبيرة في الدخول في المعترك الاقتصادي .

المصرف الصناعي

صدر قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٥ لتأسيس المصرف الصناعي الزراعي ليساعد على ترقية وانماء الصناعة والزراعة . ولكن كان أكثر اهتمامه بالزراعة فبينما بلغ معدل الأقراض من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩ نحو ٦٨١٠٠ دينار للزراعة في السنة بلغ هذا المعدل ٣١٠٠ دينار للصناعة وبلغ من سنة ١٩٤٠ — ١٩٤٥ نحو ٧٢٥٠٠ دينار في السنة للزراعة و ٨٤٠٠ دينار للصناعة .

وقد تبين أن تشجيع الصناعة يستدعي اختصاص مصرف خاص بها ، وكذلك تحتاج الزراعة إلى مثل هذا المصرف . ولذلك فقد صدر سنة ١٩٤٠ قانونان أحدهما لتشكيل مصرف زراعي خاص وهو قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ والآخر لتأسيس مصرف صناعي خاص بموجب قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠ إلا أن قانون المصرف الصناعي لم يوضع موضع التنفيذ إلا في أول أغسطس سنة ١٩٤٥ بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٢٤٨ لسنة ١٩٤٥ ، حيث أعطى رأس مال قدره نصف مليون دينار ، كان معظمها أسهماً في شركات صناعية . ولما كان هذا المبلغ قليلا لا يكفي لمواجهة التطور الصناعي والإقبال على إنشاء الصناعات وتأسيس الشركات وطلب القروض الصناعية فقد عدل قانون المصرف مرتين بموجب قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ الذي بلغ بموجبه رأس ماله إلى مليون دينار سددت جميعا ، وقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي أبلغ رأس المال إلى ثلاثة ملايين دينار سدد منه ٢٠٠٠٠٠ دينار . وقد ترتب على ذلك أن عاد المصرف إلى نشاطه في الأقراض وفي المساهمة في المشروعات الجديدة وزيادة مساهمته في المشروعات القديمة . وإن كانت سياسة زيادة مساهمة المصرف في المشروعات الناجحة القائمة لا تعتبر في رأينا من أغراض المصرف لأن معنى ذلك أنه يهدف إلى الحصول على أرباح

ثابتة وهو مالا يدخل في الأصل في أغراض المصرف التي تنصب على توسيع الصناعة ودفع الناس لتكوين مختلف الصناعات الجديدة أما الربح فإنه في الواقع يجب أن لا يدخل في حساب المصرف . وإذا كان من الضروري احتفاظه ببعض رأس المال مستغلا في مشروعات مربحة فذلك لتغطية الخسارة التي يمكن أن تحدث في المشروعات الأخرى ، أو تغطية النفقات الإدارية ، و نفقات الدراسات .

إن هذا المصرف مسئول — بحكم قانونه وبكونه مصرفا حكوميا — عن تحسين وترقية اقتصاد البلاد الصناعي بصرف النظر عما إذا كانت أرباحه منها كبيرة أم لا . وإن الأرباح التي أعطاها هذا المصرف سنوياً والتي تبلغ حوالى ١٠٪ من رأس ماله تعنى أن المصرف يستهدف المشروعات المربحة . ومع أن هذه المشروعات كثيرة يمكن أن يساهم في تأسيس الجديد منها فتعطى للاقتصاد الوطنى أرباحاً أوفر إلا أنه احتفظ بمساهمته في مشروعاته الناجحة ضمناً بالأرباح . وقد تكون هذه السياسة مقبولة باعتبار الدولة في الإشراف على الصناعة لو كان رأس مال المصرف يساعد على التوسع المستمر في أعماله وهو ما يقصر عن ذلك . ولهذا السبب يجب مضاعفة موجودات المصرف إما بزيادة رأس ماله كلما أوشك أن يستنفذ في الأغراض الصناعية ، أو بقروض يقدمها له المصرف الوطنى أو مجلس الإعمار . أكثر تشجيعاً له على استثمارها لوجود التزامات عليه فيها تجاه الدائنين ، في حين أن رأس المال قد يبقى عاطلاً مدة من الزمن لعدم وجود هذا الحافز . وقد عقد المصرف بعض القروض الصغيرة من المصرف الوطنى (٢٠٠ ألف دينار) ومن مديرية الأوقاف العامة (١٠٠ ألف دينار) .

ويشارك المصرف الصناعى الآن بعدة شركات . فهو يملك ٣٨٪ من رأس مال شركة الغزل والنسيج العراقية ، وله ٢٧٪ من رأس مال شركة السميت العراقية ، و ٢٥٪ فى أسهم شركة كرى الأنهر وتجهيف الأراضى ، و ٤٠٪ من أسهم شركة صناعة الجلود و ٣٠٪ من أسهم شركة استخراج

الزيوت النباتية ، وله حوالى ٢٥٪ من أسهم شركات أخرى كمعمل الطحين ، ومخزن العاصمة ومعمل الجوت ومعمل الغزل والنسيج الصوفى وصنع الجوارب الصوفية بالاشتراك مع وزارة الدفاع وغير ذلك .

وقد قدم فضلاً عن ذلك قروضاً للصناعات المختلفة بلغت ٩٥٠ و ١٣١ ديناراً سنة ١٩٥٠ و ٢٢٥ و ٢٨١ ديناراً سنة ١٩٥١ و ٣٨٠ و ٦٥٥ سنة ١٩٥٢ .

الصناعات القائمة

أهم صناعة قائمة هي صناعة النفط التى يعمل فيها ١٢ ألف عامل والتى يعتبر المستوى التعليمى والمهنى للعمال فيها عالياً ، ومقدار الإنتاج فيها كبيراً ، ورأس المال فيها ضخماً — وهو أجنبى — ويبلغ رأس مال الشركات الثلاث صاحبات الامتياز^(١) ١٠٨ و ٥٣٠ و ٠٠٠ باون ويلى بعد ذلك مجموعة من الصناعات التى يزيد عدد العمال فى كل منها عن ٢٠ عاملاً والتى تستعمل الآلات التى تدار بالقوة الآلية — كهربائية أو بخارية — يبلغ مجموع رأس مالها حوالى ٦٥٥ مليون دينار ويبلغ عدد العمال الذين يعملون فيها زهاء ٥٣٠٠ عامل وتنتج أموالاً قيمتها حوالى ٦٠٠٠ و ٠٠٠ دينار سنوياً . يضاف إليها نوعان من الصناعات المهمة، وهما صناعة مواد البناء (الجبس والطابوق الخ...) ويعمل فيها زهاء ٦٠٠٠ عامل وصناعة السكر ويعمل فيها زهاء ٣٥٠٠ عامل . وعدا هذا وذاك فإن هناك صناعات صغيرة يعمل فى كل مشروع منها عدد قليل من العمال ويستغل فيها مقدار صغير من رأس المال . كما أن هناك الصناعات اليدوية وشبه الميكانيكية وهى كثيرة تختلف فى أنواعها فيوجد عدد كبير من ناسجى الأقمشة ، ومن النجارين ، والحدادين ، وعمال الكهرباء وتصليح المكائن وغير ذلك كثير . وفيما يلى جدول يبين عدد العمال فى الصناعات الأساسية الكبيرة مع رؤوس الأموال المستغلة فيها ومقدار انتاجها وقيمتها ، (الجدول رقم ٩) .

(١) وهى شركة النفط العراقية وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل . وسيأتى موضوع النفط فى الفصل الخامس .

٧٩
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨
١٩٥٩
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
١٩٦٣
١٩٦٤
١٩٦٥
١٩٦٦
١٩٦٧
١٩٦٨
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩
٢٠٢٠
٢٠٢١
٢٠٢٢
٢٠٢٣
٢٠٢٤
٢٠٢٥
٢٠٢٦
٢٠٢٧
٢٠٢٨
٢٠٢٩
٢٠٣٠

العراق ٧٩

جدول رقم (٩)
المشروعات الصناعية ورأس مالها وكمية انتاجها وقيمة

المشروع	رأس المال بالدينار	عدد العمال	كمية الانتاج لسنة ١٩٥٢-٥٣	قيمة الإنتاج بالدينار لسنة ١٩٥٢-٥٣
(١) شركة الغزل والنسيج العراقية المحدودة (١)	١٢٠٠٠٠٠٠	٢٠١٩	—	١٢٩٣٨٨١
(٢) شركة السميت العراقية المحدودة (٢)	١٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٨	١٢٣٨٤٨١ طن	٩٨٧٨٤٦
(٣) شركة سميت الرافدين (٣)	—	—	—	—
(٤) شركة مفتاح باشا للغزل والنسيج للمنسوجات الصوفية	٦٠٠٠٠٠	٥٩٢	٣١٢٨٣٨ مترأقشة ٢٨٣٥٤ بطانية	٤٥٦٠٠٠
(٥) معمل الغزل والنسيج الأهلى	٢١٠٠٠٠	٢٩٨	٧٩٤٩٤ كيلو غزل ١١٦٦٢٠ مترأقشة ١٣٥٠٠ بطانية ٥٤٨١٠ كيلو غزل	١٥٠٩٣١
(٦) شركة المنسوجات الصوفية المحدودة	٤٤٦١٠	٧٠	—	—
(٧) شركات صناعة الجلود (٤) (خمس شركات)	٤٧٢٥٠٠	٢١٨	٦٢٠٠٠ كيلو نعل بقر ٣٢٣٠٠٠ كيلو نعل جاموس	٣٣٧٨٠٠
(٨) شركة البيرة العراقية (٥)	٣٤٥٠٠٠	٩٠	٢١٤٥٩٢٤ قدموجه (بقروغم) ٤٥١٣٦ قدم كودرى ١٨٥٠٠٠٠ ر...	١٥٩١٤٠
(٩) شركات تقطير الكحول (ثلاث شركات)	٣٤٦٠٠٠	١٢٢	١٠٠٩٠٠٠ لتر بيرة ٥٤٠٠٠٠٠ لتر ستاوت ١٠٠٩٠٠٠ لتر كحول ١٢٥٠٠٠٠ لتر عرق (خمر)	٢٦٧٠٠٠

- (١) أعلن مجلس الإعمار عن إنشاء مصنع للمنسوجات القطنية ينتج ٢٥ مليون ياردة في السنة
- (٢) أعلن مجلس الإعمار عن إنشاء معملين للسمنت لإنتاج كل منهما ٣٥٠ طناً في اليوم
- (٣) في دور الإنشاء قابليتها الإنتاجية ٣٠٠ طن في اليوم .
- (٤) لم نتوصل إلى معرفة قيمة إنتاج إحدى الشركات .
- (٥) هناك شركتان أخريان تحت الإنشاء .

٦٠٠ر٠٠٠	٣٨٤	٣ر٠٢٣ برميل دهن أصباغ ١٨٥٧ طن دهونات مختلفة	١٠ شركة استخراج الزيوت النباتية (١)
٧١٠ر٠٠٠	٩٣٨	١٤٢١ طن صابون ٤٨٠ طن كسب ٣ر٠١٥ر٠٠٠	(١١) معامل نسيج الحرير (٢) ١٢ ش
٤٠٠ر٠٠٠	—	—	(١٢) شركة غزل ونسج الجوت (٣)
٦١ر١٦٠	١١٠	—	(١٣) معامل حياكة الفانيلا والجوارب (٤) (أربع شركات)
٤٣٢ر٥٠٠	١١٩	—	(١٤) محالج القطن (٥) (سبع شركات)
١١٢ر٠٠٠	٢٠٣	٨٥ر٠٠٠	(١٥) معامل صنع أدوات الألومنيوم (٦) (أربع شركات)

وتوجد صناعات أخرى غير ما ذكر تضم عدداً كبيراً من العمال وتجمع رأس مال كبير . ومعظمها صغير الحجم وفردية .

وفيما يلي جدول يبين عدد العمال المشتغلين في هذه الصناعات .

عدد المشتغلين بها	الصناعة
٥٥٤٠٠	صناعة الأغذية والمشروبات
٢٥٠٠٠	صناعة الأخشاب
٢٥٧٠٠	صناعة المكاين وتصليحها
١٥١٠٠	مشروعات الماء والكهرباء
١٥٥٠٠	صناعات المعادن والصياغة
٥٥٠	الصناعات الكيماوية
٤٥٠	صناعة الجلود (عدا الأحذية)
١٣٥٧٠٠	المجموع

(١) توجد شركة أخرى لاستخراج الزيوت النباتية برأس مال قدره ٣٠٠ر٠٠٠ دينار في دور الإنشاء .

(٢) لم تتوصل إلى معرفة عدد العمال في إحدى الشركات ولم نعرف إنتاج شركتين . ولا قيمة الإنتاج .

(٣) مازال تحت الإنشاء .

(٤) لم تتوصل إلى معرفة كمية الإنتاج في جميع المعامل .

(٥) لم تتوصل إلى معرفة إنتاج هذه الشركات ولا أرباحها .

(٦) شرحه .

١٢٥٠٠٠	في صناعة النفط
٩٥٠٠	في السكاير والبناء
٥٣٠٠	في الصناعات السابقة
٤٠٥٠٠	المجموع

يضاف إليهم خمسة آلاف يعملون في صناعة الأحذية والطباعة وغيرها من الصناعات فيبلغ عدد العمال في هذه الصناعات جميعاً ٤٥٥٠٠ عامل وهو لاء هم الذين يزاوون الأعمال الصناعية . ويتزايد هذا العدد مع الأيام نتيجة للشروعات الصناعية الكثيرة التي بدىء بإنشائها . كما أن هناك صناعات ضخمة من المحتمل جداً أن توجد في المستقبل القريب كاستخراج الكبريت وهي من الصناعات التي تتطلب عدداً كبيراً من العمال لاستخراج الكبريت ولأعمال النقل الملاحقة بها ، واستخراج المعادن الأخرى والاستفادة من الغاز الطبيعي وصناعة السكر والورق وتوسيع محطات توليد الكهرباء ومصانع السمنت والنسيج وصناعات النفط ومشتقاته الخ . . .

ويقدر رأس المال المستغل في الصناعة في العراق بجميع أشكالها — عدا الصناعات الحكومية الصرفة وصناعة النفط — ميكانيكية ويدوية ، كبيرة وصغيرة ، بعشرة ملايين دينار أى أن الصناعات الصغيرة عدا ما ذكر سابقاً تجمع فيها رأس مال قدره ٣٥٥ مليون دينار .

الحركة العمالية

إن الحركة العمالية ، كالحركة الصناعية ، ما زالت في بداية أمرها . فليس هناك تنظيمات واسعة لهم ، وإن كان هناك بعض النقابات لبعض أنواع من العمال . وما لم تتجه النقابات إلى أمرين المساعدة على تحسين وضع العمال المادى والعمل على رفع مستواهم الثقافى فإنها لا تستطيع أن تؤدى واجبها كما تتطلبه حالة العمال وحالة البلاد معاً .

على أن ساعات العمل والالتزامات الملقاة على عاتق أصحاب المصانع ،
ومخاطر العمل، والتعويض كل ذلك نظمها قانون العمل والعمال، كما تحدد الحكومة
الحد الأدنى للأجور لغير الماهرين من العمال وقد كان آخر تحديد للحد الأدنى
هو ربع دينار في نهاية سنة ١٩٥٣ . كما يتمتع العامل بإجازة سنوية
مقدارها ١٢ يوماً - مدفوعة - وإجازة مرضية - مدفوعة أيضاً - ويعمل
سنة أيام في الأسبوع . والحد الأعلى لساعات العمل اليومية ثمانى ساعات .

الفصل الرابع

التجارة

كانت حركة التجارة العراقية في الاستيراد والتصدير ، قليلة قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها ، إلا أنها بدأت بالتوسع بعد الحرب حتى حلت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٣٠ فانكمشت التجارة العراقية واضطرب الميزان التجاري اضطراباً خطيراً ، وكسدت سوق المنتجات العراقية المعدة للتصدير فقامت البلاد كثيراً خلال سنوات الأزمة حتى انقشعت غمامتها فعاودت التجارة انتعاش جديد ابتداء من سنة ١٩٣٣ . ولكن لم تلبث الحرب العالمية الثانية أن أعادت إلى التجارة الخارجية انكماشها ، وإن كان ذلك لم يؤثر على حركة التجارة في الداخل ولا على مقدار الإنتاج الذي لم تقل كميته بل على العكس بذلت الجهود لزيادته ، كما لم يؤد إلى انخفاض في أسعار البضائع العراقية ، بل على العكس ارتفعت أثمانها وكثر الطلب عليها بسبب كثرة الطلب من جيوش الحلفاء ، ولما انتهت الحرب توسعت تجارة الاستيراد بنسبة أكبر بكثير من تجارة التصدير وأكثر من نسبة ازدياد الإنتاج الداخلي حتى تعرضت أرصدة العراق الاسترلينية الحرة للنفاذ نتيجة لتضخم الاستيراد مما أدى إلى إعادة فرض قيود كثيرة على الاستيراد من جديد . ثم لم تلبث هذه القيود طويلاً حتى خفت وتقلصت بسبب تحسن الميزان التجاري وزيادة دخل العراق من العملة الاسترلينية نتيجة لاتفاقيات النفط الجديدة التي زادت من دخل العراق من العملة الاسترلينية والعملات الأخرى .

كان من نتيجة انتداب بريطانيا على العراق عقب الحرب العالمية الأولى أن خضع العراق إلى سياسة الباب المفتوح في التجارة للدول الأعضاء في عصبة الأمم ، ثم أضيف إليهم الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك باتفاق خاص ، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التكوين الاقتصادي للبلاد

بسبب رغبة تلك الدول وعلى رأسها الدولة المنتدبة — بريطانيا — في إيجاد سوق لمنتجاتها في العراق وعجز العراق يومئذ عن مكافحة تلك السياسة مكافحة فعالة . وقد أدت سياسة الباب المفتوح تلك إلى شل قوة المساومة لدى العراق مع البلاد الأخرى في تنظيم تجارة الاستيراد والتصدير ، وكان ذلك من أسباب تأخر نشوء الصناعة فيه .

ولما دخل العراق عصبة الأمم اشترط عليه أيضاً إبقاء سياسة الباب المفتوح معمولاً بها لمدة عشر سنوات أخرى إلا إذا كان الميزان التجاري بين العراق وأية دولة مختلفاً بشكل واضح فيمكن عندئذ الدخول في مفاوضات معها لتنظيم التجارة لغرض إعادة التوازن بين العراق وتلك الدولة وإلا أعفى العراق من اتباع سياسة للباب المفتوح .

تطورات الممرقات التجارية :

ونعود الآن لنتتبع تطور التجارة العراقية منذ الحرب العالمية الأولى . فقد تخلف عن الحرب فيض من النقود نتيجة للنفقات العسكرية الكبيرة التي أنفقت لاحتلال العراق سنة ١٩١٤ ولإدارته وحكمه بعد احتلاله من القوات البريطانية فأدى الأمر إلى استيراد البضائع الاستهلاكية على نطاق واسع يوضحه الجدول التالي بآلاف الدنانير (١) .

(١) مع أن عملة العراق حتى سنة ١٩٣٢ كانت « الروبية » الهندية فقد حولنا الروبيات إلى دنانير بسعر الصرف .

السنة	الاستيرادات بآلاف الدنانير	الصادرات بآلاف الدنانير	عجز الميزان التجاري بآلاف الدنانير	نسبة العجز المئوية إلى مجموع الواردات والصادرات
١٩٢٠	١٣٤٣٩	٣٧٤٦	٩٦٩٣	٠.٥٦
١٩٢١	١٠٤٤٠	٣٨٢٤	٦٦١٦	٠.٤٦
١٩٢٢	٨٣٩٨	٣٨٩٥	٤٥٠٣	٠.٣٧
١٩٢٣	٨٣٣٦	٤٩٠١	٣٤٣٦	٠.٢٦
١٩٢٤	٨٢٨٧	٥١٢٥	٣٧٠٢	٠.٢٧
١٩٢٥	٨١٠٩	٣٧٨٢	٤٣٢٧	٠.٣٦
١٩٢٦	٧٩٦٧	٣٤٦٥	٤٥٠٢	٠.٣٩
١٩٢٧	٧٧٥٦	٤٥٢٢	٣٢٣٤	٠.٢٦
١٩٢٨	٧١٢٣	٤٠٦٩	٣٠٥٤	٠.٢٧
١٩٢٩	٧٣٦٦	٤٠٦٨	٣٢٩٨	٠.٢٩
١٩٣٠	٥٣٥٢	٢٧٣١	٢٦٢١	٠.٣٢
١٩٣١	٤٧٩٧	٢٧٦٦	٢٠٣١	٠.٢٧
١٩٣٢	٦٢٣٨	٢٠٤٨	٤١٩٠	٠.٥١

ويلاحظ من الجدول كذلك أن الصادرات تزايدت بدورها ولكن ببطء حتى حلت الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد صدرت إلى خارج البلاد كميات كبيرة من الذهب، سبائك ونقودا، خلال تلك المدة لتغطية أثمان المستوردات، كما أدى ذلك إلى قلة في المتداول، بسبب عجز الميزان التجاري عجزاً متتالياً كبيراً، وقلة أهمية الميزان الحسابي.

وقد تعرضت البلاد خلال سنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٣ إلى كساد وضيق أرهقا الناس جميعاً وأتعبا الميزانية العامة التي كانت تجد صعوبة كبيرة في دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين.

وفي سنة ١٩٣١ عدلت اتفاقية النفط مع شركة النفط العراقية، مما أدى

إلى دخول عنصر جديد في الإيرادات الحكومية والصادرات غير المنظورة بمقدار ما كانت تنفقه شركة النفط على أعمال التأسيس والتحرى وما كانت تدفعه للحكومة من عوائد .

وتطورت تجارة الاستيراد بعد الأزمة الاقتصادية فعاتت إلى الزيادة مرة أخرى إلا أن تجارة التصدير ظلت قليلة وإن ظهرت فيها أيضاً ظاهرة التزايد البطيء .

وفيما يلي جدول بآلاف الدنانير يبين تجارة الاستيراد والتصدير من ١٩٣٣ - ١٩٣٩ عدا السبائك والنقود الذهبية .

السنة	الاستيرادات بآلاف الدنانير	الصادر بآلاف الدنانير	عجز الميزان التجاري بآلاف الدنانير
١٩٣٣	٥٧٤٠	١٩٨٦	٣٧٥٤
١٩٣٤	٦٢١٧	٢٣٧١	٣٨٤٦
١٩٣٥	٦٨٠٤	٢٤١٤	٤٣٩٠
١٩٣٦	٧١٧٧	٣١٧٤	٤٠٠٣
١٩٣٧	٩٥٦٦	٥٣٨٨	٤١٧٨
١٩٣٨	٩٣٦١	٣٤٦٧	٥٨٩٤
١٩٣٩	٨١٦٥	٣٥١٧	٤٦٤٨

وقد دخل في أثمان الاستيرادات بعد الأزمة الاقتصادية أرقام عالية لسلع الانتاج . مثال ذلك بلغ مجموع أثمان ما استورد من الحديد والفولاذ والأخشاب والمحركات والآلات الصناعية والزراعية وأجزاء الآلات ما قيمته ١٠٠٠٩٧٧ دينار و ٢٠٠٣١٢ دينار لستى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ على التوالي .

ودخل عامل آخر في السياسة التجارية حين بدأت الصادرات اليابانية إلى العراق تتقدم نحو الصدارة ، فبينما كانت اليابان تحتل المركز الرابع عشر

سنة ١٩٢٩ في التصدير إلى العراق أصبحت الثانية في سنة ١٩٣٤ في حين أن الصادرات العراقية إلى اليابان لم تكن ذات أهمية مما دفع الحكومة العراقية استناداً إلى هذه الحجة لوضع شرط التبادل النسبي في أنظمة الكمارك مما أوقف زحف التجارة اليابانية واكتساحها السوق المصنوعات الخفيفة في العراق وعلى الخصوص الأقمشة وذلك بفضل رخصها وسرعة تلبية الصناعة اليابانية للطلبات كما ترد إليها ولسهولة الدفع بسبب نظام العملة العراقية القائمة على أساس الصرف بالباون الاسترليني .

ولم تؤثر الحرب العالمية الثانية خلال السنة ونصف السنة الأولى منها على تجارة العراق ، من حيث كميتها وإن حدث تغير في البلاد التي تقوم معها تلك التجارة . فقد كانت العلاقات مع الشرق — الهند واليابان — قائمة ، وكانت العلاقات ما تزال موجودة مع إيطاليا .

ولكن سنة ١٩٤١ التي تردى فيها وضع الحلفاء أدت إلى انكماش في التجارة العراقية من حيث الكمية ، وأن ازدادت أسعارها . كما أدت إلى ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على البضائع المصنوعة في الخارج بسبب انصراف وسائل النقل لدى الحلفاء إلى تلبية الحاجات العسكرية ، وعدم وسائل نقل يملكها العراق يمكن أن تساعد في استيراد البضائع .

وصدر في بداية الحرب مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٩ ، ثم أصبح قانوناً بعد تشريعه من مجلس الأمة . ثم صدر سنة ١٩٤٢ قانون جديد لتنظيم الحياة الاقتصادية رقم ١١ وبموجبهما نظم الاستيراد والتصدير باجازات حكومية ، وتولت الحكومة استيراد بعض المواد ، وقامت بالتوزيع بالبطاقات لتحديد من المضاربات الشديدة التي حدثت ورفعت الأسعار إلى حد بعيد ، ولغرض تنظيم توزيع البضائع على المستهلكين بعد أن قل عرضها في الأسواق عن حاجة الطلب الداخلي وقد زاد من حدة الطلب وكثرته زيادة دخول الأفراد النقدية وكثرة فرض العمل وسهولة الاثراء بسبب النفقات العسكرية . كما ازداد عدد المستهلكين بقدر عدد جنود

الحلفاء الذى وصل حدا كبيرا . وبقدر عدد الأفراد الذين انتفعوا من الأعمال العسكرية فازداد استهلاكهم بازدياد أرباحهم .

وقد كان من نتيجة انصراف الناس إلى التجارة خلال الحرب وكثرة أرباحها أن انصرفوا إلى حد كبير عن الصناعة خلال الحرب (١) وبعدها إلى أن بدأت طلائع الأزمة التجارية التي أعادت إلى الناس فكرة القيام بالمشاريع الصناعية .

وإذا كانت أرقام أثمان الاستيراد خلال الحرب تعبر عن حقيقة الاستيراد فإن أرقام أثمان التصدير لا تدل على حقيقته لأن تموين الجيوش المتحالفة من منتجات العراق - وهي تشكل كميات كبيرة من الإنتاج المحلي ، وعلى الخصوص المواد الغذائية - لم تدخل في حساب الصادرات طبعاً لأنها استهلك داخل البلاد وإن كان هؤلاء المستهلكون الجدد ليسوا في العادة من المستهلكين الداخليين .

وفيما يلي جدول يبين الاستيرادات والصادرات بآلاف الدنانير عدا استيرادات شركات النفط وأصحاب الامتيازات الأخرى .

السنة	الاستيرادات	الصادرات	العجز
١٩٤٠	٨٦٩٣	٣٩٠٣	٤٧٩٠
١٩٤١	٦٨٥٠	٣٩٠٦	٢٩٤٤
١٩٤٢	١٢١٨٤	٤٤٨٠	٧٧٠٤
١٩٤٣	١٥٦٤٠	٩١٤٧	٦٤٩٣
١٩٤٤	١٤٣٢٥	٩١٧١	٥١٥٤
١٩٤٥	١٨٨٦٠	٩٨١٨	٩٠٤٢
١٩٤٦	٢٨٤٢٢	١٢٧٢٢	١٥٧٠٠
١٩٤٧	٣٥٠١٧	١٣٨٠٠	٢١٢١٧

(١) يضاف إلى ذلك سبب آخر هو عدم إمكان استيراد المكائن والآلات اللازمة للصناعة وعدم إمكانية تلبية طلبها من قبل المنتجين لها لانشغالهم بالإنتاج الحربي . ومع ذلك فقد نشأت صناعات صغيرة ابتدائية خلال الحرب وأعطت أصحابها أرباحاً كبيرة .

٢٩١١٧	٧٥٨٤	٣٦٧٠١	١٩٤٨
١٧٨٥٩	١٢٤٢٨	٣٠٢٨٧	١٩٤٩
٧٤٤٦	٢١٧٥٨	٢٩٢٠٤	١٩٥٠
١٣٠١٨	٢٩١٧٤	٤٢١٩٢	١٩٥١
٢٧٤٥٣	١٩٩٦٨	٤٧٤٢١	١٩٥٢
٣١٠٣٨	١٩٨٦٧	٥٠٩٠٩	١٩٥٣

أما استيرادات شركات النفط فقد بلغت قيمتها كما يلي (بالوف، الدينانير)

السنة	استيرادات شركات النفط
١٩٤٩	١٠٢٩٣
١٩٥٠	٨٣٩١
١٩٥١	٨٤٦٩
١٩٥٢	١٤٤٢١
١٩٥٣	١٧٨٠٠

ومن أسباب ارتفاع أثمان الصادرات تخفيض قيمة الدينار العراقي على أثر تخفيض بريطانيا لقيمة الباون الاسترليني عام ١٩٤٩ من أربعة دولارات إلى ٢٫٨٠ دولارا مما سبب زيادة في الطلب على البضائع العراقية .

الوضع التجاري بعد الحرب العالمية الثانية :

ويلاحظ من الجدول أنه بانتهاء الحرب اشتد الطلب على الاستيراد لشدة حاجة السوق إلى البضائع . وقد رافق ذلك تخفيض قيود الاستيراد التي فرضت خلال الحرب فأصبحت بعض البضائع لا تحتاج إلى إجازة في استيرادها ولم تلبث علامات أزمة تجارية أن بدأت تظهر وذلك لعدة أسباب :

(١) ضعف مقدرة الفرد على الشراء وحلول أزمة بطالة شديدة وقلة في وسائل الكسب بعد انتهاء الحرب .

(٢) زيادة في الاستيراد خلال السنوات الأولى عقب الحرب بأكثر من قدرة السوق الداخلى على الاستهلاك الأمر الذى تكبدت معه البضائع فحاول أصحابها التخلص منها فأدى ذلك إلى مضاربات فانخفاض فى الأثمان .

(٣) انخفاض أثمان التجهيز فى الخارج مما دفع التجار الذين استوردوا بضائعهم بأسعار مرتفعة إلى محاولة التخلص منها خوفاً من استمرار الانخفاض فازداد العرض وقل الثمن ، خاصة بعد أن وجد هذا العامل والعامل السابق فى وقت واحد .

(٤) وقف المشاريع الحكومية بسبب حاجة الدولة إلى الانفاق على الحرب الفلسطينية ، وكان هذا عاملاً جديداً فى النفقات الخارجية التى تأثر بسببها التداول والرصيد الاسترلينى فقل مقدارهما .

(٥) نزوح اليهود عن العراق على أثر قانون إسقاط الجنسية عن اليهود وقد كانوا متغلغلين إلى أبعد الحدود فى الحياة التجارية وفى سوق الائتمان فأدى نزوحهم إلى عرض أموالهم وعقاراتهم للبيع فانخفضت الأثمان ، وسحبوا أموالهم من سوق الائتمان فقلت تلك الأموال مما ترتب عليه ضيق فى السوق النقدى . كما أنه ترتب على انسحاب اليهود دخول عناصر جديدة فى التجارة لم تستطع تقدير حاجة السوق فزادت فى عرض البضائع على طلبها مما أوجد حالة من الارتباك التجارى والنقدى ، ولكن لم يلبث أن استقر بعد ذلك بوقت قصير . وهذا عامل ثالث لكثرة عرض البضائع المستوردة فوق العاملين المذكورين سابقاً « مما زاد فى عرض الأموال وانخفاض أسعارها .

وقد أدت هذه العوامل فى سنة ١٩٤٨ إلى وضع اقتصادى ومالى سيء إلى حد بعيد فانخفضت الأرصدة الاسترلينية الحرة من ١٤٥ مليون فى ٣١ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٤٧ إلى ٣٥ مليون فقط فى ٣٠ يونيه (حزيران) سنة ١٩٤٨ أى بعد ثمانية أشهر ، وقلت واردات الدولة بشكل

أوشك أن يتعذر معه صرف الرواتب . فاضطرت إلى فرض ضرائب مكرية جديدة وزيادة نسبة بعض الضرائب والرسوم الأخرى ، كما أوقفت صرف مخصصات الأعمال العمرانية على تلك الأعمال وأنفقتها على الأعمال الاستهلاكية خاصة بعد أن قطع النفط الذي كان يصب في حيفا الأمر الذي أدى إلى انخفاض واردات العراق من النفط إلى نصفها خلال سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ .

وقد أعيد فرض القيود على الاستيراد من جديد لتضييق الفرق في الميزان التجاري الذي تجاوز ٢٩ مليوناً من الدنانير سنة ١٩٤٨ ، وذلك بموجب البيان رقم ٢٤ الصادر في ٢١/١٠/١٩٤٨ والذي أخضع جميع الأموال المستوردة إلى أجازة سابقة وقد حقق هذا البيان الغرض منه في تحديد الاستيراد ، وتقليل اختلال الميزان التجاري وزيادة مبلغ الرصيد الحر الاسترليني . كما أمكن بواسطته أيضاً توجيه الاستيراد وجهة مفيدة على الشكل التالي :

١ - أعطيت المواد الضرورية للصناعة والزراعة والاستهلاك العام ، الأولوية في الاستيراد ، ثم أطلق استيرادها بعد ذلك .
ب - المواد المحدودة التخصيصات التي تعتبر وسطاً بين المواد الضرورية والمواد الكمالية ، فقد حدد استيرادها بالحاجة .

ج - المواد الكمالية التي حدد استيرادها ومع ذلك فلا يعطى للمستوردين تحويل خارجي لدفع ثمنها ، في حين أن مستوردي النوعين السابقين تزودهم الحكومة بالعملات الأجنبية اللازمة للاستيراد .

د - منع استيراد المواد التي ينتج نظيرها في العراق بما يكفي الاستهلاك الداخلي .

على أن قيود البيان لم تلبث أن خفت كثيراً اعتباراً من سنة ١٩٥٢ .

على أن تحسن الوضع الاقتصادي لم يكن فقط نتيجة هذا البيان وإنما تعاونت معه عوامل أخرى فقد زادت حصة العراق من واردات النفط سنة ١٩٥٠ بنسبة ٥٠٪ ثم تغيرت أسس اتفاقية النفط بعد ذلك فأصبحت حصة العراق نصف الأرباح الصافية التي تتحقق والنصف الآخر لشركات النفط صاحبات الامتياز بموجب التعديل الأخير لشروط الامتياز سنة ١٩٥١. كما ارتفعت أسعار المواد الأولية بسبب نذر الحرب الجديدة والحرب الكورية مما زاد الطلب الخارجي على البضائع العراقية كالقطن والصوف والحبوب فرفع أثمانها كثيراً. وقد أعان على الانتفاع من هذا الظرف الاستثنائي في طلب المواد المذكورة وخزنها جودة الموسم الزراعي خاصة سنة ١٩٥٠ الأمر الذي أدى إلى أن ينخفض العجز في الميزان التجاري إلى حوالي ٧٥ مليون دينار سنة ١٩٥٠. وكان من نتائج ذلك أن زادت موارد الدولة بدورها على نفقاتها فتحققت فصلة جديدة في الإيرادات إلى جانب نشاط الحركة الاقتصادية.

وبدراسة جداول الاستيراد والتصدير نلاحظ ما يأتي :

أولاً - زيادة الاستيراد ويرجع ذلك إلى سببين : حركات الأسعار ، وزيادة الكميات المستوردة من البضائع . وقد كان نصيب أموال الإنتاج كبيراً بين الأموال المستوردة بسبب الإعمار والتطور الصناعي . وقد تسبب عن ذلك زيادة في أرقام الاستيرادات على حاجة السوق الاعتيادية لأموال الاستهلاك .

ويبين الجدول التالي النسبة المئوية لأموال الإنتاج وأموال الاستهلاك في الاستيراد :

السنة	١٩٣٨	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
أموال إنتاج	٣٨	٤٧	٤٧	٤٤	٥٠
أموال استهلاك	٤٤	٣٥	٣٨	٤٢	٣٧
أموال متفرقة ^(١)	١٨	١٨	١٥	١٤	١٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
وتبلغ نسبة استيرادات شركة النفط فيه	١١	١٣	٢١	٢٥	٢٢

وبين الجدول التالي النسبة المئوية لأهم المستوردات وهي المواد المصنوعة ونلاحظ أن المواد الاستهلاكية منها في نقصان .

المستوردات	١٩٣٧	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
الأقمشة	٢٠	١٨	١٩	٢٠ و ٦	١٢ و ٢	١٢ و ٤
المكائن والسيارات	١٤	٢١	١٩	١١ و ١	١٧	٢١ و ٦
الحديد والصلب	١٣	١٢	١٠	١٢ و ٤	١٤ و ١	١٧ و ٣
السكر	٥	٥	١٣	١١ و ٢	١٠ و ٢	٧ و ٥
الشاي	٤	٧	٨	٧ و ٩	٥ و ٧	٧
مواد أخرى	٤٤	٣٧	٣١	٣٦ و ٨	٤٠ و ٨	٣٤ و ٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وبينما كان معدل استيراد العراق من السكر والشاي خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بين ٣٥ - ٤٠ ألف طن للسكر و ٢ - ٣ آلاف طن للشاي ، ارتفع هذا المقدار إلى ٨٠ - ٩٠ ألف طن للسكر و ٦ - ٨ آلاف طن للشاي مما يدل على أهمية استحداث صناعة السكر في العراق^(٢) .

(١) تحوي الأموال المتفرقة أموالاً استهلاكية وإنتاجية لصعوبة وضع حد فاصل بين النوعين في كل الأحوال .

(٢) إن مقدراً كبيراً من السكر المستورد إلى العراق يهرب إلى إيران لارتفاع سعره هناك وتحديد استيراده لحماية صناعة السكر الناشئة هناك .

على أننا يجب أن نضيف سبباً آخر لزيادة أثمان المستوردات وهو انخفاض قوة النقود الشرائية لما كانت عليه قبل الحرب .

ثانياً - اختلاف أسعار وكميات البضائع المصدرة ويرجع ذلك إلى كثرة التطورات وسرعتها في أسعار هذه المواد من ناحية ، ويرجع من ناحية أخرى إلى تعرض المواد الرئيسية للمصادر العراقية إلى العوامل الطبيعية بكثرة ، بسبب الجفاف ، أو الأمراض أو الفيضانات مما يزيد في عرضها أو يقلل منه حسب الأحوال خاصة وإن التمور والحبوب التي تكاد تكون ثلاثة أرباع مجموع الصادرات العراقية فقد حالت الظروف دون تصدير القمح مثلاً في سنوات متعددة تارة بسبب نقص المحصول لقلة الأمطار أو لوجود الآفات الزراعية أو قلة المبذور من الحنطة ، وتارة بسبب زيادة الاستهلاك المحلي بزيادة السكان وحركة الهجرة إلى المدن التي تستهلك القمح عادة في طعامها دون أن تصاحب ذلك زيادة تذكر في الإنتاج أو في الأرض المزروعة . ويضرب بالقطن مثل آخر في هذا الباب فقد يسلم محصوله أحياناً من الآفات فيكفي للصناعة الداخلية ويصدر منه بضعة آلاف الاطنان ، بينما لا يكاد يسد الحاجة الداخلية في سنين أخرى .

سبب الاستيراد والتصدير :

رفعت الحكومة بعد الحرب القيود التي كانت قد وضعتها على الاستيراد خلال الحرب وذلك بعدما توفرت النقود الأجنبية وزاد رصيد العراق منها ، بل أن فتح باب الاستيراد من مناطق العملة السهلة لتوفير البضائع مما يتطلبه احتمال حدوث تضخم نقدي بسبب كثرة النقود الموجودة إذا لم يقابلها زيادة مناسبة في الاستهلاك ، وفي الإنتاج . ومع ذلك فقد احتفظ بقيود معينة فيما يتعلق بالاستيراد منها :

(١) بعض الأموال لا يسمح باستيرادها لتوافرها محلياً كالليرة والسمت

وخيوط القطن وأواني الألومنيوم فضلا عن بعض المنتجات الزراعية وذلك حماية للمنتج العراقي من المزاحمة الأجنبية .

(ب) لا بد من الحصول على إجازة من المصرف الوطني لاستيراد الأموال من مناطق العملة الصعبة وفضلا عن ذلك فإن الأموال الكمالية تحتاج إلى إجازة لاستيرادها حتى من مناطق العملة السهلة . وقد تعطى إجازة استيراد هذه البضائع بدون تحويل خارجي وعلى المستورد أن يهيئ الثمن بالعملة الأجنبية عن غير طريق المعاملات الرسمية — ويكون ذلك طبعاً عن طريق السوق السوداء للنقد الأجنبي — .

(ج) الاستيراد من المنطقة الاسترلينية لا حدود له فهو مطلق من كل قيد بينما الاستيراد بالاجازة المفتوحة — أى التى لا تخضع إلى تحديد — من البلاد الأخرى — خارج المنطقة الاسترلينية — يجب أن لا يتجاوز مجموعه السنوى ٢٠ مليون دينار .

(د) وعدا مامر فإن كل معاملات الميزان الحسابى لا بد من إجازة خاصة بها لأنها من المصرف الوطنى فانتقال رؤوس الأموال مشلا لا تتم إلا بهذه الإجازة

ومع أنه تمت عدة معاهدات تجارية مع مختلف البلاد إلا أنها فى الواقع لم تعط نتائجها المطلوبة فى تنظيم التجارة . لأنه ليس فى المعاهدات تحديد يستورد ويصدر . ولأنه ليس فى العراق جهاز يقوم على تنظيم هذه التجارة فبينما بلغت استيرادات العراق من سيلان مثلاً سنة ١٩٥٢ أكثر من ثلاثة ملايين دينار فإن سيلان لم تستورد من العراق إلا أموالاً لا تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف دينار . وبينما صدرت من العراق بضائع بقيمة ٤٩١ ألف دينار إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ ، زادت استيرادات العراق منها على ١١ مليون دينار فى تلك السنة .

وينعكس الأمر مع باكستان فقد استوردت من العراق ما قيمته ٦٦٧

ألف دينار وصدرت ما قيمته ستة آلاف فقط في سنة ١٩٥٢ .
وتتغير قائمة البلاد المستوردة في الأقدمية بين صفة وأخرى كما تتغير
قائمة البلاد المصدرة إلى العراق أيضاً بين صفة وأخرى . ولكن يلاحظ أن
المملكة المتحدة دائماً — عدا فترة قصيرة خلال الحرب — في رأس قائمة
المصدرين والمستوردين معاً .

ضائقة المبادلات التجارية بين العراق والبلاد العربية :

إلا أننا نلاحظ مع الأسف أن التبادل التجاري بين العراق والبلاد
العربية مازال ضئيلاً في مجموعه بالنسبة إلى تجارة العراق في الاستيراد
والتصدير ، ويرجع ذلك إلى أسباب :

١ — إن البلاد العربية جميعاً متخلفة من الناحية الصناعية ، وأن الصناعات
الناشئة فيها متشابهة ، فصناعات السمنت والأقمشة القطنية والحرير الصناعي
مثلاً ناشئة فيها ، وتحاول كل منها حماية هذه الصناعة من المنافسة الأمر الذي
يؤدي إلى قلة تصدير هذه الأموال من بعضها إلى البعض الآخر .

٢ — إن عوامل وجود الاستعمار ، وعوامل الحرب بما أخر الصلات
التجارية بينها ، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية ، ليست هي على أي حال
في صالح أي من البلاد العربية ولكنها حققت المصالح الأجنبية

٣ — إن هذه البلاد ، بلاد زراعية فهي تنمي منتجات متشابهة إلى حد
كبير ، ولذلك لا يكون ثمة مجال لتبادل هذه الأموال فيما بينها^(١) .

٤ — إن صعوبات تسوية المدفوعات تحول أحياناً دون توسيع التجارة

(١) وضع ذلك فهذا الغرض إن صح على حالات فلا يصح في الحالات الأخرى . فصر
مثلاً تستورد سنويا مئات الوف الأطنان من الحنطة والشعير في استراليا وأمريكا في حين
تتكدس الحبوب أحياناً في العراق وسوريا فتجد سوق مصر ضيقة أمامها وهناك أمثلة أخرى
من هذا القبيل .

العربية بسبب أنظمة التحويل الخارجى الخاصة بكل منها وبسبب اختلاف وأسس العملات العربية وأسعارها .

(٥) عدم وجود معاملة خاصة بهذه البلاد بين بعضها والبعض الآخر إلى عهد قريب بل كان ينظر بعضها إلى البعض الآخر من هذه الناحية إلى دول فى أوروبا أو أمريكا . إلا أن هذه المشاكل والصعوبات فى طريقها إلى التخفف منها وإلى زوالها ، ويبدو ذلك مما يلي :

(١) فقد أبرمت أكثر الدول العربية اتفاقيات تسديد المدفوعات بين الدول العربية وبذلك سهل على التجارة نقل البضائع العربية . وإن كان الأمر مازال فى حاجة إلى معالجة جديدة لغرض تثبيت أسعار العملات العربية (١) .

(ب) تخفيض الرسوم الكمركية على البضائع العربية بمقدار ٢٥٪ من الرسوم المفروضة على البضائع الأجنبية المماثلة وذلك بموجب اتفاقيات التبادل التجارى بين البلاد العربية وذلك فيما يتعلق بالمصنوعات العربية ، وهكذا تكون البضائع العربية فى موقف أفضل فى مجال التنافس من موقف البضائع المشابهة غير العربية (٢) .

(ح) رفع الرسوم الكمركية عن المنتجات الزراعية العربية فى البلاد العربية وإزالة الصعوبات والتعقيدات فى الاجراءات الكمركية .

وبذلك تقترب البلاد العربية من تكوين وحدة كمركية ، وسيؤدى ذلك قطعاً إلى زيادة التبادل التجارى بينها ، وإن كان الأمر يحتاج إلى مراجعة جديدة لوضع سياسة اقتصادية شاملة متكاملة للبلاد العربية ، وهو الأمر

(١) أنظر اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية الموقعة فى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢) راجع فى ذلك اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانسيت بين دول الجامعة العربية الموقعة فى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ .

الذي شغلت عنه البلاد العربية — على خطورته وأهميته — بقضايا سياسية تافهة في كثير من الأحيان ، ومع ذلك تستغرق الجهد والوقت وتخلق كثيراً من الصعوبات والمشاكل .

على أن حماية الصناعة الوطنية الناشئة وجهة سياسة الاستيراد بعض الشيء . فقد منعت الحكومة استيراد بعض ما يصنع نظيره في العراق ، ووضعت رسوماً مرتفعة على البعض الآخر ليقول استيراد ويرتفع سعره . كما أن هذه الحماية نفسها دفعت المشرع إلى إعفاء بعض المنتجات العراقية من الضرائب المحلية كالقطن واستعاض عنها برسوم^(١) تصدير عالية تبلغ أكثر من ٢٠٪ من ثمنها وقد نتج عن ذلك أن الصناعات العراقية التي تحول تلك المواد الأولية إلى مواد مصنوعة تستفيد من الإعفاء من الرسوم الداخلية لأنه يخفض الأثمان بمقدار ما كان يفرض من رسم ، وتستفيد من فرض رسوم التصدير العالية بأن تحصل على البضاعة بأقل من سعرها في الأسواق الأخرى الخارجية بمقادير الرسوم المفروضة على تصديرها . وما من شك في أن رسوم التصدير هذه تعرقل إلى حد كبير تجارة التصدير العراقية ، بل إن المشرع العراقي سلك في هذا الأمر سبيلاً يخالف السبل المتبعة في البلاد الأخرى لتشجيع الصادرات المحلية بدل وضع القيود عليها .

تطور أسعار المحر:

ازدادت العملة المتداولة في السوق حوالى من ٥٠٠ ملايين دينار معدل التداول سنة ١٩٣٩ ، حتى وصل ٤١٩ مليون دينار سنة ١٩٤٤ ثم انخفض بعد ذلك حتى وصل ٣٢٦ مليون سنة ١٩٤٩ ثم عادت إلى الزيادة بعد ذلك . إن استمرارها في الزيادة أمر تقتضيه اتساع موارد العراق من النفط على وجه الخصوص .

(١) يطلق في العراق على الضرائب السكرية ، وضرائب الانتاج والتداول خطأ كلمة « رسوم »

وقد نتج عن هذه الزيادة في كميات النقود، وعن قلة البضائع أثناء الحرب، وانخفاض قوة شراء النقود ان ارتفعت أسعار الجملة ارتفاعا كبيرا، وسريعا. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحكومة العراقية لم تتخذ الاجراءات والخطوات الكفيلة بتخفيض الأسعار أو تثبيتها على الأقل عند حد معقول، ولا يمنع المضاربات أو حصرها.

وبين الجدول التالي الرقم القياسي العام لأسعار الجملة بالنسبة للمواد التالية:

المنشوجات، الوقود، مواد البناء، المصنوعات الأخرى، التمور والحبوب، اللحوم ومنتجات الألبان، المأكولات والمشروبات، المنتجات الحيوانية والنباتية الأخرى - وذلك باعتبار التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٣٩ من كانون الثاني حتى آخر أغسطس النوحدة القياسية للأسعار (أى ١٠٠٪) .

الرقم القياسي السنة	الرقم القياسي السنة	الرقم القياسي السنة	الرقم القياسي السنة
١٣٧٧	١٩٤٠	١٧٩١	١٩٤١
٥٢٧	١٩٤٧	٣٨٢٦	١٩٤٢
٥٥٧٨	١٩٤٨	٥٩٠	١٩٤٣
٤٦٣٣	١٩٤٩	٥٣٤٢	١٩٤٤
٤٧٥١	١٩٥٠	٤٩٤٣	١٩٤٥
٥٢٠٨	١٩٥١	٤٨١٩	١٩٤٦
٥٣٧٦	١٩٥٢		
٤٤٥٩	١٩٥٣		

وقد كان من نتيجة تنفيذ قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٤٢ لسنة

١٩٤٣ أن مالت أسعار الجملة إلى الانخفاض بسبب التنظيمات الجديدة — وإن لم تكن مستوفاة لتحقيق الغرض منها كما أنها كانت متأخرة أيضا — ونلاحظ أنه رغم ازدياد مقدار النقود المتداولة بعد سنة ١٩٤٣ ، فإن أسعار الجملة انخفضت مع العلم أن كميات البضائع لم يتحسن وضعها ، وظل النقص فيها ظاهراً .

وما من شك في أن قلة الانتاج القومي وعدم العمل على زيادته ، وصرف موارد الدولة في غير مجالات الانتاج — إلا في حدود ضئيلة — وعدم العمل على تقليل كميات النقود المتداولة وزيادة كميات الأموال المعروضة ، وتكوين الادخار الفردي بتحديد الاستهلاك ، كل ذلك وأمثاله — عمل على رفع الأسعار بهذا المقدار الكبير ، مما أرهق أ كثرية المستهلكين لأن الأجور لم ترتفع بنسبة ارتفاع الأسعار ولأن أصحاب الدخول الثابتة (كالموظفين) لم تزد دخولهم إلا قليلاً . وفيما يلي جدول يبين الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للعمال غير الماهرين^(١) في بغداد باعتبار أن سنة ١٩٣٩ سنة قياسية (أى ١٠٠ ٪) .

السنة	الرقم القياسي العام	السنة	الرقم القياسي العام
١٩٤٥	٥٩٠ ر ٣	١٩٤٩	٥٣٩ ر ٨
١٩٤٦	٥٦٦ ر ٧	١٩٥٠	٤٩٠ ر ٨
١٩٤٧	٦٠١ ر ٤٣	١٩٥١	٥٢٢ ر ٩
١٩٤٨	٦٧٣ ر	١٩٥٢	٥٦٤ ر ٣
		١٩٥٣	٤٩٠ ر ٤

(١) وزعت النسبة المئوية لتكاليف المعيشة على الشكل التالي : ٦٠ ٪ منها للاكل و ٩ ٪ . للايجار و ٨ ٪ . للملابس و ٧ ٪ . للوقود والنور و ١٦ ٪ . أشياء أخرى (موزعة على الشكل التالي : ٤٧ ٪ منها للسكاير و ٣٠ ٪ . مقاهي و ١٢ ٪ . صابون و ٨ ٪ . مواصلات و ٣ ٪ . كبريت) وتدل هذه النسب أن أ كثر الدخول ينفق في أشياء منتجة محلياً ، وأن نصيب المواد المصنوعة قليل ، الأمر الذي يحدد كلا من استيراد المواد المصنوعة ، ويحدد مدى الصناعة ومجالها في العراق .

أما الموظفون فقد تراوحت زيادة رواتبهم بين ١٠٠٪ و ٢٠٪ حسب مقدار رواتبهم مما قلل من الاستهلاك العام للبضائع مادام الارتفاع في الأسعار أكثر من ارتفاع الأجور .

الميزان الحسابي :

رغم العجز المستمر في الميزان التجاري فإن الميزان الحسابي أو ميزان المدفوعات خاصة في السنوات الأخيرة كان في صالح العراق . واستزداد كفة العراق ثقلاً في هذا الميزان في المستقبل لسببين : (١) الزيادة المستمرة الكبيرة في إيرادات النفط من حوالى أربعة ملايين دينار فيما سبق سنة ١٩٥٠ إلى أكثر من ٥١ مليون في سنة ١٩٥٣ وقد استتبع ذلك طبعاً زيادة نفقات الشركة في العراق على أعمال الإدارة والاستثمار (٢) . التطور الاقتصادي في العراق الذي يسير نحو زيادة الإنتاج واستحداث الصناعة بسبب قدرته المالية المتزايدة فكثرة الصادرات وتنوعها ، وقلة الاستيرادات ظواهر اقتصادية في طريق التحقيق .

وكمثال لهذه الحقيقة نشير إلى أنه كان في ميزان المدفوعات فصلة قدرها ٨٩ مليون دينار سنة ١٩٥١ — فارتفعت إلى ١٣٦ مليون سنة ١٩٥٢ ، وأصبحت (٢٠) مليون سنة ١٩٥٣ . وهي تزيد بنسبة ٦٦١ بالمائة عن فصلة السنة السابقة (١) .

وفيما يلي جدول للميزان الحسابي بملايين الدنانير :

المادة	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
(١) معاملات شركات النفط في التصدير والاستثمار	٧٥٧	١١٥١	٧٥٧	٧٥٩	١٩٥٣
وانتقال رأس المال					

(١) كان ميزان المقبوضات ١١٥٣٣٦٠٠٠ دينار سنة ١٩٥٢ وميزان المدفوعات ١٠٣٢٨٨٠٠٠ دينار وكان ميزان المقبوضات ١٥٨٨٠٢٠٠٠ دينار سنة ١٩٥٣ وميزان المدفوعات ١٣٨٧٤٥٠٠٠ دينار .

(٢) الأموال والخدمات

التصدير والاستيراد
والسياحة وانتقال الذهب^(١) ١٧٩٦ - ٢٤٩٧ - ١٣٩٢ - ١٩٠٩ - ١٩٠٩
ورؤوس الأموال والتأمين
ونفقات الحكومة

(٣) حركات الأموال الخاصة

واستغلالات البنوك
التجارية في الخارج وقروض
السكك الحديدية والمدفوعات - ٨٩٤ - ١٠٩٢ - ١٩٠٢ - ١٩٠٥ - ١٩٠٤
للمؤسسات الدولية مع
التصحيحات .

(٤) استغلال المصرف الوطني

وشراؤه للسندات . ٨٩٤ ١٠٩٢ ١٩٠٢ - ١٩٠٥ - ١٩٠٤

تجارة الترانسيت

تعرضت تجارة الترانسيت لتطورات خطيرة إلا أنها في مجموعها ومن حيث نتيجتها مالت إلى القلة والضآلة بسبب تعدد طرق نقل البضائع وتحسينها في البلاد المجاورة ، وعلى الخصوص إيران .

فقد كانت طرق إيران بين البحر وداخل البلاد سيئة لا تصلح للنقل ، وكان الأمن فيها مضطربا ، مما جعل طريق تجارتها عبر العراق ، وجعل بغداد مركزاً لها ولتمويلها .

ولم تلبث الأزمات المالية الاقتصادية سنة ١٩٣٠ أن دفعت إيران إلى اتخاذ اجراءات شديدة فأنشأت بعض الصناعات ، وحسنت وضع الطرق الداخلية ،

(١) هذا الخط يشير إلى أن الميزان الحسابي في غير صالح العراق .

وأقامت الموانئ في الجنوب وساد الأمن فترتب على ذلك قلة تجارة الترانسيت عبر العراق . ومع أن الحكومة العراقية عملت على تخفيض القيود خفضت رسوم الترانسيت إلى واحد بالآلاف من الثمن سنة ١٩٣١ بعد أن كان $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{3}$ و $\frac{2}{3}$ بحسب بقاء البضائع في العراق لمدة ستة أشهر وسنة وستين وثلاث سنوات على التوالي كما عقدت اتفاقاً مع سوريا وحاولت الحصول على ميناء حر على البحر الأبيض إلا أن ذلك لم يعد تجارة الترانسيت خلال الأزمة الاقتصادية وبعدها إلى سابق عهدها .

ومع ذلك فقد عادت إلى الانتعاش قليلاً اعتباراً من سنة ١٩٣٣ ثم عاودها انكماش جديد سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ — إلا أنها انتعشت كثيراً خلال الحرب العالمية بعد أن انقطعت مصادر تجهيز البضائع واستيرادها من أوروبا وأمريكا عن طريق البحر الأبيض المتوسط ، وبعد أن انتعشت تجارة تركيا خلال الحرب وانتعش النقل إلى إيران وتركيا وسوريا ولبنان وفلسطين عن طريق خليج البصرة والسكك الحديدية العراقية في استيراد البضائع وتصديرها سواء مع أمريكا أو الهند وقد كان هذا الانتعاش دافعاً لزيادة الرسوم على تجارة الترانسيت من ١ بالآلاف إلى ٣ بالآلاف . إلا أن إيران لم تعد البلد الرئيسي في تجارة الترانسيت العراقية وذلك لاستحداث طرق المواصلات فيها وربط جنوب إيران بشمالها بالسكك الحديدية والطرق البرية تحقيقاً للأغراض العسكرية الحليفة في تجهيز روسيا بالمعدات والذخائر العسكرية القادمة من أمريكا . وهكذا أخذت تجارة إيران وروسيا — خلال الحرب — تستخدم الطرق والسكك الإيرانية . إلا أن تجارة تركيا والبلاد العربية عوضت كثيراً عن النقص في التجارة الإيرانية .

وكان طبيعياً أن تنكمش هذه التجارة من جديد بعد الحرب عندما عادت الأمور إلى وضعها الطبيعي أيام السلم حيث عادت التجارة التركية وتجارة البلاد العربية إلى استخدام موانئها على البحر الأبيض المتوسط لنقل تجارتها .

وقد كان من نتائج ذلك طبعاً ضيق تجارة الترانسيت في العراق (١).
وتدل أرقام تجارة الترانسيت التالية على هذا التطور وهي بآلاف الدنانير

١٩٢٩ — ١٩٢٥	٣٩٧	بآلاف الدنانير
١٩٣٠ — ١٩٣٢	٢١٦١	» »
١٩٣٣ — ١٩٣٩	٢٤٧٦	» »
١٩٤٠ — ١٩٤٥ (٢)	٨٩٠١	» »
١٩٤٦ — ١٩٥١	٢٥٣	» »

ونلاحظ أن تجارة الترانسيت التي وصلت قيمتها إلى ٢٧ مليون دينار سنة ١٩٤٩ ارتفعت إلى ٣٠ — مليون دينار سنة ١٩٥٠ و٧٥ مليون دينار سنة ١٩٥١ و٦٦ مليون سنة ١٩٥٢ و٧٣ مليون سنة ١٩٥٣ .
وأن تحسين طرق المواصلات في العراق وتوحيد مقاييس السكك الحديدية ، وإزالة الصعوبات الكمرية والإعفاء من رسوم الترانسيت والتسريع في عمليات النقل وتخفيض أجوره ، وزيادة طرق مرور البضائع كل ذلك من شأنه أن يحسن هذه التجارة التي تعتبر أحد العناصر المهمة في الميزان الحسابي وإن كانت لا تعتبر شيئاً يذكر في موارد الخزينة .

إن طول المسافة البحرية عن طريق البحر الأحمر ورسوم العبور من

(١) إن قلة الطرق في العراق ورداءتها بصورة عامة ، وضآلة الخدمات التي تستطيع السكك الحديدية أن تؤديها بسبب قدمها وقلة شاحناتها وقطاراتها فضلاً عن الخط المنفرد وتنوع الخطوط بين المتري والعريض ، كل ذلك من شأنه أن يحدد بدوره تجارة الترانسيت خاصة بعد ازدياد الانتاج في العراق وازدحام السكك الحديدية بالبضائع العراقية لنقلها بين مختلف المدن العراقية أو لتصديرها . فلم يبق الا مجال قليل لبضائع الترانسيت ولكن سياسة انشاء الطرق الجيدة الحديثة وتحسين خدمات السكك الحديدية قد تساعد على بقاء تجارة الترانسيت في حدودها الحالية ، بل قد تؤدي إلى زيادتها .

(٢) كانت سنة ١٩٤٤ سنة قياسية في قيمة تجارة الترانسيت إذ بلغت ١٣٦ مليون دينار منها ١٠١ مليون قيمة التبوغ التركية المارة بالعراق الى أمريكا .

قناة السويس قد يكونا حافزا لنقل التجارة عن طريق العراق إلى إيران والأفغان ومن هذه البلاد لو حصلت التجارة على مزايا تفضل الخط البحري من حيث الزمن والنفقات ،

وضع التجارة في الاقتصاد الوطني

مر بنا عدد الذين يزاولون الأعمال التجارية في العراق ، عدا الذين يزاولون أعمال النقل ، وواضح أن هذا العدد كبير بالنسبة إلى عدد السكان ووضعهم . ففي الجبال ، وفي الأهوار ، وفي البدارى يقل عدد هؤلاء كثيرا بالنظر لوضع تلك المناطق وسكانها . وكذلك يقل العدد في الأرياف والقرى . ومن هذا يستبان زيادة الذين يزاولون التجارة بالقياس إلى عدد السكان في المدن والقصبات . ونرى أن ذلك طبيعي .

فالبلاد المتخلفة اقتصادياً في ميدان الصناعة تعتبر التجارة هي الصورة الأولى — أو الثانية إذا كانت البلد زراعية في طبيعتها — للنشاط الاقتصادي . ولذلك يزداد عدد الذين يزاولون التجارة فيها لتخلف وجود مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي . فالتقدم الاقتصادي يوجد أوراقاً مالية — سندات وأسهماً — ويكون لها سوق ومضاربات . وإذا كان التعاطى بالأوراق التجارية يعتبر عملاً تجارياً من الناحية القانونية ، إلا أنها من ناحية الواقع نتيجة للتقدم الاقتصادي وللإثمان . والتقدم الصناعي يوجد ادخاراً فردياً يتجمع في ميدان الصناعة ، ويوجد أعمالاً واختصاصات في حقل الصناعة والصناعات المكملة لها كالنقل والتأمين والمواد الأولية والتعدين والقوة الكهربائية . وهذه المجالات الاقتصادية كلها تبدو ضيقة في البلاد المتخلفة .

ومن هنا كان الانتعاش الاقتصادي في البلاد المتأخرة يقوم بالدرجة الأولى على الانتعاش التجاري ، وحركة الأموال ، وسرعة انتقالها بين الأيدي المختلفة المتاجرة أو المستهلكة . وإذا ران على التجارة كساد في البلاد المتأخرة

عانت جميع مرافق الحياة كساداً . وقد حدث أن أبطأت العمليات التجارية في مصر عقب الثورة وضاق مجال الاستيراد والتصدير نتيجة لأسباب واعتبارات مختلفة مما أدى إلى ضيق اقتصادي ملموس مع أن مصر تقدمت كثيراً في مجال الصناعة ، إلا أن عمليات التجارة فيها مازالت الميدان الفسيح للمتكسبين .

ولكن لا يجب أن يفهم أحد من ذلك أن البلاد المتقدمة اقتصادياً تنكمش فيها العمليات التجارية ، بل بالعكس فإن اتساع الصناعة يرافقه اتساع في التجارة لاستهلاك البضائع ولكن التجارة عندئذ تتطلب انصرافاً تاماً في حين أن التجارة في البلاد المتخلفة يزيد عن مزاويلها عن الحاجة كثيراً فتكون « البطالة الجزئية »^(١) بينهم كبيرة .

وقد حدث في العراق تقييد للاستيراد والتصدير في السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥٠ فتسبب عن ذلك أزمة شديدة في الداخل ، وكساد وبطالة واسعة .

ومن هنا نستنتج أن إطلاق الاستيراد فيه فائدة اقتصادية كبيرة مادام الوضع المالي جيداً ، ورصيد العراق في العملات الأجنبية كبيراً ، وميزان العراق الحسابي في صالح العراق .

وما من شك أخيراً في أن المجالات الجديدة في الصناعة والمشاريع العمرانية والزراعة ستمتص عدداً كبيراً من « العاطلين جزئياً » من بين مزاوى التجارة .

الفصل الخامس

النظام النقدي في العراق^(١)

عملة العراق في العهد العثماني :

لما كان العراق أحد أقطار الامبراطورية العثمانية ، كانت عملتها عملته . وكانت الليرة العثمانية الذهبية المساوية لمائة قرش ، هي الوحدة النقدية ابتداء من سنة ١٨٨٠ م ، وكانت تتبع قبل ذلك قاعدة النقد المزدوج — الذهب والفضة .

ولم يتغير أساس العملة خلال الحرب العالمية الأولى فاحتفظ بأساسه الذهبي ولكن الوحدة النقدية تغيرت فأصبحت القرش بدل الليرة ، وذلك في سنة ١٩١٦ .

وبالنظر لحاجة الدولة خلال الحرب إلى النقود ، وامتناع البنك العثماني^(٢) عن إقراض الحكومة فقد أصدرت أوراقا نقدية سنة ١٩١٥ ، وضع في مقابلها ذهب في بنكي الرايخ والنمسا والمجر بشكل قرض من المصرفين المذكورين وتعهدت الحكومة العثمانية بدفع ما يقابل الأوراق النقدية (وقد صدر منها أكثر من خمسة ملايين ليرة) بالذهب بعد الصلاح بستة أشهر . ثم أعقب هذا الإصدار ستة إصدارات من الأوراق النقدية مضمونة بسندات على الخزينة الألمانية . وقد هبطت قيمتها كثيراً . وكانت الحكومة تضطر الناس على التعامل بها وأخذها كالليرة الذهبية . وإن كانت أسعارها استمرت

(١) راجع في كتابنا « النظام النقدي في العراق » (القاهرة ١٩٤٦) تفصيل ذلك .

(٢) وهو بنك إنكليزي يملك أسهمه إنكليز وفرنسيون . وكان بمثابة بنك الدولة . وهو الذي كان يحتكر إصدار الأوراق النقدية .

في التدهور لكثرتها من ناحية ولا اتجاه الحرب في غير مصلحة ألمانيا وحلفائها من ناحية أخرى .

عملة العراق أثناء الاحتلال البريطاني :

وباحتلال الانكليز للعراق أدخلوا العملة الهندية ، ووحدها الروبية التي حددت قيمتها بموجب قانون الأوراق النقدية لسنة ١٩١٠ (Paper Currency Act 1910) بأن لا تزيد عن شلن واحد وأربعة بنسات ولا تقل عن شلن و ٣/٤ بنس .

أما غطاء العملة الهندية فقد أصبح ابتداء من ١٨٩٣ — الأوراق الأجنبية الذهبية — وكانت قاعدة النقد قبل ذلك قاعدة الفضة — وقد كانت حكومة الهند تعطي حوالات ذهبية على لندن لقاء الروبيات .

وقد تبعت الهند انكساراً خلال الحرب العظمى في إيقاف صرف الذهب . وبالنظر لما في الروبية من معدن الفضة فقد ارتفع سعرها خلال الحرب فأصبح الباون يساوي ١١ روبية سنة ١٩١٩ (وكان في التسعير السابق ١٥ روبية) ثم عاد سعر الروبية إلى ما يقرب ما كان عليه قبل الحرب .

ولما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تبعتها الهند أيضاً وأصبح نظامها النقدي قائماً على الصرف بالباون الاسترليني .

وهكذا كان ما يشمل الهند من تطورات في نقدها يشمل العراق . وكان التحويل يقوم على نفس أساس التحويل بين الهند ولندن .

أصرار العملة الوطنية :

وفي سنة ١٩٣١ صدر قانون يقضى بإصدار عملة وطنية وكان اتجاه الغرف التجارية والرأى العام إلى اتخاذ الذهب أساساً لها ، إلا أنه نظراً للصعوبات التي يثيرها اتخاذ هذا الأساس للعملة ، جعل أساس العملة الجديدة الأوراق الأجنبية المضمونة بالذهب .

واختير الدينار وحدة العملة وذكر في القانون الأول أنه يساوي ٧٥٣٢٢٣ و٧ غراما من الذهب وهو نفس وزن الباون البريطاني الذهب ، واختير الفلوس الوحدة الصغرى للعملة ويساوي الدينار ١٠٠٠ فلوس ، ولكن خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ أدى إلى تأجيل الاصدار ثلاث مرات من أول نيسان ١٩٣١ إلى أول نيسان ١٩٣٢ ولتغيير أساس الدينار الذي كان يساوي مقداراً معيناً من الذهب فرفع ذلك من القانون واكتفى بتقسيمه إلى ١٠٠٠ فلوس وانه يساوي باونا استرلينيا .

وتقوم على اصدار العملة «لجنة للعملة» مقرها لندن ، وتتكون من خمسة أعضاء — اثنان تعينهما الحكومة العراقية واثنان يعينهما البنوك الثلاثة التي تزاول عملها المصرفي في العراق — وهي البنك الشرقي والبنك العثماني والبنك الشاهي — وواحد يعينه بنك انكلترا ، ومهمتها إلى جانب اصدار العملة القيام بمراقبتها وتنشيتها وتحويلها واستغلال غطاءها الذي يتكون من باونات استرلينية ، عن طريق شراء سندات استرلينية بريطانية وغير بريطانية . وقد قامت اللجنة بتهية الدنانير ، وباصدارها للتداول لقاء الروبيات التي كانت تتسلمها في العراق بحسب سعرها الرسمي ثم تسلمها إلى البنوك في بومباي وتستبدل بها باونات استرلينية تحول إليها في لندن تستثمرها في سندات طويلة الأجل ومتوسطة على الأغلب .

وقد ألزم القانون أن تكون العملة العراقية مضمونة ١٠٠٪ . فلا تصدر نقود عراقية في التداول دون أن يكون لها ما يقابلها لدى اللجنة في الباونات وكانت عملية اصدار النقود وسحبها من التداول سهلة . فإذا أصبح العراق دائناً للخارج تسلمت اللجنة الدين بالباونات وأصدرت لقاءه دنانير في العراق . فإذا استلم وكيل اللجنة في العراق دنانير ، دفعت اللجنة ما يقابلها من الباونات . في لندن . وهكذا يزداد المتداول أو يقل بحركة التحويل بين بغداد ولندن . كانت قاعدة العملة العراقية هي قاعدة الصرف بالباون الاسترليني . وإذا كانت سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية قد أثرت على مركز الباون

إلا أنه مع ذلك ظل قوياً وظل عملة دولية. ومن ثم فلم يكن هناك صعوبات في تبديل الدينار العراقي بأية عملة أجنبية ، مادام الباون الاسترليني قابلاً للتحويل إليها .

وكان على اللجنة إلى جانب إصدار الأوراق النقدية والمسكوكات أن تقوم باستثمار موجودات اللجنة في سندات الدول التي يمكن تحويل عملتها بالذهب مباشرة أو باليرة الانكليزية (الاسترليني) أو بسندات مضمونة من قبل حكوماتها . ولكن اللجنة عملياً لم تستثمر موجوداتها إلا بسندات مقومة بالاسترليني .

وكانت اللجنة مستقلة تماماً في أعمالها الفنية المتصلة بإصدار العملة واستغلال الرصيد الخ .. إلا أننا نقرر بعد ذلك أن مقدار العملة ليس من عمل اللجنة ولا من عمله الحكومة لأن نظام العملة يجعل الكمية تتصل بمقدار ما يدخل إلى العراق أو ما يخرج منه في الميزان الحسابي . وينتج عن ذلك أن الحكومة لا تستطيع تضخيم العملة مهما كانت حاجتها وظروفها . وكل زيادة في العملة المتداولة تقوم بها الحكومة هي أن تسلم مبالغ القروض التي تعقدها في الخارج إلى اللجنة لتستلم ما يقابلها من العملة العراقية في بغداد .

المتداول والاحتياطي — الفطاء :

بدأت العملة بمتداول متواضع مقدار ٥٠٠.٠٨٦ و ٢ دينار في سنة ١٩٣٣ ، وظل يتزايد حتى بلغ في حزيران (يونيه) ١٩٣٩ حوالي ٤٠٠.٠٨٨ و ٤ دينار واحتياطي — أو رصيد عملة — بدأ بمليوني و ٣٠٠ ألف دينار وبلغ ٤٠٠.٥٦٩ و ٤ دينار في حزيران (يونيه) ١٩٣٩

ومنذ سنة ١٩٤٠ بدأ المتداول يزداد بكثرة فقد كان ستة ملايين في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٠ فأصبح حوالي ٨ ملايين في حزيران (يونيه) ١٩٤١ ثم بدأ يقفز بسرعة حتى أصبح ٤٠٠.٥٩١ و ٤ في حزيران سنة ١٩٤٥ وبلغ

الاحتياطي في نفس التاريخ ٤٣٦٩٤٠٠٠ دينار . وقد حدثت تلك الزيادة الكبيرة والسريعة بسبب النفقات العسكرية التي انفقتها بريطانيا وحلفائها في العراق خلال الحرب مقابل الخدمات التي حصلت عليها محلياً وأثمان الأموال التي استهلكتها قواتها . وقد ترتب على ذلك ارتفاع الأسعار بسرعة وبدرجة كبيرة ، وقلة البضائع والتزام عليها . وقد كانت سهولة الكسب أثناء الحرب وكثرة مجال العمل تقلل من خطورة ارتفاع الأسعار إلى حد بعيد ما دامت دخول عدد كبير من الناس أصبحت تتناسب مع ارتفاع الأسعار . إلا أن نتائج ذلك ظهرت بعدئذ حين قلت فرص العمل والكسب أن أخذ الناس يشعرون بثقل وطأة تلك الأسعار التي اكتوى بنارها أكثرهم ، باستثناء طبقة صغيرة لم تتأثر دخولهم بسبب التطور الاقتصادي الجديد .

فقد وصلت نسبة ارتفاع أسعار الجملة في بغداد سنة ١٩٢٥ أكثر من ٧٣٠٪. إذا أخذت سنة ١٩٣٩ أساساً للمقارنة .

ولم يحدث خلال الحرب تطور اقتصادي اتجى يذكر في العراق إلا أنه بانتهاء الحرب وسهولة الاستيراد — نسبياً — بدأت التشبثات بالأعمال الاقتصادية المشمرة ، سواء كانت فردية أو حكومية .

ولم يتغير شيء من نظام العملة في العراق خلال الحرب إلا أنه تكون رصيد استرليني ضخيم للعراق في لندن . وقد جمدت الحكومة البريطانية هذا الرصيد بعد الحرب كما جمدت الارصدة الاسترلينية للبلاد الأخرى كالعهد ومصر . وكان من نتيجة التجميد أنه لم يعد بالامكان التصرف بالارصدة الاسترلينية — وهي ملك صرف للعراقيين أو للجنة العملة — إلا في الحدود التي وافقت عليها بريطانيا . وكانت هذه النتيجة إحدى مساوئ نظام اصدار العملة في العراق . إذ من المحتمل دائماً أن تتخذ الحكومة البريطانية اجراء يجمد غطاء العملة أو الارصدة العراقية الأخرى المستقلة في لندن .

الأرصدة الأسترلينية :

وقد دخلت الحكومتان العراقية والبريطانية في مفاوضات لحل مشكلة الأرصدة الأسترلينية فتوصلتا سنة ١٩٤٧ إلى عقد اتفاق لمدة خمس سنوات وقد نص الاتفاق على ما يأتي :

١ - ثبتت الأرصدة الأسترلينية عند توقيع الاتفاقية في ١٤/٧/١٩٤٧ بمبلغ ٥٧٩ مليون باون أسترليني . وقسم هذا الرصيد إلى قسمين أطلق على أحدهما حساب رقم (١) وعلى الآخر حساب رقم (٢) . والحساب رقم (١) يمثل المبالغ المطلقة الحرة من الأرصدة . ويمثل الحساب رقم (٢) المبالغ المجمدة .

٢ - شمل الحساب رقم (١) المبالغ المطلقة التالية :

(١) - (١٥) مليون باون تدفع على أقساط سنوية لا تتجاوز أربعة ملايين باون لكل من السنتين الأوليتين للاتفاق و٢٣٣٣٣٣٣ باون لكل من السنوات الثلاث الباقية من مدة الاتفاقية .

(ب) - خمسة ملايين دينار كاعتماد خاص يسهل على الحكومة العراقية الانتقال إلى الظروف الجديدة .

(ج) - مليون دينار ، كرصيد تشغيل يتلافى به النقص الموقت في وسائل الدفع .

(د) - مبالغ أخرى مختلفة ليدفع بها العراق التزاماته المختلفة ومن أهمها القروض التي أخذتها الحكومة من شركات النفط ، وسداد دين ميناء البصرة وتنفيذ الالتزامات المالية المعقودة قبل ١٥/٧/١٩٤٧ ، وما يقابل بدل المخلفات العسكرية البريطانية التي تشتريها الحكومة العراقية أو الأهليون .

(هـ) اعتبر للسندات ربح ثابت مقداره نصف في المائة ولو كانت أرباح السندات أكثر من ذلك ويدخل هذا النصف في الرصيد الحر أى حسابي رقم (١)، أما الباقي من أرباحها الحقيقية الأخرى فقد جمدت، ودخلت في حساب رقم (٢).

٣ - يدخل في حساب رقم (١) كل ما تحصل عليه الحكومة العراقية أو لجنة العملة أو المصارف العاملة في العراق بعد ١٥/٧/١٩٤٧ من الأسترليني نتيجة للمعاملات الجارية.

٤ - لا تخضع مبالغ حساب رقم (١) لأى قيد عند الاستعمال لسداد « المعاملات الجارية » في منطقة أى عملة، أو للقيام بأى دفع ضمن المنطقة الأسترلينية.

ولكن عدل حكم هذه القواعد بعد ذلك عندما أعلنت بريطانيا في ٢٠/٨/١٩٤٧ وقف صرف الأسترليني مما ترتب عليه تقييد حرية تحويل الأرصدة المحررة والمقبوضات الجديدة في « المعاملات الجارية » إلى العملات النادرة. إذ اتفقت الحكومتان باتفاق ملحق على مبلغ ثابت يمكن سحبه من حساب رقم (١) لغرض المعاملات الجارية مع مناطق العملات النادرة. وقد جدد هذا الاتفاق الملحق بتحديد مبالغ سنوية من العملات النادرة. إلا أن ذلك عدل مرة أخرى سنة ١٩٥٢، بأن أصبحت الحكومة العراقية تحصل على كل حاجتها الضرورية من « العملات الصعبة » بدون تحديد مقدارها.

وقد تطورت الأرصدة في مجموعها، وفي قسمها المحررين الزيادة والنقص فقد زادت الأرصدة فوصلت حدها الأعلى وهو ٥٩٨ مليون باون في نهاية تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٧ منها ١٤٥ مليون باون محررة. ثم عادت إلى الانخفاض خاصة خلال سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ حيث وصلت في نهاية سنة ١٩٤٩ إلى ٤٣٢ مليون باون بسبب عدة عوامل منها (١) سوء المواسم الزراعية للسنتين المذكورتين مما أدى إلى قلة التصدير بسبب ذلك (٢) قلة

صادرات النفط بعد قطع خط أنابيب حيفا . (٣) نفقات الحرب ضد إسرائيل
(٤) تهريب جزء كبير من بدلات تجارة التصدير كما أن المبالغ المطلوبة
لتمويل تجارة الاستيراد تضخمت كثيراً واتخذت وسيلة أخرى للاحتيال
لغرض تهريب النقود خاصة من قبل اليهود وأنصار اليهود وأشباههم لتهريب
أموالهم من العراق . (٥) كثرة الاستيرادات .

ولكن السنوات التي تعاقبت بعد ذلك زادت فيها الأرصدة الأسترلينية
زيادة ملحوظة بسبب إختلاف ظروف التصدير وزيادة النفط المصدر الخ .

تعديل الاتفاقية :

وفي سنة ١٩٥٠ أدخلت التعديلات التالية على الاتفاقية :

١ — أطلق مبلغ مليون باون لغرض زيادة رصيد التشغيل الخاص
بالمصرف الوطني فبلغ أربعة ملايين دينار .

٢ — أطلق المجدد من فوائد سندات الاستثمار والبالغة ٣٠٠ ١٤٣ ٢ باون
كما اعتبرت كل الفوائد الجديدة منذ سنة ١٩٥٠ من الحساب رقم (١) .

٣ — إعتبار الحد الأدنى الخاص بالمصرف الوطني ستة ملايين باون
وإطلاق مبلغ لا يتجاوز مجموعه ستة ملايين باون على أقساط يبلغ كل قسط
منها مليون باون كلما انخفض الحساب المذكور عن الحد الأدنى المحدد .

٤ — تجهيز العراق بكل ما يحتاجه من العملات النادرة للضرورة من
الاستيرادات ومن المدفوعات الأخرى .

وفي سنة ١٩٥٢ أطلقت كل الأرصدة الأسترلينية التي كانت باقية في حساب
رقم (٢) إذ لم يبق مبرر لوجود هذا الحساب خاصة بعد أن أصبحت موارد
العراق السنوية من الأسترليني تفيض كثيراً عن حاجته منها ولذلك لم
يبق ثمة سبب مالي للابقاء على حساب رقم (٢) .

تسريع قانونه المصرف الوطني :

منذ سنة ١٩٢٢ كان البحث يدور حول إنشاء مثل هذا المصرف في العراق ولكن كان الاختلاف حول الأسس التي تقوم عليها العملة ، واضطراب شؤون العملة في العالم عقب الحرب العالمية الأولى من العوامل التي أجلت تنفيذ الفكرة قليلا ، ثم تغلبت فكرة إصدار عملة وطنية ، عن طريق لجنة في لندن بدل إستحداث مصرف مركزي يقوم بإصدارها . واعتبر ذلك الاجراء موقتا وتنتهي مهمة اللجنة « عندما يؤسس بقانون مصرف أهلي عراقي أو أى مصرف آخر له إمتياز خاص بإصدار الأوراق النقدية في العراق » (مادة ٢٤ من قانون العملة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١) .

وقد ترتب على اشتعال نار الحرب العالمية الثانية أن أجلت فكرة المصرف الوطني إلى أن صدر القانون الخاص رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ في ١٩٤٧/٧/٢٠ ، وقد نفذ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٩ ومهمته وواجباته « إدارة العملة وتأمين استقرارها وخدمة مالية الدولة وتسهيل التباديات الداخلية والخارجية وترويج وتسهيل الاعتماد لصالح التجارة والصناعة والزراعة بصورة عامة » (مادة ٤ - فقرة أ) .

ولتأمين هذه الأغراض عددت الفقرة الواجبات التالية التي يقوم بها المصرف بحسب الحاجة وإرادة ملكية :

- ١ - إصدار العملة وإدارتها والقيام بالأعمال الناشئة عن ذلك .
- ٢ - القيام بالأعمال الناجمة عن الاتفاقيات الدولية ولا سيما اتفاقيات - برتن وودز .
- ٣ - القيام بالأعمال المتعلقة بمراقبة المصارف وتنسيق أعمالها .
- ٤ - القيام بالأعمال الناجمة عن مراقبه التحويل الخارجي .
- ٥ - حفظ حسابات الحكومة بما فيها الدوائر شبه الحكومية على اختلاف أنواعها .

٦ - معاملات القروض الحكومية وشبه الحكومية على اختلاف أنواعها .

٧ - الأعمال الأخرى التي يتقرر القيام بها من وقت لآخر .

وقد صدرت الإرادة الملكية أولاً بتنفيذ الفقرات ١ و ٢ و ٤ السابقة ، ثم الفقرة ٣ بصدر قانون مراقبة المصارف ثم إجراء معاملات القروض الحكومية في الخارج أو بواسطة المصرف في الداخل .

وكان قانون العملة - كما مر - قد ألغى المقابل الذهبي للدينار من القانون عند خروج إنكلترا عن قاعدة الذهب . واستمر الحال كذلك إلى تموز (يولييه) ١٩٤٧ ، حيث عدل قانون العملة فاعيد تقويم الدينار بالذهب على أساس ١٣٤٨١٣٥ و ٣ غراما من الذهب الخالص للدينار . وكان ذلك استجابة لتقويم العملات بالذهب بموجب اتفاقيات النقد الدولي في برتن وودز . وقد أعطى قانون المصرف الوطني للمصرف حق الخيار في إصدار العملة العراقية على أساس القاعدة الذهبية أو على أساس الأوراق الأجنبية الذهبية ، أو على قاعدة الصرف بالعملات الأجنبية . فاختار المصرف الطريقة الأخيرة ، واختار العملة الاسترلينية من العملات الأجنبية ، وهذا مطابق لما كانت تسير عليه لجنة العملة .

ولكن تخفيض بريطانيا لقيمة الباون مقوماً بالذهب حمل الحكومة العراقية على إصدار مرسوم بتخفيض قيمة الدينار العراقي بنفس النسبة فأصبح ٢٥٤٨٨٢٨ و ٢ غراما من الذهب (أى بتخفيض ٤٠ ٪ من قيمته) .

وقد نقلت لجنة العملة موجوداتها إلى بنك إنكلترا نتيجة إختياره من قبل المصرف الوطني ليكون وكيله في لندن ومنذ ١٩٤٩/٧/١ زاول المصرف مهمة إصدار العملة ، فتغيرت أشكال بعض الأوراق النقدية بعض الشيء وإن لم تتغير قطع العملة المختلفة الورقية والمعدنية .

اداره المصرف الوطني :

حددت المادة الخامسة من القانون « رأس مال المصرف بخمسة ملايين

دينار يدفع النصف عند تشكيل المصرف ويعتبر الباقي احتياطيا مضمونا من قبل الخزينة العراقية » وقد دفعت الحكومة المليونان ونصف المليون دينار من رأس المال .

ويشرف على المصرف مجلس إدارة مستقل في شؤونه المالية والإدارية ، وله شخصية حكومية تتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة ويتكون المجلس من تسعة أعضاء بما فيهم المحافظ العام ، ويعينون جميعا بقرار من مجلس الوزراء ، على أن يكون أحد الأعضاء ممن لهم خبرة عملية في الأمور المالية والتجارية ، والثاني في الأمور الزراعية ، والثالث في الأمور الصيرفية . ويتم تعيينهم باختيار واحد من ثلاثة تقدم أسماءهم الغرف التجارية والزراعية والمصارف المأذونة في العراق والتي لا يقل رأس مالها المدفوع عن ربع مليون دينار .

وللمصرف أن يقوم بالتسليف إلى الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية على أن « لا تتجاوز مجموع المبالغ المسلفة مباشرة وبصورة وقفية إلى الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية عن نصف رأس مال المصرف والمبالغ الاحتياطية إن وجدت أو عن عشر مجموع الميزانية الاعتيادية للحكومة أو المؤسسات شبه الحكومية خلال السنة أيهما الأكثر » .

وأوجبت المادة الثانية على المصرف أن « يدفع صافي الأرباح إلى خزينة الدولة بعد استقطاع ٢٥ ٪ سنويا من الأرباح الناجمة بقيد في حساب احتياطي حتى يصبح مجموع مبالغه مليونان ونصف مليون دينار . ولا يجوز استقطاع أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ دينار لهذا الغرض في السنة الواحدة » .

قانونه مراقبة التحويل الخارجي :

صدر قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم ٧١ لسنة ١٩٤١ وصدر له عدة تعديلات بعد ذلك . وكان الغرض منه تقييد التعامل مع غير المنطقة الاسترلينية فيما يتعلق بتصدير أو استيراد العملات الأجنبية . كما وضعت القيود على نقل أية عملة من العملات أو الذهب من العراق وإليه ، وعلى

تصدير البضائع إلى غير منطقة الاسترليني . ويرجع سبب هذه القيود إلى تقييد التعامل مع المنطقة الاسترلينية وتحديد التصرف بالعملات غير الاسترلينية .

وكانت « لجنة مراقبة التحويل الخارجى تشرف على تطبيق القانون ، وقد عرف القانون التحويل الخارجى الذى وضع تحت الرقابة أنه « أية عملة أو حوالة أو كميالة أو اعتماد أو رصيد حساب مما يكون واجب الدفع بعملة غير العملة العراقية والعملة الاسترلينية أو أية عملة أخرى من عملات منطقة الاسترليني يعلن عنها وزير المالية من وقت لآخر » (مادة أول فقرة ٢) وحرّم على أى شخص « أن يشتري أو يبيع أو يقترض أو يهب أو يتهب » « شيئاً من ذلك » أو يقوم بأية معاملة أخرى بشأنه إلا من أو إلى شخص مجاز من قبل وزير المالية ، (مادة ٣ ف ١) والشخص المجاز هو « المخول من قبل وزير المالية بالتعاطى بالتحويل الخارجى » .

وتتبع السندات والأسهم فى حكمها حكم الكمبيالات والعملات .
وقد اشترط لمنح التحويل الخارجى :

١ - اجازة من لجنة مراقبة التحويل الخارجى سابقة على الاعطاء .

٢ - أن تتحقق إحدى الأغراض التالية :

(أ) احتياجات التجارة أو عمل يتعاطى به فى العراق .

(ب) لانجاز مقابلة معقودة قبل تنفيذ القانون .

(ح) لابقاء نفقات السفر أو النفقات الشخصية الأخرى .

وقد منع القانون التصدير إلى غير المنطقة الاسترلينية إلا إذا اقتنعت اللجنة أن ثمن البضاعة سيدفع بمقتضى الشروط التى وضعتها وأنها ستعود إلى العراق بشكل مفيد .

ولما تأسس المصرف الوطنى عهد إليه أمر مراقبة التحويل الخارجى .

ولذلك كان لابد من تعديل القانون فصدر « قانون مراقبة التحويل الخارجى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ » الذى ألغى القانون السابق وأناط بمجلس إدارة المصرف الوطنى الاشراف على مراقبة التحويل الخارجى .

وقد عرف القانون التحويل الخارجى بأنه « أية عملة أو حوالة أو كميالة أو اعتماد أو رصيد حساب مما يكون واجب الدفع بعملة غير العملة العراقية » ويلاحظ اختلاف النص الجديد عن النص القديم فى أن الجديد اعتبر كافة العملات بما فيها الباون الاسترلىنى عملة أجنبية ، رغم أن العراق عضو فى الكتلة الاسترلينية . فخفضت كافة المدفوعات إلى إذن خاص . فى حين أن النص القديم كان يضع عملات المنطقة الاسترلينية على قدم المساواة مع العملة العراقية ، وعرف الشخص المجاز بأنه الشخص المخول من قبل المجلس بالتعاطى بالتحويل الخارجى — وكان فى السابق يجاز من قبل وزير المالية . وقد احتفظ القانون بقاعدة منع أى شخص من تصدير أية بضاعة إلى أية منطقة خارجة عن العراق ما لم يقنع المجلس بأن ثمن البضاعة سيعود إلى العراق بشكل مفيد . ومنع تأخير بيع البضاعة المصدرة مدة غير معقولة ، أو عدم دفع ثمن البضاعة عند بيعها وعندئذ له أن يأمر ببيع البضاعة لحساب صاحبها وتأمين إعادة ثمنها إلى العراق .

وتطبيق قواعد مراقبة التحويل الخارجى فيما يتعلق بالمدفوعات المنظورة عن طريق تنظيم الاستيراد باجازات ، فيمنح مجلس إدارة المصرف الوطنى العملات الأجنبية بمجرد تقديم نسخة من اجازة الاستيراد . وفى بعض الحالات يجوز الاستيراد بدون تحويل .

أما الرقابة فيما يتعلق بالمقبوضات فإن سلطات المراقبة تلزم المصدرين بتوقيع تعهدات خاصة تضمن تسليمهم ما يستلمونه من ثمن البضائع المصدرة بعملة البلد المصدرة إليه أو بالاسترلىنى .

وكذلك تخضع المدفوعات غير المنظورة كاتقال رؤوس الأموال إلى

اجازة خاصة . وتعطى سلطات التحويل الخارجى للأجانب المقيمين فى العراق مبالغ لأغراض الاعالة والسفر وكذلك تدرس كل حالة بمفردها فيما يتعلق بطلبات العراقيين أو غير العراقيين للعملات الأجنبية .

وقد تم عن طريق مراقبة التحويل الخارجى ، وأجازات الاستيراد تنظيم تجارة الاستيراد والتصدير إلى حد ، وتنظيم وضع العملات الأجنبية والاسترلينية ، مثال ذلك أن المستوردات والنفقات بالعملات الأجنبية زادت فى سنة ١٩٤٨ إلى حد أصبحت الموجودات الاسترلينية معرضة للنقص الخطر فاصدرت الحكومة بيانات جديدة قيدت فيها الاستيراد من بلاد العملة السهلة أو الصعبة إلى حد بعيد بحيث أمكن ضبط تسرب الأرصدة وخروجها . وقد ألغيت كثير من تلك القيود منذ ١٩٥٠ بتزايد الأرصدة فى الخارج وبتحسن وضع الصادرات العراقية وزيادة عوائد النفط .

قانون مراقبة المصارف :

بعد أن بدأ المصرف الوطنى يزاول أعماله كان من الضرورى إيجاد اشراف له على المؤسسات المصرفية فى العراق ليستطيع القيام بوظائفه وهكذا صدر قانون مراقبة المصارف رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٠ الذى ألغى قانون مراقبة المصارف رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ وتعديلاته إذ لم يعد يلائم التطور الذى حدث باستحداث المصرف الوطنى .

وقد اشترط القانون أخذ أجازة من المصرف الوطنى لمن يتعاطى الصرافة فى العراق سواء كان فرداً أو مؤسسة . وان تؤخذ اجازة مستقلة لكل فرع من فروع المؤسسة .

وقسم القانون متعاطى الصيرفة إلى قسمين :

١ - المصرف - وهى الشركة المحدودة التى يجب أن لا يقل رأس مالها

المدفوع في العراق عن ٢٥٠.٠٠٠ دينار سواء أسس المصرف في العراق أو كان فرعاً لمصرف مؤسس في الخارج ، وتعتبر الفروع والمركز واحداً لغرض تطبيق القانون . إلا أنه لا يجوز تأسيس مصرف في العراق إذا كان رأس ماله جميعاً أو أكثر من نصفه مملوكاً لدولة أجنبية أو رعايا دولة أجنبية إلا على أساس المقابلة بالمثل . كما أنه لا يجوز في كل الأحوال للمصرف أن يستثمر أى جزء من موجوداته في أسهم أو سندات صناعية أو زراعية أو عقارية عائدة لحكومات أجنبية أو شركات مؤسسة خارج العراق أو لأشخاص غير المقيمين فيه . كما لا يجوز له ممارسة التجارة بالمفرد أو بالجملة بما فيها الاستيراد والتصدير سواء أكان ذلك على حسابه أو عن طريق العمولة ، إلا بموافقة المصرف الوطني ، وعندئذ فلا يجوز أن يستعمل رأس ماله الصيرفي للأعمال التجارية . وكذلك لا يجوز له امتلاك الأموال غير المنقولة إلا ما اتصل بعمله أو سكنى موظفيه .

٢ - الصيرفي : وهو الشخص أو الشركة التي تتعاطى الصيرفة . وتشترط الإجازة السابقة على تعاطى الصيرفة أيضاً . وحدد رأس مال الصيرفي المدفوع في العراق بما يأتي :

في بغداد	١٢,٠٠٠	دينار
في البصرة	١٠,٠٠٠	"
في الموصل	٧,٠٠٠	"
في الأماكن الأخرى	٣,٠٠٠	"

وذلك بسبب اختلاف الوضع الاقتصادي للبدن .

الودائع ورأس المال والأهتياطي والقروض :

فرق القانون بين الواجبات الملقاة على المصرف والصيرفي ، تبعاً للفرقة التي وضعها لرأس مال كل منهما .

فقد ألزم المصرف بأن لا تتجاوز مجموع المبالغ المودعة الثابتة أو الجارية

ستة عشر ضعفا لمجموع رأس المال والمبالغ الإحتياطية . أما الصيرفي فالمقدار المسموح به لا يتجاوز سبعة أضعاف رأس المال . وفي حالة زيادة الودائع عن هذه النسب فإما أن تودع جميع الزيادة في المصرف الوطني ، أو أن يزداد رأس المال بنسبة زيادة الودائع .

ومع ذلك فقد أجاز القانون للمصرف الوطني تخفيض نسب الودائع إلى رأس المال على أن لا تقل عن ثمانية أضعاف بالنسبة للمصرف وثلاثة أضعاف بالنسبة للصيرفي . وذلك ليكون للمصرف الوطني سلطة الإشراف السامة والتقدير في مختلف الحالات والأوضاع .

والزم القانون المصرف أن ينظم ما يقابل الودائع بالشكل التالي :

١ - ودائع لدى المصرف الوطني بنسبة لا تقل عن ١٥ بالمائة من مجموع الودائع ، ويجوز أن يكون ثلث المبلغ بسندات الحكومة العراقية والباقي نقدا .

٢ - موجود نقدي وأسهم وسندات وحوالات خزينة وسندات وديون تجاربه أو صناعية أو زراعية واجبة الدفع في العراق وذلك بنسبة ٥٠ بالمائة من الودائع .

٣ - سندات وحوالات وودائع وديون تجارية وحكومية على شرط أن تكون بعملة قابلة للتحويل للعملة العراقية دون قيد أو شرط ، وذلك بنسبة ٥٠ بالمائة من الودائع .

ومع ذلك فللمصرف أن يخفض نسبة الودائع لديه إلى ١٠٪ وأن يخفض أو يزيد النسب المذكورة بشأن نوعي السندات والحوالات والديون وذلك بحيث لا يتجاوز نسبة أحدهما ٧ بالمائة ولا تقل عن ٣٠ بالمائة .

أما الصيرفي فقد لزم أيضا بإيداع ١٥ بالمائة من الودائع في المصرف الوطني مع جواز تخفيض النسبة إلى ٧٥ بالمائة . وأن يكون لديه بما فيه نسبة الودائع في المصرف الوطني - موجود نقدي وأسهم وسندات

وحالات خزينة وديون تجارية وصناعية وزراعية واجبة الدفع في العراق من قبل أشخاص مقيمين فيه بنسبة ١٠٠ بالمائة من مجموع الودائع .

والزم كلا من المصرف والصيرفي أن يخصم ١٠ بالمائة على الأقل من أرباحه ليكون لديه احتياطي يعادل ٥٠ بالمائة من رأس المال المدفوع .

كما ألزمهما أيضا بأن لا يقرضا أى شخص مبالغ تزيد في مجموعها عن ٢٠ بالمائة من رأس المال لكل منهما ويجوز إبلاغ هذه النسبة إلى ٤٠ بالمائة إذا كانت الزيادة هذه مضمونة بذهب أو ودائع أو سندات الحكومة العراقية أو بضائع تجارية في حوزة المصرف أو الصيرفي أو تحت تصرفه . ولا يسرى هذا الحكم على القروض للدوائر الحكومية وشبه الحكومية والمعاملات بين المصرف وفروعه أو بين فروع المصرف الواحد .

ولما كان إشراف المصرف الوطني على المصارف والصيارف يتطلب إطلاعه المستمر على أعمالها فقد ألزمها القانون بتقديم حساباتها الشهرية ونصف السنوية والسنوية للمصرف . وأجاز له إنتداب أى شخص لمراقبة أعمال المصارف وفحص حساباتها .

وقد ترتب على صدور هذا القانون أن اضطرت المصارف إلى استثمار قسم كبير من أموالها في العراق بعد أن كانت تستثمر معظم ودائعها وأموالها في الأسواق الخارجية . وقد كان ذلك أحد أسباب تشريع هذا القانون بالإضافة إلى تحقيق غرض رقابة المصرف الوطني ، الأمر الذي أوجد في السوق أموالا سهلت إلى حد كبير معاملة اقتراضها . وقد كان هذا الإجراء ضروريا بعد أن سحب اليهود نقودهم من سوق الائتمان على أثر نزاع الجنسية العراقية عنهم .

سياسة المصرف الوطني :

قام المصرف الوطني بمعظم الأغراض التي ذكرها قانونه . ويلاحظ في موضوع إستغلال موجودات المصرف أن معظمها مستثمر بسندات

استرلينية . فمن موجودات مقدارها ٥٣٣ مليون دينار سنة ١٩٥٢ ، يوجد سندات استرلينية قيمتها ٤٤٨ مليون دينار ، مما يدل على أن سياسة المصرف استمرت إلى حد كبير تقتفي أثر سياسة لجنة العملة مع فارقين ظاهرين : (الأول) أن المصرف الوطني بدأ يكون له رصيدا من العملات الأجنبية غير الاسترلينية ، حيث بلغت قيمتها ما يساوي ١٥٤ مليون دينار سنة ١٩٥٢ ، وهو ما لم يكن للجنة العملة به عهد . وقد بدأ المصرف يتجه هذا الاتجاه منذ سنة ١٩٥١ حين امتلك سبعمئة ألف دينار من العملات الأجنبية . هذا مع العلم أن العراق وهو عضو في المنطقة الاسترلينية عليه أن يعيد إلى صندوق المنطقة ما يحصل عليه من العملات الأجنبية . (الثاني) إتنا نجد بين موجودات المصرف الوطني سندات الحكومة العراقية بما قيمته ٥٣ مليون دينار سنة ١٩٥٢ في حين أن لجنة العملة العراقية كانت تستغل غطاءها جميعه في عملات استرلينية أو قابلة للتحويل إلى استرليني فقط . هذا التطور في نوع الغطاء يرجع إلى أن قانون العملة رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٧ جعل الغطاء — أي الاحتياطي — بنسبة لا تقل عن القيمة الاسمية للاوراق النقدية والمسكوكات التي في التداول على أن يكون بين هذا الغطاء سندات الحكومة العراقية بما لا يتجاوز ٣٠٪ منه ، أما السبعين بالمائة الباقية فيجب أن تكون بالذهب أو بسندات عملات أجنبية أخرى . ولكن المصرف لم يرقم بعد بتكوين رصيد من الذهب وأن امتلك العملات الأخرى في تكوين الغطاء . ولاشك في أن قبول الإصدار لقاء السندات الحكومية يعطى لنظام العملة مرونة لم تكن متوفرة في النظام القديم على عهد اللجنة . ولم يكن في هذه المرونة خطر ، وإن كان صغيرا أو في حد محدود وذلك هو إمكان تضخيم العملة إستجابه لحاجة الحكومة إلى النقود إذ تستطيع الاقتراض من المصرف لقاء سنداتها ، إلا أنها لا تستطيع — في كل الحالات — أن تتجاوز ما يعادل ٣٠٪ من الغطاء ولذلك قلنا أنه خطر محدود .

وما دمنا في إصدار النقود فإننا نلاحظ أيضاً أن النقود المتداولة —

وتبلغ ٣٤ مليون دينار سنة ١٩٥٣ — تكاد تساوى في الكمية خمس الدخل القومى (الذى قدرت هيئة الأمم حده الأعلى بمائة وخمسين مليون دينار) وهو ما ليس له نظير في البلاد الأخرى إذ تبلغ نسبة المتداول في البلاد الأخرى إلى الدخل القومى كنسبة واحد إلى عشرة وفي بعض البلاد كنسبة واحد إلى عشرين أو أقل . ويرجع السبب في ارتفاع النسبة في العراق إلى أن معظم الناس لا تتعامل بالشيكات وبوسائل الائتمان الأخرى وإنما تتعامل بالنقد ، كما أن الادخار يأخذ نظام الاختزان للأوراق النقدية دون الاعتماد على المصارف أو بيوت الادخار .

وقد انتهج المصرف الوطنى سياسة الإقراض ، وهى سياسة محدودة إذ بها يستطيع أن يعين على تنظيم الحياة الاقتصادية وكميات المتداول وتحسين مراكز المصارف وتمكين الدوائر الحكومية وشبه الحكومة من تنفيذ أغراضها . وإذا كانت المصارف التجارية لم تلجأ بعد إلى المصرف الوطنى للاقتراض فإن المصارف الحكومية انتفعت من هذا الموضوع ، فحصل المصرفان الزراعى والعقارى على قروض ساعدتها على التوسع في أعمالهما .

وقد بلغت القروض التى أعطاهما المصرف ٦٠٠ و ٩٣٣ و ٦٠٠ ديناراً حتى آخر سنة ١٩٥٢ وذلك للمؤسسات الحكومية والمصرف الزراعى والصناعى والعقارى ولجنة اسالة الماء لمنطقة بغداد والبلديات .

ان قانون المصرف الوطنى حدد في مادته الحادية عشرة كيفية الاقتراض فقال : « لا يتجاوز مجموع المبالغ المسلفة مباشرة وبصورة وقفية إلى الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية عن نصف رأس المال للمصرف والمبالغ الاحتياطية أن وجدت أو عن عشر مجموع الميزانية الاعتيادية للحكومة والمؤسسات شبه الحكومية خلال السنة أيهما أكبر . ولا يدخل في ذلك السندات الحكومية أو شبه الحكومية التى يشتريها المصرف أو الحوالات التى يجيرها لحسابه » . أما تكوين الاحتياطى للمصرف فقد استمر على تطبيق النص القانونى

باحتجاز مبلغ لا يتجاوز الربع مليون دينار سنوياً من أرباحه حتى يكون لديه احتياطي بقدر رأس المال المدفوع وقد بلغ الاحتياطي هذا ٩٤٣ و ٩٦ و ٩٤ ديناراً في نهاية سنة ١٩٥٢ .

المصارف في العراق

بالإضافة إلى المصرف الزراعي والمصرف الصناعي اللذين مر ذكرهما فقد أنشأت الحكومة ثلاثة مصارف أخرى ، أحدها تجاري وهو مصرف الرافدين والآخر عقاري ويعمل على تسهيل القروض لأجل العمران ، والثالث للرهون لقاء أموال منقولة ولمبالغ صغيرة ، وللتسليف بكميات قليلة ولأجل مقيدة .

ويوجد إلى جانب هذه المصارف مصارف أخرى أجنبية فتحت لها فروعاً في العراق أو تأسست فيه . وجميع هذه المصارف تجارية أي تتعاطى الاقراض لمدة قصيرة ، وخصم الأوراق التجارية وما شاكل . ولم تكن تتعاطى الاقراض للأغراض الصناعية أو الزراعية أو العقارية رغم أن بعضها قديم العهد في العراق ، يسبق الحرب العالمية الأولى . ويعمل الآن في العراق المصارف التالية :

١ - فروع المصارف الانكليزية : الشرق ، والعثماني ، والبريطاني للشرق الأوسط ، وبعضها لها عدة فروع في مختلف المدن .

٢ - البنك العربي - ومركزه عمان .

٣ - البنك اللبناني المتحد وهو حديث العهد .

٤ - المصرف التجاري العراقي ، وهو حديث العهد أيضاً .

وهناك أربعة عشر من « الصرافين » المجازين في مختلف أنحاء العراق ، ويلاحظ أن عدد المصارف والسيارفة أخذ في الأزدیاد فبینما كان العدد ٣٢ لسنة ١٩٥١ أصبح الآن ٣٩ .

العراق ١٢٧

أما مقدار رؤوس أموال المصارف الأهلية والسيارية فهو في ارتفاع أيضاً ، فقد كان رأس المال والاحتياطي ٢٤ مليون سنة ١٩٥١ أصبح ٢٧ مليون سنة ١٩٥٢ .

وفيما يلي موجودات المصارف التجارية الأهلية بملايين الدنانير حسب فقراتها الرئيسية .

المدة	ودائع المصارف لدى المصرف الوطني	القروض والاستثمارات الأهلية	الودائع والاستثمارات في الخارج	مجموع الموجودات
نهاية سنة ١٩٥٠	٦٢٢	٨٣	١٠٣	٤٥٥
» » ١٩٥١	٤	١٣٩	١٣٦	٦١٣
» » ١٩٥٢	٦٢	١٢٤	١٩	٦٢٩

كما ازدادت الودائع في المصارف زيادة ملحوظة مما يدل على زيادة الاتجاه نحو التعامل مع المصارف . وفيما يلي جدول بالودائع والمسحوبات بملايين الدنانير :

المدة	مجموع الودائع التي في حوزة المصارف التجارية	مجموع المسحوبات على الودائع خلال كل سنة
نهاية سنة ١٩٤٨	١٦٨	١٩٨١
» » ١٩٤٩	١٦٩	٢٤١٢
» » ١٩٥٠	٢٢٩	٢٤٢٨
» » ١٩٥١	٢٧٢	٣٠٣
» » ١٩٥٢	٣١٣	٣١١٨

ولا شك في أن إيجاد مصارف حكومية مختلفة الأغراض عمل موفق . وقد كان المفروض أن تعمل هذه المصارف لتحقيق الأغراض التي تستهدفها

الحكومات عادة من انشاء مصارف كهذه قبل أن تعمل من أجل تحقيق الأرباح . إلا أن النقد الرئيسي الذي وجه باستمرار إلى جميع المصارف الحكومية أنها تحرص بالدرجة الأولى على تحقيق الأرباح من أعمالها ، وأنها كثيراً ما تجتنبها هذه الأرباح فتصرفها جزئياً — على الأقل — عن تحقيق أغراضها الأصلية . وإذا كانت الأرباح ضرورية لملافاة الخسارات التي قد تحدث في بعض المشروعات ، فإن اشتراطات الربح ، والربح الوفير ، ليس بما يجب أن تستهدقة أساساً هذه المؤسسات .

المصارف الحكومية :

مرت بنا دراسة عاجلة للمصرفين الحكوميين : الزراعي والصناعي . وقد انشأت الدولة مصارف حكومية أخرى هي :

١ — مصرف الرافدين : وهو أقدم المصارف الحكومية فقد أنشئ سنة ١٩٤١ ، وكان الاتجاه أول الأمر إلى تحويله إلى مصرف مركزي ، ولكنه استقر بعد ذلك على أنه مصرف تجاري صرف . وقد سار هو أيضاً في سياسته على تحقيق هذا المعنى . وكان في إمكانه لو تخلى عن هذه السياسة في بعض الظروف واستهدف تحقيق الأغراض التي أرادت من هذا المصرف وتراد من أمثاله ، أن يفيد سوق الائتمان في العراق في بعض الحالات ، ويستطيع أن يخفض سعر الفائدة وأن يسهل شروط الاقتراض لفلاح النقود في السوق متى كان بحاجة إليها .

وقد أنشئ المصرف بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤١ برأس مال قدره نصف مليون دينار ثم عدل القانون سنة ١٩٥٠ فزيد رأس ماله إلى مليون دفعت كلها سنة ١٩٥٢ . وقد حدد القانون أغراض المصرف بأنها لتنمية وتسهيل المعاملات التجارية ، والقيام بجميع الأعمال المصرفية بما في ذلك قبول الودائع والتسليف والقطع وفتح الاعتمادات والتحويل وإصدار الكفالات . فضلاً عن القيام بأعمال خزانة الدولة وخدمة وإصدار قروضها ،

والاحتفاظ بحساباتها هي والهيئات شبه الرسمية كالبليات والمصالح المستقلة كمصلحة مصافي النفط ، ومصلحة نقل الركاب الخ .

وقد أنشأ المصرف ثمانية فروع في الألوية ، وفروعا أخرى في حلب وبيروت ودمشق ولندن .

وهو من أكثر المصارف عملاء فقد بلغت موجوداته — ومطلوباته — ٢٩٤ مليون دينار في ٣١/٣/١٩٥٢ منها ١١ مليون مجموع النقد في الصندوق والودائع لدى الطلب في المصارف الأخرى و ٣٧ مليون دينار من السندات الحكومية العراقية والبريطانية و ٨٢ مليون دينار من الكمبيالات والتسليفات .

٢ — المصرف العقاري : كانت شدة الحاجة إلى القروض العقارية نتيجة الإقبال على العمران ، وانسحاب اليهود من سوق الائتمان عاملان مهمان من عوامل تأسيس مصرف عقاري لسد تلك الحاجة جزئيا على الأقل ، أما عن طريق الأقراض لقاء إرتهان الأموال غير المنقولة أو تأسيس أو المساهمة في شركات عقارية أو إنشاءية . تجارية أو تعاونية ، أو بناء البيوت ثم بيعها إلى الراغبين على أقساط . وتتراوح قروض المصرف بين ١٠٠ و ٢٠٠٠ دينار يدفعها لقاء إرتهان مال غير منقول ولا يتجاوز ما يقرضه عن ذلك ٦٠٪ من القيمة المقدرة للعقار .

وقد كان رأس مال المصرف مليون دينار بموجب قانون تأسيسه رقم ١٨ لسنة ١٩٤٨ ، ثم أصبح مليوني دينار بموجب التعديل الذي أدخل على القانون برقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ . وقد كان رأس المال المدفوع أول الأمر قليلا جدا — ١٠٠ ألف دينار — مما دفعه إلى الإقتراض من المصرف الوطني (٢٥٠ ألف) ومن مديرية أموال القاصرين (٤٥٤٠٠٠ دينار) ثم بلغ المدفوع من رأس المال آخر سنة ١٩٥٢ مليون دينار فخفض فائده أثر ذلك من سبعة بالمائة إلى خمسة بالمائة . وقد توسع المصرف في أعماله أثر ذلك

سنة ١٩٥٢ فأعطى ٢١٥٢ قرصاً بمبلغ ١٣٨٣٩٥٥ ديناراً . وأعطى سنة ١٩٥٣ قروضاً بلغ عددها ٢٠٧٤ بمبلغ ١٣٦٦٤٥٠ ديناراً .

وقد أدى هذا المصرف خدمات كبيرة للعميران في بغداد وحبذا لو ازدادت قدرته المالية — أما بالقروض أو برأس المال — وتبسطت إجراءاته ، وطالت مدة الأقرض لينتفع منه أكبر عدد ممكن من الطبقة المتوسطة مادامت الطبقة الفقيرة في طريق الانتفاع من مشروع تنفق عليه الدولة لاسكان العمال وصغار الموظفين ، وأصحاب الدخل البسيط .

٣ — مصرف الرهون : وقد تأسس بموجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥١ ، برأس مال قدره ربع مليون دينار ثم زيد إلى مليون دينار بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ وإن كان المدفوع منه نصف مليون دينار فقط . وهو يقوم بالتسليف لقاء رهن الأموال المنقولة والحقوق المكتسبة بما فيها الرواتب وذلك في حدود مبلغ لا يزيد عن ١٠٠٠ دينار للشخص الواحد .

كان مجموع القروض التي أعطاها المصرف خلال سنة ١٩٥١ المالية ٣٩١٥ قرصاً بمبلغ ٢١٥٩١٩٩ ديناراً ثم أعطى ٨١٢٩ قرصاً خلال سنة ١٩٥٢ ، مجموع مبالغها ٤٣٥٠٠٠ دينار ، كما خفض سعر الفائدة من ٤ ٪ إلى ٣ ٪ . وأعطى ١٠١٣١ قرصاً خلال سنة ١٩٥٣ بمبلغ ٦١٨١٩٢ دينار . وقد أعان المصرف كثيراً من ذوي الدخل المحدود في تفريج أزماتهم الموقته خاصة الموظفين .

النضخم النقدي :

يستفيض الحديث كثيراً عن حدوث تضخم نقدي في العراق أو احتمال حدوثه لزيادة النقود المتداولة ولارتفاع الأجور ، ولزيادة الأسعار ، ولإحتمال ارتفاعهما بمقدار أوسع وبسرعة أكثر في المستقبل .

والأمر الواقع أن الإنفاق يتزايد في العراق ، وأن كثرة الأعمال والعمران ، وإزدياد فرص العمل ، ووفرة أسباب الكسب كل ذلك جعل الحركة الاقتصادية أسرع ، وجعل النقود المتداولة أكثر ، وأظهرت الاتجاه نحو إرتفاع الأسعار والأجور . وكل ذلك من علامات التضخم .

وللتضخم خطره .

فهو يؤثر من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية على السواء ولذلك فمن الواجب أن تتخذ الوسائل للحيلولة دونه ، أو لتخفيف آثاره .

ونود قبل أن ندخل في تحليل الموضوع أن نشير إلى أن العراق أمام أحد أمرين :

فأما أن يسير ويبدأ في تطوره الاقتصادي . وأن ينفق من دخله وموارده الكبيرة المتنامية بمقدار بحيث لا يضطرب أمر « عوامل الإنتاج » ولا تتغير الأسعار والأجور ، وعندئذ لا بد له أن ينتظر زمناً طويلاً لكي يلحق بقافلة الأمم المتقدمة ، ولكي يقضى على عوامل التأخر فيه ^(١) .

وأما أن يسرع في تعضيد خطة التطور والعمران . وفي هذه الحالة لا بد من الإنفاق على نطاق واسع لتحسين وسائل الزراعة والطرق وإستحداث الصناعة ، وترقية المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي الخ ... ويؤدي ذلك طبعاً إلى كثرة الطلب على البضائع والخدمات ، وإلى قلة عرض كثير من عوامل الإنتاج كالأعمال الماهرة والموظفين والمهندسين والمحاسبين وغير ذلك من أنواع الخدمات ، والمساكن وأمثالها مما لا يسهل استيراده ولا يمكن توفيره إلا في الزمن الطويل . ذلك أن فتح باب الإستيراد للواد الإستهلاكية من شأنه أن يزيد عرضها . وقد يتناسب العرض مع الطلب عليها في بعض الحالات كمواد الإستهلاك اليومي ، ولكن قد يصعب توفير أنواع منها في

(١) وفي هذه الحالة لا بد للعراق أن يستثمر أمواله في البلاد الأجنبية . ونكون كمن يعمر

حالات آخر إلا مع الانتظار الذي قد يطول كالمكان والآلات ومواد الإنتاج على العموم الأمر الذي يسبب دائماً تنافساً للحصول على ما هو موجود منها في السوق المحلية ، وهذا يرفع من أسعارها فترتفع بالتالى أثمان البضائع التى تستعمل فيها تلك المواد الإنتاجية تلك الظاهرة التى يجب أن نتحاشى حدوثها أو تكرارها لأنها بداية الدورة فى رفع الأسعار .

وما أظن إلا أن أكثر الناس لا يقبلون بالبطء والتأنى فى تعمير البلاد ، وأنهم يدعون إلى الإسراع فى البناء الجديد لتعويض ما فات إذ أن وقتاً طويلاً مر عليها وهى تسير وتبدأ وبهدوء فى طريق التطور بالقياس إلى غيرها من البلاد .

ومن هنا كان من الواجب أن تعالج نتائج الإسراع هذا قبل أن تحدث ، وأن توضع خطة مستفيضة محكمة للتغلب على احتمال حصول التضخم وإلا تضاءلت النتائج الاقتصادية للأعمار والبناء .

ولنتساءل الآن هل هناك تضخم ؟ ..

إن هناك زيادة فى الأجور . ذلك أمر لا شك فيه . ويختلف مقدارها فهى كبيرة بالنسبة للعمال الماهرين ، وللصناعيين والمهندسين . وهى قليلة — نسبياً — بالنسبة للعمال غير الماهرين (١) .

وتؤدى هذه الزيادة إلى زيادة جديدة فى الإنفاق ، الأمر الذى يزيد الطلب على البضائع . وصحيح أن باب الاستيراد مفتوح — بالنسبة للبضائع التى يمكن إستيرادها بسرعة وبأى كمية وفى أى وقت — وهو يساعد على سد جميع الطلبات من هذا النوع ، إلا أن هناك طلبات أخرى من نوع آخر

(١) كان الحد الأدنى لأجور العمال غير الماهرين ٢٠٠ فلس فارتفع إلى ٢٥٠ فلساً . ولكنه قد ارتفع فى الواقع أكثر من ذلك خاصة فى المدن ، وحيث تكثر المشروعات . وقد وصل الأرتفاع إلى ٣٥٠ فلس فى أماكن ، وتدفع شركات النفط للعمال غير الماهرين ٤٢٠ فلساً فى اليوم . ويقل عدد العمال غير الماهرين فى المحلات التى تتركز فيها أعمال الأعمار مما أدى إلى حدوث هجرة . وهذه الهجرة تكون غالباً على حساب الأرياف وعلى حساب الزراعة .

لا يمكن تلبيةها بالسرعة التي تلبى بها طلبات إستيراد المنسوجات مثلاً ، ولذلك ترتفع أسعارها ما دام الطلب عليها أكثر من عرضها . يضاف إلى ذلك رغبة البائعين والمتعاملين الآخرين في الحصول على أرباح أوفر مما كانوا يحصلون عليه ما دامت الأجور قد ازدادت وما دامت قدرة الطبقة التي إزدادت أرباحها وأجورها في تزايد ، الأمر الذي يرفع — بدوره — الأسعار ، ويزيد من أرباح الباعة والتجار .

ومن جهة أخرى فإن المنتجين وهم يدفعون أجوراً أعلا ونفقات أكثر يعملون على إسترداد تلك الأجور والنفقات وتوسيع نطاق الأرباح . وهكذا يزداد عامل آخر في عوامل رفع الأسعار .

ولما كانت عوامل الإنتاج محدودة فستصل الدائرة بين العرض والطلب فكلما شح الأول وإزداد الثاني إندفعت الأسعار في الزيادة . وفي حالة كهذه يصاب المجتمع بداء مزعج هو داء الرغبة في الأثراء السريع ، فتدخل المضاربات والمحاولات المختلفة لزيادة الأرباح في سوق التعامل بكثرة وبوضوح وهذا سبب آخر لإرتفاع الأسعار .

إن ذلك تطبيق للقاعدة الأساسية في أن أزدیاد الطلب على عوامل الإنتاج يزداد الأسعار ما لم يقابل الطلب عرض مماثل .

على أن هذه الظاهرة يحد منها عوامل منها :

١ — إن إرتفاع أجر أو سعر عامل من عوامل الإنتاج من شأنه أن يجتذب الناس إلى هذا العامل فيتزايد العرض ، ويضبط إلى حد ما إرتفاع الأسعار . وقد تسبب عن إزدیاد الطلب وقلة العرض هجرة العمال الفنيين من سوريا ولبنان والأردن بإعداد كبيرة إلى العراق ، زادت على العشرين ألفاً في السنوات الثلاث الأخيرة ، وخاصة بعد أن رفعت سمات الدخول بين العراق وهذه الأقطار . وستستمر الهجرة ما دام لا يمكن سد الحاجة من العمال المحليين ، وما دامت الأجور التي تدفع مغرية تجتذب الناس من

مسافات بعيدة ، وما دام مجال العمل ومستوى الأجور في بلادهم أقل مما هو في العراق .

٢ - إن إرتفاع السعر في مكان ما من شأنه أن يحول الطلب إلى أمكنة أخرى مشابهة ويمكن أن تحل محل الطلب الأول وذلك لتفادى الغلاء ، فيحد ذلك من إندفاع الأسعار .

٣ - إن البطالة الجزئية « Undcremployment » يستفاد منها في سد الحاجة إلى العمال فيحدث تغير في أعمال الناس كما أن إيتاجهم يزداد بدوره إلى حدود المقدرة التامة ، وطول الوقت ، وهذا يسد الحاجة إلى العمال من ناحية ، ويزيد في عرض البضائع من ناحية أخرى .

٤ - فتح باب الإستيراد في الخارج ورفع القيود سواء فيما يتعلق بالمواد الإستهلاكية أو غيرها بحيث يمتلئ السوق بالبضائع بما يقابل الطلب ويفيض عليه . ولا بد من الاستدراك في موضوع قدرة الاستيراد على سد الحاجات إذ أن الطلب على بعض الحاجات لا يمكن تلبية بسرعة . فالمساكن مثلاً يزداد الطلب عليها بإرتفاع مستوى المعيشة ولكن لا يمكن زيادة عرضها كما يمكن زيادة عرض البضائع الأخرى ولذلك ترتفع الإيجارات كثيراً ، وترتفع كذلك أسعار أراضى البناء ويقال كذلك عن المهندسين والميكانيكيين في بلد ينفق عشرات الملايين من الدنانير سنوياً على المشروعات الهندسية كما يفعل العراق . إذ لا يمكن تكويتهم إلا في وقت طويل . ويكون الطلب عليهم غالباً أكثر من إمكان الحصول عليهم فترتفع تبعاً لذلك مكافآتهم وأجورهم .

٥ - تساعد الحكومة بدورها على رفع الأسعار في بعض الأحيان . فقد حددت الحكومة لمستوردي السيارات والمكائن الزراعية بأنوعها والأدوات الاحتياطية نسبة أرباح عالية جداً في الواقع خاصة بعد أن أطلق إستيرادها من قيود التحديد على العدد والنوع . فالمسارات والمكائن يربح مستوردها ٢٥٪ من ثمنها وتبلغ أرباح الأدوات الاحتياطية ضعف ذلك

وأكثر. وهذا من شأنه أن يرفع أسعار هذه الأموال، ويرفع أسعار النقل، ونفقات الإنتاج الزراعي الميكانيكي الخ.. وقد كان الواجب يقضى بتخفيض النسبة إلى الحد الاعتيادي لأرباح التجارة من الاستيراد، خاصة وأن عمل المستوردين لهذه الأصناف لا يزيد على فتح اعتماد بربع الثمن أو خمسة. وتجهيز الحكومة المستوردين بالعملات المختلفة بالسعر الرسمي. وهكذا يظهر جلياً زيادة نسبة الأرباح كثيراً جداً إذا قيسست بالمجهود أو المخاطر.

٦- إن تشجيع استقدام الخبراء والفنيين والصناعيين والمهندسين والكيميائيين الخ.. من شأنه أن يوجد شيئاً من التوازن بين العرض والطلب. بل أن الضرورة تقتضى استقدام هؤلاء خاصة في البلاد العربية الشقيقة حيث تقل أجورهم ومكافآتهم وأرباحهم في بلادهم عما يحصلون عليه في العراق.

٧- من الضروري الإسراع بفتح دورات تعليمية، كثيرة ومتشعبة، فنية مهنية لتكوين أعداد متزايدة في الأخصائيين ليس فقط لضبط الأسعار ومنع حدوث التضخم أو حصره وإنما لإمكان استمرار تنفيذ مناهج الأعمار وتحقيق المشروعات. وإذا كان من الممكن استقدام الخبراء الأجانب - غير العرب - للأعمال المهمة الكبيرة فإن استقدامهم للأعمال الصغيرة أيضاً وبأعداد كبيرة - كما يقتضى الحال - من شأنه أن يرفع في نفقات الإنشاء والبناء كثيراً، ويجعل بالتالى تطور البلاد بطيئاً وغالياً.

إن ازدياد النقود المتداولة وإن كانت قوتها الشرائية بمحد ذاتها ثابتة لم تتغير إلا بمقدار الارتفاع البسيط الذى يلحق الأسعار من وقت لآخر فى المنشأ، إلا أنها مالم يعقبها إنتاج مماثل كانت بداية لخطر إقتصادى.

وإن الاتساع فى إنشاء المشاريع المختلفة الصناعية والزراعية والعمرانية أدى إلى تنافس بينها على مقوماتها. ولما كانت «عوامل الإنتاج» محدودة ولا تتزايد بنفس نسبة إزدياد الطلب عليها فإن الأسعار ترتفع قطعاً. بل

لا يمكن تحقيق بعض الأعمال - في حالات - لانصراف عوامل الانتاج عنها . فكثيراً ما يحدث أن تمد الحكومة في أجل المناقصات مرة وأكثر لعدم وجود من يتقدم للقيام بها لإنشغال الجهود والأموال في مشروعات أخرى . وإذا كانت ظاهرة ندرة « عوامل الإنتاج » قد بدأت تطل برأسها الآن ، فإن الأمر سيزداد حدة وشدة في المستقبل القريب حيث تتضاعف الأموال الحكومية التي تنفق على الأعمار ، والأموال الفردية التي تنفق على المشروعات الاقتصادية .

وما لم تزايد عوامل الإنتاج ، وتفتح أبواب الاستيراد ، ما لم يزد السكان بسرعة سواء عن طريق الهجرة في البلاد العربية أو التوالد ، أو عنهما حقاً وهو الأفضل . فإن عوامل التضخم ستدفع هذه الظاهرة قريباً ، كما يبدو ، إلا أنه في نفس الوقت لن للوجود في زمن وإن لم يكن يكون بعيداً جداً . وإذا لم يكن العرض متناسباً مع الطلب في الزمن الطويل فإن ظاهرة التضخم تنفخ نفسها ، ويزداد عندئذ خطرهما .

إننا نعتقد بعد ذلك أن الوضع في العراق لم يصل مرحلة التضخم بعد . بل إن إزدياد الأجور والأسعار - عدا الأراضي والمباني وبعض أنواع قليلة من الأجور - إنما يبرره انخفاضها في حد ذاتها قبل هذا الارتفاع ، وإنخفاض مستوى معيشة الفرد العراقي إذا قيس بالمستوى في البلاد الأخرى ولذلك نرى أن الارتفاع في الأجور ، والأزدياد في الأسعار - على وجه العموم عدا حالات خاصة - إنما هو تصحيح لوضع خاطئ موجود . وتصحيح الخطأ أمر مرغوب فيه . ولكن من الواجب مع ذلك مراقبة التطور في المستقبل لأن ذلك قد يكون بدايه تطور إقتصادي من نوع آخر .

وما من شك في أن تدخل الحكومة أمر ضروري لتنظيم هذا الوضع

الاقتصادى قبل أن يستفحل الأمر فلا ينفع معه ضبط ولا تقييد . وقد أثبت التجارب أن التسعير مثلاً وتحديد الأجور وغير ذلك من الأوامر والنواهي القانونية لا تفيد في معالجة الأساس . وإذا إكتفى المسؤولون بالرقابة والتحديد ظهر التضخم بشكل سوق سوداء ولذلك خطره الاقتصادى والاجتماعى .

ولذلك لابد أن تنصب المعالجة على السبب وهو محاولة تقريب الشقة بين العرض والطلب . وتعالج كل حالة بما تقتضيه . ففتح المدارس الصناعية والمهنية وتهيئة المهندسين والأطباء والكيميائيين والمحاسبين الخ . . . بالإضافة إلى تسهيل إستقدام غير العراقيين للعمل مستقلين أو موظفين يعالج ناحية مهمة .

وتسهيل إستيراد مواد الإنتاج كالمكان والآلات والحديد والمواد الكهربية الخ . . . وتوفيرها في السوق من شأنه أن يقلل من أسباب المضاربات ورفع الأسعار المصطنع أو الأضطرارى . وكذلك أمر توفير البضائع الاستهلاكية .

ولأجل القضاء على أزمة السكنى لابد من وضع خطة واسعة لتوفير المساكن الصحية ، لأن الطبقة المتوسطة ، وما هبط عنها ، وأصحاب الدخل المحدود كالموظفين والمستخدمين والمتقاعدين سيرهقهم كثيراً إرتفاع الإيجارات التى يحدتها قلة عرض البيوت ، ووجود طبقة متزايدة من أصحاب الدخول الوفيرة التى تنشأ أسباب الراحة والمتعة ، وتستطيع دفع إيجار مرتفع . كما أن المباني الكبيرة التى تتخذ للتاجر والأعمال وغيرها إذا قل عرضها وازداد إيجارها تحمل المستهلك هذا الإيجار بإرتفاع أسعار المبيعات تغطية للإيجار المرتفع . ولذلك من الواجب تشجيع إنشاء المباني التى يشغلها أصحاب الأعمال والمهن . ولمعالجة موضوع المساكن لابد من معالجة إرتفاع أسعار الأراضى وإلا ظلت أسعار البيوت وإيجاراتها مرتفعة كنتيجة لإرتفاع أثمان الأراضى .

ونشير أخيراً إلى الخوف الذي يساور البعض في إتساع تجارة الاستيراد بنسبة كبيرة، وبقاء تجارة التصدير ثابتة أو كالثابتة بحجة أن في ذلك ضياعاً للثروة الوطنية وللعملات الأجنبية.

إننا نعتقد أن هذا الخوف لا مبرر له لأسباب منها:
أولاً — أن نسبة أموال الإنتاج بين الأموال المستوردة كبيرة جداً، وهو أمر يدعو إلى السرور والارتياح.

ثانياً — إن الاستيراد على نطاق واسع من شأنه أن يلبي زيادة عرض البضائع ليقابل الطلب. وعندئذ تثبت الأسعار عند حد أسعار المنشأ فلا تؤثر فيها العوامل الداخلية، وهذا يؤدي إلى أن يرتبط سوق البضائع في العراق بالسوق العالمي وفي ذلك تثبيت له. وتلك إحدى طرق التغلب على بداية التضخم.

ثالثاً — إن دخل العراق من العملة الأجنبية وفير. إذ برغم كثرة الاستيرادات فإن أرصدة العراق من العملة الأجنبية في تزايد. وخير لنا أن يقل رصيد العملات الأجنبية في الاستيراد بدل أن تظهر هذه العملة الأجنبية بشكل زيادة في المتداول.

رابعاً — إن ثبات تجارة التصدير عند حد واطيء مرجعه إزدياد الاستهلاك المحلي من البضائع التي كانت تصدر إلى الخارج وذلك إما لاستعمالها من قبل الصناعة الناشئة أو لازدياد استهلاكها بسبب إرتفاع مستوى المعيشة.

خامساً — أن الأصل في الحسابات الختامية في العلاقات التجارية الدولية هي الميزان الحسابي لا الميزان التجاري. والميزان الحسابي في صالح العراق الآن. وسيبقى كذلك مادامت الأوضاع على ما هي عليه. هذا مع العلم أن زيادة الإنتاج وتحسينه لغرض تصديره وتهيته الأسواق الخارجية له من الأهداف التي يجب أن نسعى إليها ونعمل على تحقيقها.

الفصل السادس

النفط

أهمية النفط وشركات استغلاله :

يعتبر النفط الآن أهم موارد البلاد الاقتصادية . فقد بلغت حصة الحكومة من الشركات الثلاث مبلغاً قدره ١٥٣ و ٣٨٨ و ٥١٣ باونا سنة ١٩٥٣ . هذا فضلاً عن المنافع الاقتصادية الأخرى التي تحدث نتيجة وجود هذه الشركات كالتفقات التي تنفقها على الإنتاج والتي تبلغ زهاء أربعة ملايين دينار سنوياً . وقد أصبحت هذه الموارد الجديدة الوسيلة التي اتخذت لأعمار البلاد واستثمار امكانياتها الاقتصادية الكثيرة سواء في ناحية الصناعة أو الزراعة أو الري أو وسائل المواصلات وغيرها .

ومع أن امتيازات النفط ما زالت بعيدة عن تحقيق المصلحة العراقية كما يجب سواء فيما يتعلق بتطبيق نصوص الاتفاقيات كما هي ، أو فيما يتصل بالمبادئ التي جاءت بها الاتفاقيات نفسها ، إلا أن ذلك لا ينفي أن موارد العراق من هذا المصدر أصبحت في غاية الأهمية لأن الخطط التي وضعت للمستقبل تعتمد عليها لتطور وضع العراق الاقتصادي وتحقيق تقدمه إذ أن الموارد الاعتيادية من الضرائب والرسوم لا تكفي لتحقيق المنهج العمراني الواسع .

يقوم باستغلال النفط في العراق أربع شركات هي :

- ١ - شركة نفط خانقين ورأس مالها مليون باون .
- ٢ - شركة النفط العراقية المحدودة ورأس مالها الحال ٨٣ و ٥ مليون باون .
- ٣ - شركة نفط الموصل المحدودة ورأس مالها الحال ١٢ و ٩٣ مليون باون .

٤ — شركة نفط البصرة المحدودة ورأس مالها الحالي ١٢ و ٩ مليون باون .
وتمتلك شركة النفط العراقية كلا من شركتي نفط الموصل والبصرة .
أما شركة خانقين فتمتلكها شركة النفط الانكليزية الايرانية ، وهي أقدم
الشركات العاملة في أرض العراق .

منح الامتيازات :

بدأت المفاوضات الأولى حول استغلال نفط العراق سنة ١٩٠١ بين
الحكومة العثمانية والمستر دارسي الذي حصل على امتياز استغلال النفط
في إيران في ٢٨ مارس ١٩٠١ . إلا أن محاولاته لم تعط نتيجة يومئذ .
وفي سنة ١٩٠٤ حصل البنك الألماني من الحكومة العثمانية على حق
التحرى عن النفط لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ، ثم جددت ولكنها ألغيت
سنة ١٩٠٧ لعدم قيام البنك بالتحرى ، وذلك لانصراف اهتمام الألمان
يومئذ بمشروع سكة حديد بغداد — برلين الذي شغلهم عن العمل الجدى
في موضوع التحرى عن النفط . ولم تنقطع تشبثات الانكليز يومئذ في موضوع
النفط ليضمنوا لأنفسهم نصيباً منه ، حتى حدث الانقلاب الدستورى
في تركيا سنة ١٩٠٨ فتوقفت محادثات النفط حتى سنة ١٩١١ حيث اتفق
الألمان والانكليز والهولنديون فيما بينهم فكونوا شركة عرفت أول الأمر
باسم « شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة » وغرضها الحصول
على امتياز استخراج النفط من العراق ، ثم تغير اسمها بعد ذلك فأصبح
« شركة النفط التركية المحدودة » التي كانت تضم شركة النفط الانكلوسكسونية (١)
المحدودة والبنك التركي والبنك الألماني . وقد كان عدم اشراك جماعة دارسي
في هذه الشركة سبباً لأن تبذل الحكومتان الألمانية والبريطانية جهودهما
لاشراكها في الشركة . وهكذا حصلت على نصيب قدره ٥٠٪ مما كان للبنك

(١) وهي شركة رويال دتش — شل المملوكة للبريطانيين والهولنديين .

التركي من حصص ووزعت الحصص الباقية لشركة النفط التركية المحدودة بين شركة النفط الانكوسكسونية (شل) والبنك الألماني . وأعطى المسيو (كلينكيان) ٠.٥٪ من حصة شركة شل والشركة الانكليزية الإيرانية . وفي حزيران ١٩١٤ حصلت هذه الشركة على وعد من الحكومة العثمانية بأخذ امتياز استغلال النفط إلا أن إعلان الحرب عطل المشروع إلى أن انتهت الحرب فحصل تطور جديد بين المساهمين في شركة النفط التركية إذ تقرر في اتفاقية سان ريمو التي عقدت سنة ١٩٢٠ أن تعطى حصة ألمانيا في الشركة (٢٥٪ من الأسهم) إلى فرنسا لقاء تنازلهما عن المطالبة بولاية الموصل (١) .

إلا أن اقتسام أسهم الشركة على هذه الصورة لم يرض أميركا فتدخلت هي أيضاً تريد حصة لنفسها في هذه الشركة بعد أن ازداد خطر النفط وازدادت استعمالاته فتكونت شركة « أعمار الشرق الأدنى الأمريكية » سنة ١٩٢٨ وحصلت على نصيب في شركة النفط التركية . وانقسمت الشركة الأمريكية هذه سنة ١٩٣١ إلى شركتين :

(١) ستاندرد أويل (نيوجرسي) و (٢) سوكوني فاكوم .

وفي سنة ١٩٢٨ تغير اسم شركة النفط التركية إلى شركة النفط العراقية المحدودة ولم يتغير المساهمون فيها منذ يومئذ حتى الآن كما لم تتغير أنصبة كل شريك . وهي على الشكل التالي :

شركة النفط الانكليزية الإيرانية ٢٣ و ٧٥ بالمائة

(١) ذلك ان فرنسا وبريطانيا عقدتا اتفاقا سريا سنة ١٩١٦ عرف باسم اتفاق سايكس — بيكو نسبة إلى اسمي المتفاوضين البريطاني والفرنسي — ذلك الاتفاق الذي قسم البلاد العربية التي كانت داخلية ضمن الامبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وقد أعطيت بموجبه لبنان وسوريا وولاية الموصل إلى فرنسا واحتفظت بريطانيا بما تبقى من العراق وفلسطين والأردن . ولما احتلت بريطانيا العراق كله بما فيه ولاية الموصل وأرادت الاحتفاظ به ، وأريد مكافأة فرنسا بدل تنازلهما عن الموصل ، أعطى لها حصة الألمان في شركة النفط .

شركة النفط الأنكلوسكسونية	٢٣ و ٧٥ بالمائة
شركات النفط الفرنسية	٢٣ و ٧٥ بالمائة
شركة استاندر د أويل (نيوجرسي)	١١ و ٨٧٥ بالمائة
شركة سوكوني فاكوم	١١ و ٨٧٥ بالمائة
شركة المساهمات والاستثمارات المحدودة (كلمينكيان)	٥ بالمائة

شركات استغلال النفط

١ - شركة نفط خانقين :

كانت منطقة استثمار شركة نفط خانقين أرضاً لميزانية وكان امتياز دارسي يشملها إلا أن الاتفاق الذي تم بين الحكومتين العثمانية والإيرانية بشأن الحدود سنة ١٩١٣ نقل جزءاً من الأراضي الإيرانية إلى الحكومة العثمانية وإلى العراق بعد ذلك . وقد أطلق على هذه الأراضي اسم الأراضي المحولة « وتبلغ مساحتها زهاء ٨٠٠ ميل مربع .

وانتقلت مع ملكية الأراضي حقوق الشركة صاحبة الامتياز ومن ثم فقد تأسست شركة النفط (خانقين) وهي فرع لشركة النفط الانكليزية الإيرانية ، ومنحت امتيازاً بنفس شروط امتياز دارسي سنة ١٩٢٥ ، ومدة هذا الامتياز ٣٥ سنة . وعدل هذا الامتياز سنة ١٩٣٦ فزيدت مدته ٣٥ سنة أخرى ، واستبدلت حصة الحكومة من ١٦٪ من أرباح الشركة إلى أربعة شلنات ذهباً عن الطن . وقد كان تعهد الشركة بزيادة انتاجها من النفط بحيث يفيض عند الحاجة المحلية ويصدر إلى الخارج ، في الدوافع التي جعلت الحكومة توافق على زيادة مدة امتياز الشركة لأن الفرق بين ما حصل عليه العراق حسب القاعدة الجديدة (٤ شلنات ذهباً بالطن) عن القاعدة القديمة (١٦٪ من الأرباح) ضئيل إذا ظلت كميات النفط المستخرجة قليلة ، بل هي من الضالة بحيث لا تبرر زيادة مدة امتياز الشركة . ولولا زياده سعر

الذهب لكان من الممكن أن تكون حصة الحكومة من الأطنان أقل من حصتها من الأرباح (١).

وهذا الالتزام بزيادة الإنتاج واضح من المادة (٢) من الاتفاق الذي يوجب « على الشركة أن تواصل مسعاها بجد ونشاط لاستثمار المنطقة المحرلة » وهو ما لم تفعله ، إذ لم تصدر أية كمية من النفط وإنما اكتفت بالإنتاج بقدر حاجة مصفى الوند الصغير الذي أقامته في منطقة امتيازها على نهر الوند والذي يمتد المنطقتين الشمالية والوسطى من العراق بمنتجات النفط ، وقد أنشئ هذا المصفى سنة ١٩٢٧ . وكانت الشركة هي التي تقوم بتوزيع مشتقات النفط إلى سنة ١٩٣٢ ، حيث حلت « شركة نفط الرافدين » محل شركة نفط خانقين في توزيع منتجات النفط في العراق . وهي شركة فرعية لشركة النفط العراقية والتي ألفتها بموجب المادة (١٤) من امتيازها بشأن بيع النفط في العراق .

وقد عدل الاتفاق مع شركتي خانقين والرافدين في ٢٥ كانون أول ١٩٥١ كما عدلت الاتفاقيات الأخرى مع الشركات الثلاث التي لها إمتيازات في العراق . وسنعود لدراسة الوضع القائم الآن للإمتيازات والتي اختلفت فيها الشروط إختلافا بينا عما كانت عليه .

٢ - شركة النفط العراقية المحدودة (٢) .

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتكوين الدولة العراقية عادت شركة النفط التركية تطالب الحكومة العراقية بتنفيذ الوعد الذي قطعتة الحكومة العثمانية بإعطاء الشركة حق إستغلال النفط من ولايتي الموصل وبغداد . وبعد مفاوضات بين الحكومة والشركة تم توقيع الاتفاق في ١٤ آذار (مارس)

(١) ولا يخلو الأمر من تأثير سياسي فقد كانت بريطانيا في الوقت الذي تعطى الاستشارة لحماية المصالح العراقية كانت تمثل في نفس الوقت صاحب المصلحة في زيادة حقوقه في حقول النفط الثمينة . بل هي شريكة له .

١٩٢٥ ولمدة (٧٥) سنة ، تحت ضغط الظروف السياسية التي استجذت نتيجة مطالبة تركيا بالموصل وعرض الأمر على عصبة الأمم التي قررت إجراء استفتاء من قبل لجنة دولية في المنطقة لمعرفة رأى السكان في البلد الذي يريدون الانضمام إليه . ولذلك رافق الاتفاقية كثير من الغبن لحق العراق بسبب تهديده بسلب الموصل عنه . وفي سنة ١٩٢٦ قررت عصبة الأمم إعطاء تركيا عشرة بالمائة من حصة العراق من عوائد النفط المستخرج من المنطقة التي كانت تسمى ولايتي الموصل وبغداد في العهد العثماني لمدة (٢٥) سنة لقاء تنازلهما عن ولاية الموصل إلى العراق .

ونظرا لسياسة الباب المفتوح التي اشترط إنتاجها في البلاد الواقعة تحت الانتداب لم تستطع شركة النفط في أول الأمر أن تحصل على حق الامتياز إلا في حدود ضيقة إذ أعطى لها حق التحري في ولايتي بغداد والموصل على أن لا تزيد الأرض التي تبقى بيدها عن (٢٤) قطعة ، مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة تجرى فيها الاستثمار ، وما يبقى من المنطقة عدا تلك القطع المحدودة يحق للحكومة العراقية أن تعرضها للايجار .

ودخلت المصالح الأمريكية في شركة النفط التركية بعد حصولها على الامتياز كما مر . وفي سنة ١٩٢٩ عدل اسم الشركة فأصبح « شركة النفط العراقية المحدودة » . وقد وقع المساهمون في هذه الشركة سنة ١٩٢٨ إتفاقية سميت « إتفاقية الخط الأحمر » تعهدوا بموجبها بالعمل معادون تنافس عن طريق شركات تكون ملكيتها مشتركة فيما بينهم في منطقة تطابق تقريبا حدود الامبراطورية العثمانية السابقة .

وفي ٢٤ آذار ١٩٣١ عدل الامتياز فاستعيز عن طريقة القطع المذكورة باعطاء الحق للشركة في إستغلال المنطقة الكائنة شرقي دجلة في حدود ولايتي الموصل وبغداد باستثناء المنطقة الصغيرة التي دخلت في إمتياز شركة نفط خانقين . ويبدو أن مساهمة أمريكا وعدم وجود منافس سياسي يعتد به للدول

التي سيطرت على عصبة الأمم وعلى تسيير السياسة الدولية بما شجع على تغيير طريقة الاستثمار السابقة بشكل توسعت معه حقوق الشركة كثيراً .

وبلغ مجموع مساحة الأرض التي يشملها امتياز شركة النفط العراقية يتجه لهذا التوسع زهاء (٣٥) ألف ميل مربع بعد أن كان لا يزيد على ١١٢ ميلاً مربعاً إلا أن الشركة لا تستغل منه إلا حقلاً واحداً ولا تجرى التحريات خارج ذلك الحقل إلا في حدود ضيقة .

وقد انبثق النفط في هذه المنطقة أول مرة في ١٤ تشرين سنة ١٩٢٧ من البئر في « بابا كركر » تعد أغزر آبار النفط في العالم إذ ينتج منها يومياً (٦٠) ألف برميل من النفط وعمقها ٦٣ مترًا وما زال حقل بابا كركر ينتج القسم الأعظم من إنتاج النفط في العراق .

وقد تمهدت الشركة في اتفاق سنة ١٩٣١ بأن تنشئ مجموعة من الأنابيب تصل البحر الأبيض تكون كافية لنقل ما لا يقل عن ثلاثة ملايين طن من النفط في السنة . وعلى أن يتم مد الأنابيب قبل ٣١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٣٥ . وتدفع الشركة للحكومة مبلغ ٤٠٠ ألف باون أسترليني ذهباً كل سنة (١) إلى أن يبدأ شحن النفط بانتظام وعندئذ تدفع الشركة أربعة شلنات ذهباً عن كل طن على أن لا يقل الإنتاج السنوي عن مليوني طن .

وأنشأت الشركة خطاً أنابيب بسعة (١٢) عقدة أحدهما ينتهي في طرابلس على البحر الأبيض المتوسط وطوله ٥٣١ ميلاً ، والآخر ينتهي في حيفا وطوله ٦١٨ ميلاً ويبلغ ما ينقله الأنبوب الواحد المليون طن في السنة . وقد تم انشاؤها سنة ١٩٣٤ ونقل النفط بواسطتهما إلى البحر الأبيض في نفس السنة . وقامت الشركة بعد ذلك بإنشاء خطين آخرين يصبان في نفس المينائين

(١) يعتبر نصف المبلغ سلفة بدون فائدة تسترجعها الشركة من حصة الحكومة بعد تصدير النفط على شرط أن تزيد حصة الحكومة السنوية عن ٤٠٠ ألف باون باعتباره الحد الأدنى لدخل الحكومة من النفط .

المذكورين بسعة (١٦) عقدة لكل منهما ويبلغ ما ينقله الأنبوب الواحد أربعة ملايين طن سنوياً . وفي تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ تم فتح أحد الخطين بين كركوك وطرابلس ، أما الخط الجنوبي الذي يصل إلى حيفا فقد توقف العمل فيه في نقطة المفرق في الأردن بسبب وجود إسرائيل .

وفي نيسان سنة ١٩٥٢ افتتح خط أنابيب ثالث بين كركوك وبانياس على البحر الأبيض المتوسط قطرة ٣٠ - ٣٢ عقدة وسعته ١٤ مليون طن وطوله ٥٦٠ ميلاً . وذلك على أثر التعديل الأخير الذي أجرى على اتفاقيات النفط والذي التزمت فيه الشركات بزيادة الإنتاج^(١) .

وتنتهى مدة إمتيازها سنة ٢٠٠٠ م .

٣ - شركة نفط الموصل^(٢) .

وشركة استثمار النفط البريطانية^(٣)

في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٣٢ منح إلى « شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة » إمتياز البحث عن النفط وإستخراجه في المنطقة الناشئة شمال خط العرض ٣٣ وغربي نهر دجلة وذلك لمدة ٧٥ سنة على أن تقوم الشركة بتصدير النفط خلال سبع سنوات ونصف السنة ، وأن يكون الحد الأدنى للتصدير مليون طن على شرط قدرة الآبار على الإنتاج .

(١) كان لانقطاع النفط من عبادان بسبب تأميم الدكتور مصدق رئيس وزراء ايران لصناعة النفط وإنتاجه في بلاده أثره في الاسراع في مد هذا الأنبوب الكبير في زمن قصير جداً وذلك للتعويض بنفط العراق عن نفط ايران . بل أن تعديل امتيازات النفط بالشكل الذي تمت به كان من النتائج التي تخلفت عن سياسة مصدق في موضوع النفط ، لان تاريخ امتيازات النفط في العراق والبلاد المجاورة له تدل على مبلغ تمسك الشركات وتصلبها في موضوع حصة البلاد صاحبة النفط في الارباح الهائلة التي تكسبها الشركات . وكانت الشركات تعتمد على تعضيد حكوماتها لها كلما احتاجت الى هذه المساعدة والتأييد . خاصة وان الحزينة البريطانية تملك أكثر من نصف شركة النفط الانكليزية الايرانية . الأمر الذي يزيد في موارد الحكومة البريطانية كلما زادت ارباح الشركة . وحصة هذه الشركة في شركات النفط الاخرى البريطانية — معروفة .

(٢) Mosul Petroleum Company (M. P. C.)

(٣) British Oil Development Company (B. O. D.)

وتأخذ الحكومة ريعاً سنوياً مقداره ١٠٠ ألف باون أسترليني ذهباً في السنة الأولى ثم يزداد المبلغ بمقدار ٢٥ ألف باون كل سنة حتى يستقر على ٢٠٠ ألف باون . فإذا بدأت الشركة بالانتاج أصبح للحكومة الحق في أن تحصل على أربعة شلنات ذهباً عن كل طن مستخرج على أن لا تقل حصة الحكومة عن ٢٠٠ ألف باون وتقدم الشركة فضلاً عن ذلك للحكومة ٢٠٪ من النفط الخام المستخرج مجاناً على أن لا يدفع عنه الريع المتفق عليه وتتصرف فيه الحكومة كما تشاء .

وقد ساهم في هذه الشركة شركات أخرى مختلفة بريطانية وألمانية وإيطالية بالإضافة إلى أفراد من رعايا تلك الدول بينهم بعض العراقيين . وهذه الشركة بمؤسسيها وحاملي أسهمها جديدة في ميدان الشرق الأوسط ، ومعنى ذلك أنها وجدت نفسها في نزاع مع الشركات الأخرى التي وقعت فيما بينها اتفاقية تسمى « اتفاقية الخط الأحمر Red Line Agreement » التي مر ذكرها والتي تضمنت اتفاق الفرقاء على أن يختصوا — هم فقط — باستغلال النفط في هذا الجزء من العالم . . . وهكذا ظهرت أمام هذه الشركة الجديدة العراقيين والصعوبات . خاصة وإن شركات اتفاقية الخط الأحمر شركات قوية كبيرة تعضدها الحكومات الرئيسية — بريطانيا وأمريكا وفرنسا — وفضلاً عن هذا السبب فإن هناك سبباً آخر دفع شركات النفط « ومن يسندها » لاجباط مساعي شركة استثمار النفط البريطانية في استغلال النفط هو أن هذه الشركة تعهدت بأن تعطى مجاناً للعراق ٢٠٪ من النفط الخام الذي تستخرجه الأمر الذي يخرج شركة النفط العراقية في العراق ، وشركة النفط الانكليزية الإيرانية في إيران وغيرهما من الشركات في البلاد الأخرى ، ويظهر اجحاف امتيازهما لكل من العراق وإيران . ولذلك تعرضت هذه الشركة إلى خصومات كثيرة لأسباب مختلفة الأمر الذي أدى إلى « انسحاب » المساهمين الألمان منها بحجة عجزهم عن دفع قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها ، فاشتري هذه الأسهم المساهمون الإيطاليون . ولا شك في أن انسحاب الألمان

له معناه في وقت كانت فيه ألمانيا ما تزال تعاني من آثار الحرب العالمية الأولى، وما يزال مركزها السياسي والاقتصادي ضعيفاً، وما يزال المنتصرون عليها في الحرب يفرضون مختلف الشروط وأنواع الالتزامات، وهي في وضع لا تستطيع معه إلا أن ترضى الغالبين، ثم عادت شركات النفط الإيطالية فباغت حصصها إلى شركة النفط العراقية التي تمثل الموقعين على اتفاقية الخط الأحمر. واشترت كذلك الأسهم التي يملكها الأفراد والشركات الأخرى وأصبحت هذه الشركة مملوكة كليّة لشركة النفط العراقية. وقد تغير اسم شركة الموصل فأصبح «شركة نفط الموصل».

وقد كان على الشركة أن تقوم بتصدير النفط في تاريخ أقصاه ٢٠ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٣٩، إلا أن الاتفاقية عدلت تلك السنة فددت مدة التحري سبع سنوات أخرى تنتهي في سنة ١٩٤٦. وادعت الشركة حينها قامت الحرب أنها لن يكون بمسئطاعها تنفيذ التزاماتها بشأن تصدير النفط بسبب الظروف الحربية ولذلك عقدت اتفاقية جديدة في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٣ جعلت مدة التحري الجديدة المتفق عليها سنة ١٩٣٩ تبدأ بعد انتهاء مدة الحرب مع اليابان بمدة سنتين. ومعنى ذلك تأجيل تصدير النفط من هذه المنطقة إلى سنة ١٩٥٣ أي بقاء الامتياز معطلاً لمدة عشرين سنة لم تنتفع منه الحكومة العراقية إلا بالإيجار المقطوع سنوياً والمبالغ ٢٠٠ ألف باون ذهباً، وألف باون ذهباً أخرى مقابل الاعفاء من الضرائب.

وقد عدل امتياز هذه الشركة أيضاً تعديلاً جوهرياً من حيث حصة الحكومة سنة ١٩٥١.

ومدت الشركة أنبوباً بقطر (١٢) عقدة من حقل النفط في «عين زالة» شمالي الموصل إلى محطة في الضخ ك/٢ قرب بيجي وطوله ١٣٤ ميلاً حيث اتصل بخط أنابيب شركة النفط العراقية الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط وقد بدى بالتصدير المنتظم اعتباراً من أول تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. وتبلغ مساحه امتياز الشركة (٤٥) ألف ميل مربع، وتنتهي مدة امتيازها سنة ٢٠٠٧ م.

٤ - شركة نفط البصرة المحدودة^(١) :

منح هذا الامتياز في ٢٩ تموز (يولية) ١٩٣٨ . والمساهمون في هذه الشركة هم نفس المساهمين في شركة النفط العراقية وهم بالتالي الموقعون على اتفاقية الخط الأحمر . وتبلغ مساحة المنطقة المشمولة بالامتياز حوالى ٨٧٠٠٠ ميل مربع وتشمل جميع الباقي من أراضي العراق التي لا تدخل في امتيازات الشركات الثلاث الأخرى .

وتشبه شروط هذا الامتياز ، شروط امتياز شركة الموصل . وأهم ما فيها شرط اعطاء الحكومة حصة عينية مقدارها ٢٠٪ من النفط المستخرج عينا وهو ما اعتبر دائما عبئا ثقيلا ، وما حاولت الشركتان وشركة النفط العراقية تغييره .

ويرجع السبب في ذلك إلى أمرين : الأول - أن حصول الحكومة على حصة عينية كبيرة من النفط قد يجعلها في مركز المنافس للشركات في السوق العالمية . والثاني - أن هناك اتفاقاً بين الفرقاء المساهمين أن تحصل جماعة شركة النفط الانكليزية الايرانية على ٧٪ من النفط المستخرج من قبل شركة النفط العراقية قبل توزيع النفط على الفرقاء المساهمين الآخرين حسب حصصهم . وهذا يجعل الجماعات الانكليزية حريصة على استغلال حقول شركة النفط العراقية لتستفيد من هذا امتيازاً على شركائها الآخرين . ذلك الشرط الذي لا تنتفع منه في آبار شركتي نفط الموصل والبصرة .

هذا بالإضافة إلى أن الشركات العاملة في هذا الجزء من العالم - الشرق الأدنى - تكاد تكون واحدة ولذلك فإنها تقوم بالانتاج حيثما كانت المنفعة الاقتصادية أكبر . فما دامت آبار إيران مثلاً تدر النفط الغزير الجيد ، فلماذا تتحمل شركة النفط الانكليزية الايرانية نفقات كبيرة في التحرى عن النفط

(1) Basrah Petroleum Company (B. F. C.) .

في العراق؟ ولماذا يبدد النفط المنتج فيتعرض سعره للانخفاض؟ ولماذا لا تحتفظ بالنفط العراقي احتياطياً لها في المستقبل وعندئذ فهي لا تنتج إلا الحد الأدنى؟ ولا تتحرى إلا في أقل الحالات؟

ولم لا يكون إلى جانب هذا أو ذاك سبب سياسي هو أن كثرة دخل العراق من النفط يؤدي إلى تقويته، وفي ذلك خطر سياسي واقتصادي؟

وقد كان من واجب الشركة أن تبدأ بتصدير النفط بانتظام اعتباراً من ٢٩ مارس ١٩٤٥ ولكن تأجلت أعمال الحفر والتصدير بدسوى الظروف الحربية وعين شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ موعداً للتصدير، إلا أن الشركة استطاعت الانتاج قبل هذا التاريخ فقد بدأت بالتصدير اعتباراً من كانون أول (ديسمبر) ١٩٥١ بواسطة أنبوب سعته (١٢) عقدة وطوله ٧٤ ميلاً، وقد أكمل في اليوم الثالث من آب (أغسطس) ١٩٥٣ مد خط أنابيب آخر سعته (٢٤) عقدة وكلاهما ينتهيان في الفاو على خليج البصرة. وقد اتفق على أن تصدر الشركة حداً أدنى مقداره ثمانية ملايين طن في السنة اعتباراً من ١٩٥٦.

أما ارتفاع الحكومة من الشركة قبل أن تبدأ بالتصدير فكان الايجار المقطوع البالغ ٢٠٠ ألف باون ذهباً و ١٠٠٠ باون ذهباً أخرى لقاء الاعفاء من الضرائب.

وتنتهى مدة امتيازها سنة ٢٠١٣ م.

تعديل امتيازات النفط :

تعرضت امتيازات النفط لحملات ونقادات كثيرة. فشركتا الموصل والبصرة تأخرتا في التحرى والانتاج، وشركة النفط العراقية لم تستغل النفط إلا في حدود ضيقة فضلاً عن أن حصة العراق من انتاج هذه الشركة أقل منها في الشركتين السابقتين، يضاف إلى ذلك أن البلدان المجاورة كإيران والكويت والمملكة السعودية حصلت على شروط أفضل من شروط العراق

وتضاعف فيها الانتاج اضعافاً مضاعفة بينما لم يزد انتاج النفط في العراق إلا قليلاً ومعنى ذلك أن دخل العراق ظل ضئيلاً بينما ازداد دخل البلاد المجاورة . وعقد اتفاق جديدة بين إيران وشركة النفط الانكليزية الايرانية بشروط أفضل من شروط العراق . فضلاً عن أن الشركات العاملة في العراق كانت دائماً تعطي تفسيراً خاصاً للشروط التي في صالح العراق بحيث تفقد قيمتها ، وتحاول أن تجر لنفسها فقط كل الغنم .

ولتلافي ذلك ولحماية المصلحة العراقية دخلت الحكومة في مفاوضات مع شركات النفط لتحقيق الأمور التالية :

١ - سعر الذهب : مر بنا أن حصّة الحكومة تتكون من أربعة شلنات ذهبياً عن الطن الواحد . وقد كان سعر الذهب قبل الحرب هو سعر السوق الحر بمعنى أن الذهب لم يكن مسعراً رسمياً إلا أن الحكومة البريطانية وضعت سعراً رسمياً للذهب في بداية الحرب كان دون سعر الذهب في السوق الحر مما ترتب عليه خلاف بين الحكومة والشركات بشأن حصّة العراق إذ أصرت الشركات على أن تدفع الباون الذهب بالسعر الرسمي له وهو يقل كثيراً جداً عن سعر الذهب في الأسواق الحرة^(١) . بينما كان من رأى الحكومة أن تأخذ حصتها على أساس سعر الذهب في السوق الحر . وتطور الخلاف حتى أدى الأمر إلى رفع دعوى في المحاكم البريطانية على شركات النفط تطالب فيها الحكومة العراقية بدفع حصتها على أساس سعر الذهب في الأسواق الحرة . وتبلغ حصّة العراق للسنوات من ١٩٤٠ - ١٩٥٠ حوالي ٢٠ مليوناً من الدنانير إذا دفعت الشركة الباون الذهبي بسعره في السوق الحر ولكن الحكومة طالبت بفرق قدره ١٢ مليون دينار فقط لتلك الفترة .

(١) ولمعرفة أهمية الفرق نذكر أن الحكومة البريطانية حددت سعر الباون الذهبي سنة ١٩٤٠ بما يقرب من باونين استرلينين بينما كان سعر الباون الذهبي في السوق الحر ثلاثة دنانير و ٣٩٠ فلساً أول سنة ١٩٤١ ووصل إلى ٦/٢٠٠ ديناراً سنة ١٩٤٦ وأصبح ٥/٣٠ ديناراً سنة ١٩٥٠ .

بينما عرضت الشركات أن تدفع خمسة ملايين فقط ثم تم الصلح بين الحكومة والشركات على أن تدفع الشركات سبعة ملايين ونصف المليون من الدينار لقاء تنازل الحكومة عن دعواها ، وهو ما حدث .

وليبيان ذلك نذكر أن حصة الحكومة عن الطن الواحد كانت قبل الحرب (٣٣٠) فلساً (وهو ما يقابل الأربعة شلنات) فاصبحت تتقاضى حوالى (٤٠٠) فلساً قبل تخفيض الباون الاسترليني في حين كانت الحكومة السعودية تتقاضى من الشركة (١٢) دولاراً عن كل طن .

٢ - كيفية احتساب حصة العراق :

تحدد المادة العاشرة من الاتفاقية حصة العراق بأربعة شلنات ذهباً خلال العشرين سنة الأولى ، ثم عن كل عشر سنوات تعقب مدة العشرين سنة الأولى تزداد حصة العراق أو تنقص بمقدار الزيادة أو النقص في الأرباح خلال السنوات الخمس الأخيرة من العشرين سنة المذكورة وذلك بقياس هذه الأرباح - خلال السنوات الخمس - بالأرباح المتحققة خلال الخمسة عشر سنة الأولى من العشرين سنة

أى أن الشركة وقد بدأت بالإنتاج سنة ١٩٣٤ تدفع أربعة شلنات عن الطن لغاية ١٩٥٤ ثم يبدأ الحساب الجديد بأن تؤخذ معدل أرباح الشركة من ١٩٤٩ - ١٩٥٤ وتقارن مع أرباح الشركة من ١٩٣٤ - ١٩٤٩ فإذا كانت أرباح السنوات الخمس قد زادت أو نقصت عن أرباح الخمسة عشر سنة فإن حصة العراق (البالغة أربعة شلنات) تزداد أو تنقص بنسبة الربح أو الخسارة المتحققان على أن لا تنقص حصة العراق عن شلنين عن الطن وأن لا تزيد عن ستة شلنات . وبالنظر لازدياد إنتاج شركة النفط العراقية من ٣٧٠٠٠٠ طن سنة ١٩٤٩ إلى أكثر من ستة ملايين سنة ١٩٥٠ وازدياد أرباحها بالتالى وازدياد الإلحاح فى المطالبة بتعديل حصة العراق فى نفطه فقد وافقت الشركة على أن تعطى حصة العراق ابتداء من ١٩٥٠ على أساس

سنة شلنات لا أربعة شلنات أى أنها وافقت على استباق الوقت المحدد لهذه الزيادة بأربع سنوات . وبذلك كان من المتوقع أن تزداد حصة العراق بمقدار ١٧ مليون دينار لو ظلت الاتفاقية القديمة معمولاً بها على أن المادة العاشرة كانت دائماً بغموضها مثار الخلاف بين الحكومة والشركة .

٣ - زيادة إنتاج النفط :

قررت الشركة مد أنبوب جديد بسعة (١٦) عقده وآخر بسعة ٣٠ - ٣٢ عقده إلى البحر الأبيض المتوسط .

فإذا أضيف إليهما الخط القديم ذو (١٢) عقده كان مجموع قابلية الأنايب للنقل هي ٢٢ مليون طن في السنة .

وفضلاً عن هذه النقاط التي تم الاتفاق بشأنها بين الحكومة والشركة فقد كانت هناك نقاط أخرى لم تسو يومئذ منها :

(١) مساهمة العراق في شركات النفط : - نص امتياز شركة النفط العراقية في المادة (٣٤) منه على أنه « كما عرضت الشركة على الجمهور أسهما للبيع تفتح قوائم الاكتتاب في العراق ويفضل العراقيون المقيمون في العراق على غيرهم في الاكتتاب بعشرين المائة على الأقل من الأسهم المعروضة للبيع » . وهذا النص موجود أيضاً في امتيازات شركتي نفط الموصل والبصرة . إلا أن الشركات جميعاً لم تعرض أسهما للبيع بدعوى أنها شركات خاصة ليست لها أسهم تباع . ورغم إلحاح الحكومة ، لم تغير الشركات من موقفها ولذلك عرضت الحكومة أن تصبح هي فريقياً سادساً والعشرين بالمائة من الأسهم المخصصة للعراقيين إلا أن الشركات لم تستجب لهذا الطلب أيضاً رغم أنه كان واضحاً من إدخال نص المادة (٣٤) المذكورة في الامتيازات وفي النظام الداخلي للشركات اشتراك العراقيين برأس مالها .

(ب) إعادة أثمان النفط المصدر للخارج إلى العراق كما يقضى بذلك قانون التحويل الخارجى الذى يلزم كل مصدر إلى خارج العراق أن يعيد إلى العراق

أثمان البضائع المصدرة وهو ما لم تفعله شركات النفط ، بدعوى أنها توزع النفط عيناً على المساهمين . مع العلم أنها إن كانت تقوم بذلك ببعض النفط عيناً ، فإنها تبيع قسماً آخر منه لغير الفرقاء المساهمين .

ولم يستقر الأمر على المضى في تنفيذ الاتفاق المذكور أو الدخول في مفاوضات جديد حول النقاط المختلف عليها إذ تطور الوضع في إيران وصدر قانون تأميم صناعة النفط في منتصف عام ١٩٥١ وتآزم وضع شركات النفط هناك وارتفعت الصيحة في إيران ووجدت لها صدى عميقاً في العراق والبلاد الأخرى المنتجة للنفط ، ثم تدخلت العوامل السياسية الدولية ، فاذا باتفاقيات النفط في الشرق الأدنى يجرى عليها تعديل جوهري ، وتوضع قاعدة جديده تسيير عليها الشركات الانكليزية والأمريكية على السواء وهي قاعده مناصفة الأرباح مع الحكومات ذات الشأن .

وهكذا تم الاتفاق على قواعد جديده في موضوع النفط في العراق مع شركة نفط خانقين ، ومع الشركات الثلاث الأخرى .

الترافقات الجديدة :

١ - الاتفاق الجديد مع شركتي نفط خانقين و نفط الرافدين :

عقد هذا الاتفاق في ٢٥ كانون أول (ديسمبر) ١٩٥٢ وبموجبه :

(أ) تولت الحكومة المسؤولية والسيطرة على تجهيز مشتقات النفط المختلفة وتوزيعها في مختلف أنحاء البلاد وذلك اعتباراً من أول ديسمبر (كانون ثان) ١٩٥٢ بعد أن كانت تقوم شركة خانقين بإنتاج النفط وتصفيته وتقوم شركة نفط الرافدين بتوزيعه .

(ب) اشترت الحكومة جميع موجودات شركة خانقين ومصفاها المسمى « مصفى الوند » (باستثناء الأموال غير المنقولة والنقود والديون وأرصده الحسابات في المصارف) كما اشترت جميع موجودات شركة

نפט الرافدين وذلك اعتباراً من أول كانون ثان (يناير) ١٩٥٢ .

وقد بلغت قيمة مصفى الوند والادوات والاحتياطية له والمخازن ومعمل الصفائح ١.٤٥٠.٠٠٠ ديناراً دفعتها الحكومة للشركة . يضاف إليهما مبلغ ٤٣٨.٠٠٠ ديناراً ثمن المواد النفطية التي كانت موجودة عند التعاقد . وبذلك تكون الحكومة قد اشترت موجودات شركتي خانقين والرافدين بمبلغ ١.٨٨٨.٠٠٠ ديناراً .

(ح) تقوم شركة نفط خانقين نيابة عن الحكومة ولحسابها بتشغيل مصفى الوند والمنشآت النفطية الأخرى وتوزيع وبيع منتجات النفط في العراق وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من ١/١/١٩٥٢ ، وذلك لقاء مبلغ مقطوع مقداره ١٥٠.٠٠٠ ديناراً سنوياً وذلك عدا مصاريف التشغيل والتوزيع والبيع على أن يكون للحكومة حق سحب هذه الأعمال من الشركة على أن تخطر بها بعزمها هذا قبل ستة أشهر من تاريخ رغبتها بانتهاء عمل الشركة لحساب الحكومة .

(د) على شركة نفط خانقين أن تشرع بالتحرى عن النفط في منطقة إمتيازها وأن تقوم بتصدير ما لا يقل عن مائونى طن سنوياً خلال سبع سنين من تاريخ تصديق الاتفاقية ، وفي حالة عدم وجود نفط كاف للتصدير فتتنازل الشركة عن حقوقها في المنطقة المحولة . وعندئذ لها حق رفع أجهزتها وأموالها وللحكومة حق شرائها . أما الموجودات غير المنقولة فتصبح ملكاً للحكومة دون عوض .

(هـ) في حالة وجود النفط وتصديره يقتسم الربح الصافى الناتج في العراق من عمليات التصدير بين الحكومة والشركة وذلك بنفس الطريقة والكيفية التي تطبق على الشركات الأخرى العاملة في العراق .

وبناء على هذه الاتفاقية فقد أصبحت آبار « النفطخانة » المنتجة للنفط الآن والتي يأخذ مصفى الوند منها النفط الخام لغرض تصفيته ملكاً للحكومة .

وكذلك الأنايب المتصلة بين حقول النفط والمصنعي . وأصبحت الشركة تدير هذه المصنعي والمصنعي الصغير الآخر المسمى « مصنعي المفتية » في البصرة لحساب الحكومة .

أما شركة نفط الرافدين فإنها لم يبق لها وجود من الناحية المادية وإن كانت مازالت موجودة من الناحية القانونية .

٢ - الاتفاق الجديد مع شركة النفط العراقية المحدودة

وشركة نفط الموصل المحدودة

وشركة نفط البصرة المحدودة

عقدت هذه الاتفاقية في ٣ شباط (نوفمبر) ١٩٥٢ . واعتبرت نافذة من أول كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٥١ إذا صدر قانون بها .

وقد لقيت الاتفاقية معارضة قوية ووجه إليها كثير من الانتقادات ، وإذا كانت الاتفاقية الجديدة أفضل من الاتفاقيات القديمة فإنها مازالت بعيدة عن أن تحقق مصلحة العراق الكاملة إذ أن حصة العراق مازالت أقل مما يجب وما زالت هناك منافذ تنتقص من حصة العراق ، بعضها ظاهر في الاتفاقية نفسها ، وبعضها ظهر عند التطبيق .

ومما لاشك فيه أن قيام إيران بتأميم صناعة النفط كان له دخل كبير في نظرة الناس إلى الاتفاقية الجديدة لأنها أقل في فوائد السياسية والاقتصادية مما كان يمكن أن يحققه إيران من تأميم النفط لو استطاعت أن تجدد أسواقاً لنفطها ، أو لو كانت في وضع إقتصادي يساعد على طول الانتظار بدون عوائد النفط . وإذا كانت الصناعة النفطية تحتاج إلى الخبراء والمهارة التي لم تتوفر بعد للعراق والتي تخضع في نفس الوقت إلى تنظيم دولي بل إلى ما يشبه الاحتكار الدولي ويشرف عليه عدد قليل من الشركات ، وإذا كان التأميم في إيران لم يصل - من حيث أنه عمل إقتصادي - إلا إلى خفض الإنتاج من حوالي ٣٠ مليون طن في السنة إلى حوالي ١٠٠ ألف طن فقط في السنة

بسبب عجز إيران عن بيع النفط في الأسواق الدولية رغم التسهيلات الكثيرة التي قدمتها فإن ذلك كله لا يعنى — سواء بالنسبة للعراق أو لإيران أو لغيرها من البلاد — التساهل في الامتيازات وقبول شروط ليست عادلة وإعطاء أرباح وحقوق للشركات أكثر من أية حقوق أو أرباح حصلت عليها أية مشروعات في أى مكان في العالم .

كان الشرط الجوهرى الذى قامت عليه الاتفاقيات الجديدة مع العراق هى مناصفة الأرباح الصافية بين الحكومة والشركات .

وأهم ما جاء فى الاتفاقية الجديدة التى شملت الشركات الثلاث بنصوص واحدة بعد أن كانت الامتيازات القديمة للشركات الثلاث صاحبات الامتياز تختلف عن بعضها نشرحه بإيجاز فيما يلى :

١ — تتقاضى الحكومة حصة مقدارها ٥٠ بالمائة من الربح الصافى الناتج من عمليات الشركات فى العراق (مادة ٢) على أن لا تقل حصة الحكومة فى الظروف الاعتيادية عما يقابل ٢٥ بالمائة من قيمة الإنتاج الصافى لكل من شركتى النفط العراقية والموصل و $\frac{1}{3}$ من الإنتاج الصافى من شركة نفط البصرة (مادة ٤) على أن لا تقل حصة العراق مطلقاً عن عشرين مليون باون استرلىنى لكل من السنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ولا تقل عن خمسة وعشرين مليوناً عن سنة ١٩٥٥ وما بعدها (مادة ٦) .

٢ — حددت الاتفاقية الحد الأدنى للنفط المستخرج لكل من الشركات الثلاث فتعهدت شركة النفط العراقية بأن تنتج ما لا يقل عن ٢٠,٧٥٠,٠٠٠ طن اعتباراً من سنة ١٩٥٤ ، وتعهدت شركة الموصل بأن تنتج ما لا يقل عن مليون وربع مليون طن سنوياً اعتباراً من سنة ١٩٥٤ أيضاً ، وتعهدت شركة البصرة بأن تنتج ما لا يقل عن ثمانية ملايين طن اعتباراً من سنة ١٩٥٦ (مادة ٥) ومع ذلك فإذا حدثت ظروف قاهرة تمنع الشركة أو الشركات من إنتاج الكميات المذكورة قلت كميات النفط المحددة بتلك النسبة ونقصت

حصة العراق أيضا بنفس النسبة (مادة ٧) على أن تلتزم في حالة نقصان النفط المنتج إلى حد تقل معه حصة الحكومة في الأرباح الناتجة عن خمسة ملايين دينار سنويا تكمل الشركات النقص لحـد الخمسة ملايين على أن لا تتجاوز مجموع ما تكمله الشركات عن العشرة ملايين دينار .

٣ - وبينت الاتفاقية كيفية احتساب الربح الناتج عن العمليات في العراق الذي تتقاضى الحكومة نصفه بأنه الفرق بين سعر مجموع النفط المستخرج ومجموع ما انفق على إستخراجه وضخه إلى الحدود وتشمل النفقات (١) نفقات الإدارة والتشغيل (ب) اندثار الموجودات بنسبة ١٠ ٪ سنويا واطفاء المصروفات الرأسمالية الأخرى بنسبة خمسة بالمائة وثبتت الاتفاقية سعر الطن بدرجة كثافة ٣٦ A.P.I. بأربعة وتسعين شلنا للطن في الحدود العراقية السورية وواحد وثمانين شلنا وتسعة بنسات للطن في الفاو . وتبقى هذه الأسعار ثابتة إلى أن يثبت أحد الفريقين بأنها أصبحت لا تتفق مع الأسعار الحقيقية ، كما ثبتت كذلك التكاليف إلى الحدود العراقية بأنها ٢٣ شلنا للطن الواحد لسنة ١٩٥١ و ١٧ شلنا وستة بنسات لسنة ١٩٥٢ و ١٣ شلنا للطن بعد ذلك ، إلا إذا اختلفت النفقات بنسبة أكثر من عشرة بالمائة فتعدل عندئذ التكاليف بهذه النسبة .

٤ - للحكومة أن تأخذ ١٢ و ٥٠ بالمائة من الانتاج الصافي من النفط لكل من الشركات الثلاث عينا تتصرف به كما تشاء . ويحتسب من حصة العراق على أساس الأسعار السائدة للنفط . وإلى بطبيعة الحال النص الذي كان موجودا في إمتيازات شركتى الموصل والبصرة بتسليم ٢٠ بالمائة من النفط المستخرج للحكومة مجانا .

٥ - تحتسب أسعار النفط بموجب الأسعار السائدة التي :

(١) يحددها السوق الحر للنفط .

(ب) أو بالاتفاق بين الحكومة والشركات إذا لم يوجد سوق حر للنفط .

(ج) أو بالتحكيم إذا لم يتم الاتفاق بين الحكومة والشركات .
 « على أن يؤخذ بنظر الاعتبار الأسعار السائدة للنفط الخام من صنف
 وثقل نوعين مماثلين في أسواق حرة أخرى مع إجراء التعديلات اللازمة
 عن أجور الشحن والتأمين » .

٦ - تلزم شركة النفط العراقية بأن تسلم للحكومة في محطه (ك / ٢) حاجتها
 من النفط الخام للبصني الذي تنشئه لسد إحتياجات العراق وذلك لقاء
 أجرة سنوية مقطوعة مقدارها (٦٣) ألف باون استرليني لقاء تكاليف
 الضخ ، وخمسة شلنات وستة بنسات عن كل طن من النفط يسلم لهذا
 الغرض .

٧ - تتعهد الشركات بإنشاء مدرسة صناعية كبيرة في كركوك ،
 وبالاتفاق على بعثة سنوية مكونة من ٥٠ طالباً توفدهم الحكومة للدراسة
 خارج العراق على أن لا يكون في وقت واحد أكثر من ٥٢٠ طالباً يدرسون
 عن هذا الطريق .

وقد كان بعض الناس يطالب بالتأميم كما صنعت إيران بينما كان
 البعض الآخر يطالب بنصف الانتاج عيناً - أو ما يقابله نقداً -
 ويعتبر ذلك أقل ما يمكن المطالبة به ، خاصة وإن حساب الأرباح والمناصفة
 بها مع الشركات - يشير كثيراً من الأبواب للتلاعب والتحايل والاحتكاك .

الشفافية في التطبيع :

بينما كانت حصة العراق سنة ١٩٥٠ حوالي ستة ملايين دينار ارتفعت
 في سنة ١٩٥١ إلى حوالي ١٤ مليون سنة ١٩٥٢ و٥١ مليون سنة ١٩٥٣ .
 وكما ازدادت الحصة إزدادت أيضاً كميات النفط المستخرجة ، فبينما
 كانت ستة ملايين ونصف المليون طن سنة ١٩٥٠ (بما فيها انتاج شركة
 نفط خانقين) أصبحت ٨٥ مليون طن سنة ١٩٥١ و١٨٢ مليون طن
 سنة ١٩٥٢ ، و٢٧,٥ مليون طن سنة ١٩٥٢ . وقد احتلت شركة

النفط العراقيه رأس القائمة في الانتاج حيث زاد انتاجها عن ٢٢٣٧ مليون طن سنه ١٩٥٣ .

وقد الغيت المادة (١٠) من الاتفاقية القديمة مع الشركه العراقيه ومابها من اتفاقيات الشركات الأخرى وأصبح ما تدفعه الشركات بالباون الاسترليني فقط . ولا يحصل العراق من النفط على غير هذه العملة إلا إذا استطاع أو يبيع حصته العينيه البالغة ١٢ بالمائة كما مر بغير الباون الاسترليني وهو ما لم يقع حتى الآن ، حيث لم يمكن بيع حصة العراق العينيه في الأسواق ولذلك اشترتها الشركات نفسها كما تنص الاتفاقية .

أنابيب النفط

يوجد الآن بين حقول كركوك والبحر الأبيض المتوسط ثلاثة خطوط تنقل النفط . الأول بسعة ١٢ عقدة والثاني بسعة ١٦ عقدة والثالث بسعة ٣٠ - ٣٢ عقدة .

وهناك خطان آخران أحدهما بسعة ١٢ عقدة والآخر بسعة ١٦ عقدة كان الأول يفرغ في حيفا ورفع منه ١٥٠ مترا في حدود الأردن سنة ١٩٤٨ عندما اغتصبت الصهيونية جزءا من فلسطين ، لئلا ينتفع منه ذلك الأخطبوط الخطر في جسم العالم العربي . وهكذا قطع النفط عن حيفا وكانت قابلية هذا الخط تتسع لنقل سعته ثلاثه ملايين طن في السنه ، وشرع في مد الخط الآخر ذي ١٦ عقدة فوصل إلى المفرق قبل الحدود الفلسطينية وتوقف العمل فيه بينما انجز مد زميله إلى طرابلس وقدرته ٤ ملايين طن سنويا .

ويحاول العراق اليوم تغيير سير هذين الخطين وجعلهما ينتهيان في ميناء على البحر الأبيض في لبنان وبذلك تزداد كمية النفط المصدرة بسبعة ملايين طن سنويا . ويعتبر هذا المشروع حيويا بالنسبة للعراق من الناحية السياسية ومن الناحية الاقتصادية إذ تسيّز دخول العراق من ذلك

بأكثر من ١٤ مليون دينار سنوياً^(١).

ويوجد بين حقول شركة نفط البصرة والميناء في الفاو خطان آخران أحدهما بسعة (١٢) عقدة والآخر بسعة (٢٤) عقدة، وقد تم بناء الأخير حديثاً ويحتاج إلى بعض المكائن والمضخات لينتفع منه في نقل النفط من الحقول إلى البواخر.

وهنا خط بسعة (١٢) عقدة من حقول النفط في عين زالة في الشمال إلى محطة (ك/٢) في بيجي حيث يختلط بنفط كركوك وينقلان في أنابيب واحدة إلى البحر الأبيض المتوسط.

احتساب مصفحة العراق حسب الأسعار السائدة:

جرى تسعير النفط بالشكل التالي:

١١٣ ر	شلتنا للطن الواحد	اعتبر ثمن الطن على ظهر الباخرة
٤٧ ر	شلتنا	أجور الميناء والتحميل

١٠٨٣ ر ثمن الطن على ظهر الباخرة

١٤٣ ر نفقات الضخ من الحدود السورية العراقية إلى الميناء

٩٤ ر شلتنا

١٣ ر شلتنا اعتباراً من ١٩٥٣ نفقات الضخ إلى الحدود من كركوك

د الربح الصافي الذي تقسمه الحكومة والشركات، ٨١ ر شلتنا

أى أن كلا من الطرفين يحصل على ٤٠ ر شلتناً عن الطن الواحد من النفط المصدر.

ولو نظرنا إلى التسعير في البحر الأبيض المتوسط والبالغ ٢٤١ ر دولاراً للبرميل (أى ما يساوى ١٣٠ شلتناً للطن) لرأينا أن هناك تخفيضاً قدره ١٧ شلتناً

(١) قدرت خسارة العراق من وقف فتح النفط من الخطين المذكورين بأكثر من ٥٠ مليون دينار اعتباراً من سنة ١٩٤٨.

في الطن الواحد عن السعر السائد . ويظهر من ذلك بوضوح أن الشركات لا تعطي للحكومة حصتها من الأرباح على حقيقتها بل أنها تنقص من كل طن ١٧ شلنا ومعنى ذلك أنها تنقص من حصة العراق ٤٢٥ فلسا عن كل طن يصدر ويزيد ما يخسره العراق بهذا التخفيض حسب ما سمي بالسعر السائد على عشرة ملايين دينار سنويا .

وهكذا تنتقص حصة العراق من هذه الناحية بهذا المقدار .

وتنتقص حصة العراق من ناحية ثانية في حساب « الأسعار السائدة » لأنها لا تطابق أسعار النفط العالمية في الأسواق الحرة . ويظهر ذلك من الجدول التالي للنفط بدرجة ٣٦ A. P. I.

في ميناء طرابلس وبانياس	في فنزويلا	في خليج المكسيك	في الفاو
٢, ٣٩ دولار	٢, ٩٠ دولار	٢, ٩٩ دولار	١, ٩٢ دولار
» ٥٣ »	» ٢١ »	» ٢٨ »	» ٨٤ »
» ١٠٥ »	» ١٠٥ »	» ٠٠ »	» ١٠٥ »
٣, ٠٢٥ دولار	٣, ٢١٥ دولار	٣, ٢٧ دولار	٢, ٨٦٥ دولار

سعر البرميل
كلفة النقل البحري
للبرميل إلى نيويورك
رسم الاستيراد
سعر البرميل في
نيويورك

ويتضح من ذلك أن سعر النفط العراقي أقل من مثيله الأمريكي بحوالي ٢٠ سنتا للبرميل الواحد في مينائي البحر الأبيض المتوسط و ٥٤ سنتا في الفاو، الأمر الذي ليس له ما يبرره فلو أن النفط العراقي كان يتبع الأسعار العالمية، لا الأسعار التحكيمية لوجب أن يكون سعره كسعر النفط الأمريكي . كما يظهر واضحا أن ثمن النفط العراقي من الفاو في نيويورك يقل بمقدار (١٤) سنتا للبرميل الواحد عن مثيله من النفط العراقي من كركوك .

ولكن السعر في الواقع ثبتته الشركات ذات الشأن بنفسها ، ففي البحر الأبيض يوجد مصبان للنفط أحدهما لشركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) في صيدا والآخر للشركات التي تعمل في العراق ، وبين الشركتين صلات كثيرة وقوية وبعض المساهمين مشتركين في الشركتين كما أن مصالح الشركتين (في طرابلس وبناس) حتى لو تخلفت هذه الحقيقة واحدة هي تخفيض سعر النفط المنتج من هذه البلاد لتزداد منافع الشركات وتقل حصص الحكومات ذات الشأن في نفس الوقت بالمقدار الذي تزداده أرباح الشركات. فإن الشركة التي تخفض ١٧ شلناً من قيمة الطن يدخل هذا المقدار كله أو معظمه في حسابات أرباحها .

ثم أن سعر النفط السائد في خليج البصرة يثير العجب أيضا . فقد كانت أسعار النفط في الموانئ النفطية على الخليج واحدة حتى حزيران ١٩٥٣ ، ثم رفعت شركة « Philips Petroleum Company » الأمريكية أسعار البترول في أمريكا وتبعتها الشركات الأخرى في أمريكا والشرق وفي ١٤/٧/٥٤ أعلنت الزيادات في سعر النفط في خليج البصرة فأصبحت كالآتي :

الزيادة	السعر الزائد بعد الزيادة	
النفط العراقي في الفاو	١٧ سنتا	١٩٩٢ دولارا درجة ٣٦ A. P. L.
» السعودي في رأس تنورة	٢٢ »	١٩٩٧ »
نفط قطر في أم سعيد	٢٥ »	٢٠٠٦ »
» الكويتي في ميناء الاحمدى	٢٢ »	١٩٧٢ »

ويتبين من ذلك أن النفط العراقي يقل عن مثيله من النفط السعودي بمقدار خمسة سنتات للبرميل . كما يلاحظ الفرق في الزيادة التي أصابت النفط المعروض في الخليج ، ومن هنا أيضا انتقصت حصة العراق . ولا سبب لذلك إلا التحكم .

ومن هذه الجداول يتبين أن تسعير النفط سواء كان ذلك في البحر الأبيض المتوسط أو في خليج البصرة يبتعد عن الأسعار في الأسواق الحرة . ولذلك فإن تسعيره - مادام الأمر كذلك - يتم بالاتفاق بين الحكومة والشركات كما تنص المادة الأولى من الإتفاقية وهو ما لم تفعله الشركات . وهي تخالف بذلك نصا صريحا في الاتفاقية . أما إذا ذهبت الشركات إلى أن السعر المحدد في البحر الأبيض إنما هو سعر سوق حرة ففي ذلك مجانبة ومخالفة للحقائق المادية لأن شروط السوق الحرة ليست متوفرة هنا بسبب عدم وجود تنافس صحيح بين المنتجين ولكن السوق الحرة متوفرة في أمريكا ، وما دامت أسعار النفط في البحر الأبيض المتوسط وخليج البصرة دون الأسعار في أمريكا سواء في الموانئ أو بوصولها جميعا إلى ميناء نيويورك أو أى ميناء آخر فإن معنى ذلك أن هناك تحكما في تعيين هذه الأسعار من قبل الشركات . وكل نقص في أسعار النفط هذه انتقاص من حصة العراق وازدياد في أرباح الشركات بدون سند مشروع .

حصة الأرباح في العراق :

حددت الاتفاقية في مقدمتها حصة العراق بنصف الأرباح فقالت : لما كانت الحكومة والشركات راعية في الدخول في اتفاق لاقتسام الربح الناتج من عمليات الشركات في العراق مناصفة ، ولما كانت الحكومة تنوى تعديل قانون ضريبة الدخل الحالي لغرض فرض ضريبة بنسبة ٥٠٪ على الدخل الناجم من التعاطي بالنفط أو حقوق استلام النفط المنتج في العراق ، أو المصدر منه على أن الحصة أو الدفعات التي تتسلمها الحكومة من هذا النفط تجسم بما يعادلها من مقدار الضريبة ، وجاءت المادة الرابعة من الاتفاقية مكتملة وموضحة لذلك - كما مر - .

وقد انتقدت نسبة الخمسين بالمائة من الأرباح باعتبارها قليلة وهي كذلك في الواقع فلو اعتبر النفط بضاعة عراقية كبقية البضائع من الحبوب والأصواف الخ وانتجت بغير امتياز خفضت للضرائب التالية :

- (١) ضريبة الاستهلاك ومقدارها ١٢,٥ بالمائة من الثمن
 (٢) ضريبة التصدير ٥ « « « (١)
 (٣) ضريبة الدخل على الأرباح ٤٠ « « «

فكان مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تحصل عليها الحكومة من البضاعة الواحدة المعدة للتصدير ٥٧,٥ بالمائة من الثمن ولا يدخل في الضريبة الأولى أو الثانية أى استقطاع أو انتقاص بسبب تكاليف الإنتاج أو غيرها وإنما تدفع الضريبة عنهما على أساس سعر السوق . فلو أن الشركات قامت بإنتاج النفط دون امتياز لدفعت أكثر مما تدفعه للحكومة لقاء امتيازها فضلاً عن الحقوق الأخرى التي تتمتع بها كإعفاء من الضرائب الكمركية والبلدية والحكومية الأخرى .

يضاف إلى هذا الغبن في تعيين الحصة غبن آخر في تعيين نفقات الإنتاج . فإن الكثيرين يعتبرون نفقات الإنتاج والنقل (أو ما سمي بالإتفاقية بالتكاليف الثابتة) مرتفعة بالنسبة للنفقات الحقيقية سواء منها المحسوبة داخل الحدود العراقية أو داخل الحدود السورية إلى الميناء ، وذلك إذا قيس بتكاليف نقل النفط في الأنابيب في البلاد الأخرى — كالولايات المتحدة مثلاً .

كما أن النسبة الموضوعة « لاندثار جميع الموجات المادية في العراق بنسبة ١٠ بالمائة » عالية في مثل منشآت النفط . كالأنابيب . كما أن وضع ٥ بالمائة « لا طفاء جميع المصروفات الرأسمالية الأخرى » عالية أيضاً ، وفي رأى البعض لا معنى لها .

هذا فضلاً عن أن العراق لا يملك حق الرقابة على النفقات الأولية والتشغيل ، لا يملك العراق رقابتها ووضعها في نصابها المعقول . والمبالغة فيها أمر ليس بعيد الاحتمال .

(١) بل أن ضريبة الاستهلاك دفعت عن بعض المنتجات المحلية كالقطن واستعبد عنها بضريبة تصدير مقدارها ٢٠ بالمائة من الثمن وهذه النسبة اعلا مما ذكرنا .

فإذا أضفنا إلى ذلك المركز الخاص الذي تمتعت به الشركات باعفاؤها من الخضوع للضرائب في بريطانيا عندما سميت العوائد التي تدفعها للعراق باسم « ضرائب » الأمر الذي أدى إلى زيادة أرباحها بمقدار ما كان سيفرض عليها من ضرائب بريطانية — وهي على ما نعلم من ارتفاع — علمنا الأرباح الكبيرة التي تجنيها الشركات ، وامتنعنا أن نقرر في نفس الوقت أن العراق كان يجب أن يحصل على منافع أكبر مما حصل عليه .

مساهمة العراق في الشركات :

أن نصوص الاتفاقيات الثلاث تحتوى المادة التالية « كلما عرضت الشركة على الجمهور العام اصدراية من الأسهم يجب أن تفتح قوائم الاكتتاب في العراق في عين الوقت الذي تفتح فيه في الأماكن الأخرى على أن يعطى العراقيون الذين في العراق حق الافضلية في الاكتتاب بـ ٢٠٪ من تلك الإصدارية » ودخلت هذه المادة في النظام الداخلى للشركات استجابة لطلب الحكومة إلا أن الشركات لم تصدر أية أسهم في السوق مدعية أنها شركة خاصة لا تصدر أسهما . ومع كثرة المناقشات والطلبات لم تتحرك الشركة عن موقفها هذا . وآخر ما فكرت فيه الحكومة أن تدخل شريكا سادسا بهذه بالنسبة التي نصت عليها الاتفاقيات إلا أن الشركات لم توافق كذلك . وظل الأمر على هذا الحال حتى الآن ولا يخفى ما لاشترك العراقيين من فائدة اقتصادية إذ ينتفع العراق من ٢٠٪ من أرباح الشركات وهو دخل ضخم يزيد في الثورة القومية كثيراً وفي الدخل القومى .

كما أن ذلك يؤدى إلى تدخل فعال في إدارة الشركات وتوجيهها الوجهة التي تسير مصلحة العراق والعراقيين . أما ما نصت عليه الاتفاقيات في تعيين عضوين عراقيين في مجلس إدارة كل من الشركات الثلاث فإنه لا يؤثر حقيقة في أعمال مجلس الإدارة . ولا في توجيه قراراته وجهة معينة . ومثال ذلك أن من مصلحة الفرقاء المساهمين أخذ حصصهم عينا وتصفيتها حيث

يريدون . الأمر الذى أدى إلى نقل النفط الخام من العراق ليصنّف في أوروبا،
فلو روعيت مصلحة العراق لوجب أن تنشأ المصافي وتتم التصفية في العراق،
ويصدر النفط مصفى إلا مشتقاته إلى الخارج وفي ذلك تنتفع البلاد من بيع
النفط بسعر مرتفع ، ومن صناعة التحويل التى تحتاج رأس مال ضخم وإلى
فنيين كثيرين وإلى جهود موظفين عديدين .

منذ أن منحت الامتيازات وهى تحتوى هذا الشرط والحكومة
العراقية تطالب بتنفيذه . أما سبب وضعه في أول الأمر في اتفاقية شركة
النفط التركية (العراقية بعد ذلك) فقد كان استجابة لمعاهدة سان ريمو التى
اشتراطت أن تعطى لاهل البلاد ٢٠ بالمائة من حصص الامتيازات التى تؤخذ
فوضع هذا النص في الاتفاقية مع شركة النفط العراقية ثم مع الشركات
الأخرى بعد ذلك تغطية لنصوص معاهدة سان ريمو ثم تحايلت الشركات
عليه فحالت دون تطبيقه . وقد كانت الحكومة البريطانية تسند موقف
الشركات ومصلحتها في ذلك واضحة فهى تمتلك ٥١ بالمائة من أسهم شركة
النفط الانكليزية الإيرانية وهذه تملك ٢٣,٧٥ بالمائة من الأسهم فضلا عن
قوة نفوذ شركات النفط بحد ذاتها وقدرتها على تحقيق مصالحها .

وقد انتقدت الاتفاقيات الجديدة لأنها لم تأت بجديد لتحقيق مصلحة
العراق في هذا الأمر وكان الواجب أن يبت في هذه النقط وتحمل شركات
النفط على اعطاء ٢٠ بالمائة من الأسهم إلى العراق مع أن نصوص المواد
المتعلقة بهذا الموضوع من الاتفاقيات القديمة لم تتعرض لها الاتفاقيات
الجديدة بشيء ، فظلت على حالها من حيث الوجود ، وظلت حبرا على ورق
في حيث التطبيق .

ويتصل بذلك ضرورة انتقال مجالس إدارة الشركات إلى العراق
وضرورة تسجيلها فيه . فإن ذلك أقدر على تحقيق التفاهم بين الحكومة
والشركات . وهى تعمل في العراق وتنتفع منه .

إعادة قبضة النفط المصدر :

وانتقد تنفيذ الاتفاقية ، لأن الشركات اصرت على استثنائها من تطبيق نصوص قانون التحويل الخارجى لسنة ١٩٥٠ عليها وهو الذى يضطر كل مصدر أموال من العراق أن يقنع لجنة التحويل الخارجى بأن ثمن تلك الأموال قد عاد إلى العراق بشكل مفيد ويكون ذلك إما بصورة نقود أجنبية أو بضائع . وهذا النص لم تتعرض له الاتفاقيات أو تستثنى الشركات من الخضوع له ومعنى ذلك خضوعها لاحكامه . ولكن الشركات تصدر النفط دون أن تفتح فى المصارف العراقية أو المصرف الوطنى حسابات لها بالعملات الأجنبية التى حصلت عليها . وهو أمر له أهميته فى تعديل الميزان التجارى والحسابى للعراق إذ أن إعادة أثمان النفط المصدر إلى العراق معناه حصول العراق على أموال أو عملات أجنبية بما يساوى على الأقل حصة العراق من الأرباح السنوية ، وهذا وحده يقرب من استيرادات العراق السنوية .

منازل الشركات عن الأرض التى لا تستثمرها :

توزعت الشركات الثلاث أراضى العراق جميعاً فى إمتيازاتها عدا منطقة شركة خانقين الصغيرة . ولكن جهود الشركات فى هذه الأراضى الواسعة محدودة فى التحرى والاستكشاف والاستغلال . فإن شركة النفط العراقية بعد إكتشافها حقل كركوك والذى يبلغ طوله (٦٠) ميلاً تقريباً ويتراوح عرضه بين ميل ونصف وميلين والذى يعتبر أغنى الحقول النفطية فى العالم لم تلتفت إلى لزوم التحرى فى المنطقة الكبيرة التى تدخل فى إمتيازها ولم تنقب إلا فى حدود ضيقة .

وكذلك صنعت شركة نفط البصرة ، ومساحة الأراضى التى بيدها أوسع من مساحة أراضى شركة النفط العراقية . فقد وجدت النفط فى الزبير وهو

حقل غني وكبير ولذلك تباطأت جداً عن بذل جهودها في المنطقة الواسعة التي تدخل في إمتيازها واكتفت بالتنقل في أماكن متباعدة للتنقيب ذرا للرماد وإيهاما للناس بأنها تقوم بواجبها في التحرى وهي تقلد بذلك شركة النفط العراقية .

وهذا قريب مما صنعته الشركة في الموصل ، فقد قامت بالتحرى في منطقة كباره ، ووجدت نفطاً أدعت أنه كسيف لا يصلح للاستغلال ثم اكتشفت حقلاً في عين زالة تستغله الآن . أما باقي المنطقة فمتروكة على غرار ما صنعته زميلتاها في منطقتي كركوك والبصرة .

ولا يخلو الأمر من أحد اثنين ، إما أن تستغل الشركات الأراضي تماماً وتنتج كل ما يمكن إنتاجه ، أو أنها تترك الأراضي التي لا تستغلها أو التي تعتقد أنها لا تحوى نفطاً لتتصرف بها الحكومة كما توحى به المصلحة العامة . أما الاحتفاظ بها دون إستغلالها فأمر لا يتفق مع المصلحة العراقية في شيء ، وإن كان يتفق مع مصلحة الشركات باعتبار أنها تستبقى هذه الأراضي احتياطياً لها تستغلها متى تشاء . هذا مع العلم أن إحتياجات العراق من المال متزايدة بسبب إقدامه على الأعمار والإنباء . والدخل القومي والضرائب الاعتيادية حتى مع موارد النفط الموجودة لا تكفي لتحقيق هذا التطور الاقتصادي . فلا بد إذن من زيادة إنتاج النفط لزيادة موارد العراق منه . مع العلم أننا نعتقد أن حصة العراق في نفطه أقل مما يجب أن يناله .

المصافي في العراق :

كانت شركة نفط العراق ملتزمة بتوزيع مشتقات النفط في جميع أنحاء العراق . وقد كان ذلك يتم عن طريق شركة نفط الرافدين التي أنشأتها شركة النفط العراقية لهذا الغرض ، وكانت هذه الشركة تحصل على مشتقات النفط المختلفة من مصفى الوند المملوك لشركة نفط خانقين وذلك لتوزيعه في المنطقتين الشماليه والوسطى . أما المنطقة الجنوبية فكانت تستورد حاجتها

من عبادان . إلا أنه حين قامت الحكومة الإيرانية بتأميم صناعة النفط انقطع هذا المورد . وبدأت شركات النفط بالتعاون مع الحكومة العراقية تنتج من مشتقات النفط في العراق ما يسد حاجته وذلك (أولاً) عن طريق مصفيين تملكهما الحكومة وهما مصفى الوند في خانقين ومصفى المفتية في البصرة وقد مر بنا أن الحكومة اشترتهما من شركة نفط خانقين سنة ١٩٥١ عندما ما احتكرت الحكومة صناعة وتوزيع مشتقات النفط في العراق . و (ثانياً) عن طريق مصفيين صغيرين آخرين تملكهما شركة النفط العراقية أحدهما في كركوك والثاني في حديثة .

وللمقارنة بين ما كان يستورد من الخارج وما كان يصنع في العراق نذكر الجدول التالي (بالكالونات)

نوع المنتجات	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
١ - بنزين سيارات					
مستورد	٥,٤٥٢,٤٣٩	٥,٠٦٧,٠١٧	٣,١٥٧,٣١٠	—	—
يصنع محليا	١٨,٩٩٦,٩٧٠	٢٠,٠١٥,٢٥٨	٢٣,٤٥٦,٠٢٥	٢٩,٦١٢,٨٩٤	٣٣,٦٢٦,٦٤١
الجموع					
٢ - الكيروسين	٢٤,٤٤٩,٤٠٩	٢٥,٠٩١,٢٧٥	٢٦,٦١٣,٣٣٥	٢٩,٦١٢,٨٩٤	٣٣,٦٢٦,٦٤١
مستورد	٩,٤٦٢,٩٨٩	١٠,٢٩٣,٩٩٧	٦,٣٠٨,٣٦٨	—	—
يصنع محليا	١٨,٧٣٧,٦١١	٢٠,٩٩٥,١٣١	٢٥,٣٥٥,٢٧٤	٣٥,١٣٦,٩٠٩	٤١,٧١٠,٦٧٧
الجموع					
٣ - نפט الوقود	٢٨,٢٠٠,٦٠٠	٣١,٢٨٩,١٢٨	٣١,٦٥٨,٦٤٢	٣٥,١٣٦,٩٠٩	٤١,٧١٠,٦٧٧
مستورد	٢٣,٣٩٧,٦٦٠	٢٤,١٧٢,٤١٢	١٥,٥١٥,٠٧٤	—	—
يصنع محليا	٥١,٦٠٠,٤٥٨	٥٤,٩٧٥,٢٨٣	٧٤,٠٤١,٥٣٢	١٢,٩٩٥,٤٣٩	١١٢,٢٢٩,٢٠٣
الجموع					
	٧٤,٩٩٨,١١٨	٧٩,١٤٧,٦٩٥	٨٩,٥٥٦,٦٠٦	١٢,٩٩٥,٤٣٩	١١٢,٢٢٩,٢٠٣

ويلاحظ من هذا الجدول أمران :

- ١ - إزدياد الاستهلاك من مشتقات النفط سنة بعد أخرى وإستمرار الاتجاه إلى الزيادة بسبب إزدياد وسائل النقل والمكائن وحركة العمران وإرتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على إستعمال الأدوات الميكانيكية .
 - ٢ - إزدياد نسبة الإنتاج الداخلي سنة بعد أخرى وتقليل المستورد . وقد كان من أسباب الاستيراد الكثير وتسهيله أنه يستورد من شركة النفط الانكليزية الإيرانية وأن المتعهد بتجهيز العراق شركة النفط العراقية التي تمتلك ٢٣.٧٥ ٪ من أسهمها شركة النفط الإيرانية الانكليزية .
- إلا أن التطورات التي حصلت في إيران أدت إلى إستغلال كل قدرة مصفى الوند وإلى بناء مصفى المفتية . وإلى تشغيل مصافى شركة النفط العراقية لغرض الاستهلاك الداخلي . وقد أدى ذلك إلى أن يستغنى العراق نهائياً عن إستيراد مشتقات النفط فى السنين الأخيرة .

وفيما يلى ذكر المصافى وقدرتها الإنتاجية :

١ - مصفى الوند (فى خانقين)

إن آبار شركة نفط خانقين - النفطخانة - تنتج الآن فقط لتجهيز مصفى الوند وقد بلغ إنتاجها ٣٧٥ و ٥٢٠ طناً سنة ١٩٥٣ ، دخلت مصفى الوند فتحولت إلى ما يأتى :

سنة ١٩٥٣

طن	٨٢٠٠٠	بنزين
طن	٩٧٠٤٦٥	كيروسين
طن	٤٠٠٢٠٥	زيت الغاز
طن	٢٥٨٠٥٨٧	نفط الوقود
طن	١٣٦	بنزين خاص

العراق ١٧٣

٢ - مصفى المفتية (فى البصرة)

يستمد النفط من آبار شركة نفط البصرة . وقد دخل المصفى من النفط الخام ١٤٦٠٨٤٤ طنا خلال سنة ١٩٥٣ فتحولت إلى ما يأتى :

سنة ١٩٥٣

بنزين	٢١٠٢٩٤	طن
كروسين	١٠٠٤٣٦	»
نفط الوقود	٩٨٠٦٥٨	»

٣ - مصفیان تملكهما شركة النفط العراقية تنتجان من النفط الخام ما يقرب من إنتاج مصفى المصفية :

٤ - مصفى الدورة :

وهو تحت الإنشاء الآن وسوف يكمل انشاؤه فى منتصف سنة ١٩٥٥ جنوبى بغداد ، وتبلغ تكاليف إنشاء المصفى أكثر من عشرة ملايين دينار . وهو يتسع لتكرير مليون طن من النفط الخام . ويسد حاجة العراق كما هى الآن ، وقد يكون فيه بعض الزيادة فى السنين الأولى فى إنتاج البنزين خاصة إذا أضيف إليه إنتاج المصفيين الحكوميين الذين مر ذكرهما .

وسيكون إنتاجه من مشتقات النفط كما يلى :

بنزين السيارات	٧٨٠٨٨٠٠٠٠	كالون
كروسين	٤٧٠٥٨٠٠٠٠	»
نفط الغاز	٣٠٠٦٦٠٠٠٠	»
نفط الديزل	٣٩٠٩١٠٠٠٠	»
نفط الوقود	٩٧٠٠٠٠٠٠٠	»

وندرج فيما يلي جدولاً بتطور استهلاك العراق من مشتقات النفط مع العلم أن الزيادة في استهلاكه في السنين المقبلة ستكون أوسع من الزيادة التي حصلت في السنين السابقة بسبب توسع مشاريع الإعمار وزيادة استعمال وسائل النقل ، وزيادة المكنائ والمضخات والآلات :

منتجات النفط المستهلكة في العراق « الكمية مقدرة بالغالونات »

السنة	بنزين السيارات	النفط الأبيض	زيت الغاز	النفط الأسود
١٩٣٨	٧٧٢٩٣٦٥	٧٥٢٤٧٩٧	٩٤٠٧٦٩	٣٠٢٣٧٠١٥
١٩٣٩	٨٣٥١٧٣٧	٨٣٥٧٠٧٦	٩٦٦٤٣٠	٣٢٠٣٠٨٦٣
١٩٤٠	٩١٧٣٦٦٩	٨٣٦٦١٨٧	٩٧٨١٦٦	٣٤٢٤٨٤٦٣٣
١٩٤١	١٨١٤٥١٣٨	٩٣٣٥٠٦٧	١٣٨٧٣٥٥	٣٦١٩٤٧٠٩
١٩٤٢	٨٧٠٦٣٣٦	٩٦٨٧٠٥٤	٦٠٦٠٩٩	٥٠٣٨٦٤٢٢
١٩٤٣	٨٤٧٤١٧١	١١٢٥٧٦٨١	٨٥٧٠١٢	٥٧٣٩٦٤٩٩
١٩٤٤	٩٠٥٩٦١٢	١٣٥٠١٣٢٢	١٢٠٢٩٠٧	٥٨٨٦٠٥٣٢
١٩٤٥	١٠٣٢٦٣٨٨	١٦٨٨٩٧١٧	١٧٣١٥٦٣	٦١٥٥٨٠١٦
١٩٤٦	١٥٢٥٨٥٠٥	٢٠٢٦٨٠٧٦	٢٣٦٣١٨٣	٦١٧٣٣٣٤٦٣
١٩٤٧	٢١٠١٣٢٨٣	٢١٧١٢٦٠٤	٣٦٩٣١٤٤	٧٤٣٦٦٦٤٦
١٩٤٨	٢٤٦٠٣١١٥	٢٤٨٢٣٣٩١	٥٨٩١٥٤٦	٧٧٨٢٠٩٩٨
١٩٤٩	٢٤٤٤٩٤٠٩	٢٨٢٠٠٦٠٠	٦٧٠٨٦١٣	٧٤٩٩٨١١٨
١٩٥٠	٢٥٠٩١٢٧٥	٣١٢٨٩١٢٨	٧٧٩٠٧١٥	٧٩١٤٧٦٩٥
١٩٥١	٢٦٦١٣٣٣٥	٣١٦٥٨٦٤٢	٩١٣٤١٤٩	٨٩٥٥٦٦٠٦
١٩٥٢	٢٩٦١٢٨٩٤	٣٥١٣٦٩	١٢٩٩٥٤٣٩	١٠٣٣٦٠٧٩٠
١٩٥٣	٣٣٦٢٦٦٤١	٤١٧١٠٣٧٧	١٦٩٢٢٨١٣	١١٢٢٢٩٢٠٣

توسيع التصفية :

ان المصلحة الاقتصادية للعراق في توسيع مصافي النفط فيه لكي تعمل هذه المصافي على سد حاجة البلاد العربية وغير العربية المجاورة من مشتقات

البتترول . فإن سوريا مثلاً في حاجة شديدة إلى مشتقات البترول وتبلغ أسعاره هناك حداً مرتفعاً جداً بالقياس إلى الأسعار في العراق ، وكذلك الحال في لبنان . والأردن . وتركيا تستورد البترول مصفى وخاماً ويمكن للعراق تزويدها بكميات كبيرة منه .

كما أن مشتقات النفط الأخرى كالقار الذي تحتاج إليه البلاد المجاورة يمكن أن ينتج بتكاليف قليلة ويصدر إليها بدل استيراده من أمريكا وغيرها . ومع أن العراق يقوم الآن بإنشاء مصفى للقيور في السكينة ذات إنتاج سنوى قدره ٦٠ ألف طن وهو متوسط حاجة العراق إلا أنه يمكن مضاعفة هذا الإنتاج لغرض التصدير .

وزيوت الزيت والشحوم للسكان يزداد استهلاكها بسرعة في الشرق الأدنى نتيجة التوسع في استعمال المحركات والمكينات وليس في هذه البلاد من مصانع الشحوم والزيوت شيء يذكر وتستورد معظم الاحتياجات من أمريكا وأوروبا فلو قامت في العراق صناعة كبيرة للاستهلاك المحلى والتصدير إلى البلاد العربية والشرقية لخدمنا بذلك كثيراً الاقتصاد العراقى ، وساعدنا في استقلال هذه المنطقة من العالم اقتصادياً في حاجاتها .

ويدرسون اليوم في العراق إنشاء مصفى لزيوت الزيت بإنتاج سنوى مقداره (٢٥) ألف طن وبكلفة مقدارها ٣٥ مليون دينار ، ومن الأسف أن لا يكون هذا المعمل أكبر حجماً وإنتاجاً بحيث يسد حاجات العراق والبلاد المجاورة .

تأثير النفط في الاقتصاد العراقى :

بدأ إنتاج النفط في العراق أول ما بدأ سنة ١٩٢٧ من آبار النفطخانة التابعة لشركة نفط خانقين وفي سنة ١٩٣٤ بدأت شركة النفط العراقية بالإنتاج فاستخرجت ٦١٨ و ٤٠٠ طن ثم ارتفع ذلك في سنة ١٩٣٥ فوصل ٣٥٥ و ٨٠٠ طن ، وفي سنة ١٩٣٩ بدأت آبار شركة الموصل في الكبارة تنتج كميات

ضئيلة تراوحت بين ستة آلاف واثنين وثلاثين ألف طن . وفي سنة ١٩٥١ بدأت شركة نفط البصرة تنتج النفط ، وفي تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ بدأت آبار عين زالة في الموصل بالانتاج من أجل التصدير .

أما شركة النفط العراقية التي يعتبر انتاجها الأكثر أهمية فلم تبذل جهوداً صادقة لزيادة الانتاج إلا ابتداء من ١٩٥٠ وعلى الخصوص سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٣ .

وقد تناقص انتاج هذه الشركة مرتين : مرة خلال الحرب حتى انخفض من أكثر من أربعة ملايين طن سنة ١٩٣٨ إلى مليون و ٣٠٠ ألف طن سنة ١٩٤١ ومع أنه تزايد بعد ذلك إلا أنه ظل دون مستواه قبل الحرب . وفي سنة ١٩٤٥ حيث بدأ الانتاج يزيد عما كان عليه قبل الحرب . أما المرة الثانية فذلك خلال سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ بسبب الحرب التي وقفت بين البلاد العربية وإسرائيل ، فقطع النفط نهائياً عن حيفا . وما زال كذلك وسيبقى مقطوعاً عنها حتى تعود ميناء عربيا حين تعود فلسطين كلها جزءاً من الوطن العربي ، يسيطر عليها العرب ويسرون شؤونها . ومنذ أن أكمل الأنبوب ذو (١٦) عقدة إلى طرابلس ازداد الانتاج واستمر كذلك .

ويمثل الجدول التالي (جدول رقم ١٠) انتاج النفط في العراق منذ البدايه حتى نهاية سنة ١٩٥٣ .

جدول رقم (١٠)
إنتاج النفط الخام بالطن

السنة	شركة النفط العراقية	شركة نفط الكوئصل	شركة خافقين	شركة البصرة	المجموع
١٩٢٧			٤٣٦٥٩٠٥٢		٤٣٦٥٩٠٥٢
١٩٢٨			٦٨١٤٣٢٠		٦٨١٤٣٢٠
١٩٢٩			٧٥١٥١٢٣		٧٥١٥١٢٣
١٩٣٠			٧٩٥٥٩١١		٧٩٥٥٩١١
١٩٣١			٧٦٦٨٥٠٥٢		٧٦٦٨٥٠٥٢
١٩٣٢			٧٦٦٨٥٠٥٨		٧٦٦٨٥٠٥٨
١٩٣٣			٨٤٥٥٨٩٢٢		٨٤٥٥٨٩٢٢
١٩٣٤	٦١٨٢٩٦٢٤		٩٣٣٦٤٩٤		٧١١٧٦١١٧
١٩٣٥	٣٥٥٧٩٨١٠٢		٩٤٩٦٤١٨		٣٦٥٢٩٤٥٢٠
١٩٣٦	٣٨٩٤٤٤٧١٤		٩٩٤٥٨٣٠		٣٩٩٣٩٠٥٤٤
١٩٣٧	٤١١٢٨٩٦١٧		١١٨١٨٩٠٧		٤٢٣١٠٨٦٢٤
١٩٣٨	٤١٣٨٢١٦٥٠		١٢٦١٥٣٧١		٤٢٥٤٣٧٠٢١

1939	3787502000	10012201137	1939
1940	2322878000		1940
1941	12722079000		1941
1942	22767203000		1942
1943	32220929000		1943
1944	38972067000		1944
1945	23102332000		1945
1946	23270923000		1946
1947	23230901200		1947
1948	32002200000		1948
1949	37010923000		1949
1950	60812687000		1950
1951	79137781000		1951
1952	102338762000		1952
1953	193705731000		1953
1954	132705731000		1954
1955	132705731000		1955
1956	132705731000		1956
1957	132705731000		1957
1958	132705731000		1958
1959	132705731000		1959
1960	132705731000		1960
1961	132705731000		1961
1962	132705731000		1962
1963	132705731000		1963
1964	132705731000		1964
1965	132705731000		1965
1966	132705731000		1966
1967	132705731000		1967
1968	132705731000		1968
1969	132705731000		1969
1970	132705731000		1970
1971	132705731000		1971
1972	132705731000		1972
1973	132705731000		1973
1974	132705731000		1974
1975	132705731000		1975
1976	132705731000		1976
1977	132705731000		1977
1978	132705731000		1978
1979	132705731000		1979
1980	132705731000		1980
1981	132705731000		1981
1982	132705731000		1982
1983	132705731000		1983
1984	132705731000		1984
1985	132705731000		1985
1986	132705731000		1986
1987	132705731000		1987
1988	132705731000		1988
1989	132705731000		1989
1990	132705731000		1990
1991	132705731000		1991
1992	132705731000		1992
1993	132705731000		1993
1994	132705731000		1994
1995	132705731000		1995
1996	132705731000		1996
1997	132705731000		1997
1998	132705731000		1998
1999	132705731000		1999
2000	132705731000		2000

وقد اختلفت الطريقة التي استفاد بواسطتها العراق اقتصادياً من النفط المستخرج ، فقد كان يتقاضى مبلغاً ثابتاً من كل شركة من الشركات المستثمرة قبل أن تبدأ بالإنتاج وحينما تبدأ به تتحول الحصة إلى مقدار ثابت عن كل طن مستخرج ثم تطور الحال بعد ذلك في اتفاقية ١٩٥٢ حيث أصبحت الحصة نصف الأرباح الصافية وحصة عينية ان أراد العراق أن يبيعها لغير شركات النفط ، وإن لم يجد مشتر لها فالشركات ملزمة بالشراء بالسعر المتفق عليه .

ويستفيد العراق من النفط ابتداء عن طريقين :

- ١ - حصة الحكومة - سواء كانت بشكل مبلغ ثابت ، أو عوائد على الطن كما كان الأمر قبل الاتفاقية الجديدة ، أو نسبة معينة في الأرباح .
 - ٢ - النفقات التي تنفقها الشركات في العراق لقاء أعمالها وإنشاءاتها وموظفيها وعمالها واستثماراتها والقسم الأول أهم القسمين بطبيعة الحال .
- ويبين الجدول التالي (جدول رقم ١١) دخل الحكومة من شركات النفط العراقية والموصل والبصرة بالدينار .

جدول رقم (١١)
واردات العراق من شركات النفط

السنة	شركة النفط العراقية المحدودة	شركة نفط الموصل المحدودة	شركة نفط البصرة المحدودة	شركة نفط خانقين المحدودة
١٩٢٧				٧٨٦٣ باون
١٩٢٨				» ١٢٢٩٥
١٩٢٩				» ١٣٦٧١
١٩٣٠				» ١٤٦٢٢
١٩٣١	٤٠٠.٠٠٠			» ١٨١٢٥
١٩٣٢	٥٧٨.٠٠٠			٢٤٠.٨٣ دينار
١٩٣٣	٥٩٥/٧٧٥	١٢٧١٢٣		٢٥٣٥٠
١٩٣٤	٦٠٩.٠٢٠	١٨٧٦١٨		٢٩٩٠٧
١٩٣٥	٦٧٨.٨٢٥	٢٥٠.٦١٦		٢٩١٩٦
١٩٣٦	٧٦٢.١٣٥	٢٩٢.٤٥٤		٢٠.٧٢٥
١٩٣٧	٩١٤/٨١٠	٣٣٤.٩٨١		٣٥٦٥٠
١٩٣٨	١.٥٦٣/٦٨١	٣٣٠.٥٣		٤٠.٥١٠
١٩٣٩	١.٥١٤.١٩٥	٣٥٤.٠٠٨	٣٥٤.٠٠٨ / ٤٠٠	٥١٧٢٠
١٩٤٠	٩٨٤.٧٧٥	٣٩٧.٤٨٣	٣٩٧.٤٨٢ / ٩١٣	٦٠.٨٥٥
١٩٤١	٨٣١.٣٧٥	٣٩٧.٤٨٣	٣٩٧.٤٨٢ / ٩١٣	٦٦٧٢٠
١٩٤٢	٨٥٨.٠٦٠	٣٩٧.٤٨٣	٣٩٧.٤٨٢ / ٩١٣	١١١٥٧٥
١٩٤٣	١.٢٥٦.٥٦٠	٣٩٧.٤٨٣	٣٩٧.٤٨٢ / ٩١٣	٨٦.٥٥٥
١٩٤٤	١.٦٤٩.٩٤٠	٣٩٧.٤٨٣	٣٩٧.٤٨٢ / ٩١٣	٨٨٣٧٠
١٩٤٥	١.٨٠٩/٨٢٥	٣٩٧.٤٨٣	٣٩٧.٤٨٢ / ٩١٣	١٠٥٠.٩٥
١٩٤٦	١.٨٩٨.١٤٠	٤٠٧.٥٣٨	٤٠٧.٥٣٨ / ٢٨٤	١١١٢٨٥
١٩٤٧	١.٨٨١.٨٨٩	٤٠٧.٥٣٨	٤٠٧.٥٣٨ / ٢٨٤	١٢٨٦٣٠
١٩٤٨	١.٣١٥.٤٩٥	٤٠٧.٥٣٨	٤٠٧.٥٣٨ / ٢٨٤	١٤٠.١٢٠
١٩٤٩	٢.٣٠٤.٠٤٠	٤٠٧.٥٣٨	٤٠٧.٥٣٨ / ٢٨٢	١٩٩٥٨٥
١٩٥٠	٥٥٠.٠٨٩٦	٥٨٦.٧٦٠	٥٨٦.٧٦٠ / ٤٩٢	٢١١٣٣٥
١٩٥١	١.٣٨٨.١٥٣٢	٥٨٦.٧٦٠	٥٨٣.٦٠ (١)	٢٤٢.٥٠٠
١٩٥٢	٢.٨٩٨.٢٥٠.٩	٣٦٢.٣٩١	٣٢٩.٠٤٨٠	(٢) —
١٩٥٣	٤.٤٠٠.٦٨٤٨	٢.١٨٢.٢٣٣	٥١٤.٨٠.٧٢	—

أما حصة الحكومة من شركة نفط خانقين المحدودة فهي (كما يلي بالدينار العراقي) .

- (١) دفع المبلغ على أساس الانتاج كما تنص الاتفاقية في حين أن المبالغ للسنين السابقة تمثل المبلغ الثابت الذي كانت تدفعه الشركة قبل الانتاج وقدره ٢٠٠ الف باون ذهب في السنة .
- (٢) لم تنمى شركة نفط خانقين إلا من آبار « النفطخانة » التي اشترتها الحكومة العراقية ولذلك لم تدفع الشركة للحكومة مبلغاً عن الانتاج .

السنة	المبلغ
١٩٣٣	٢٥٣٥٠
١٩٣٤	٢٩٨٢٥
١٩٣٥	٢٩٢٠٠
١٩٣٦	٣٠٧٢٥
١٩٣٧	٣٥٦٥٠
١٩٣٨	٤٠٥١٠
١٩٣٩	٥١٧٢٠
١٩٤٠	٦٠٨٥٥
١٩٤١	٦٦٧٢٠
١٩٤٢	١١١٥٧٥
١٩٤٣	٨٦٠٥٥
١٩٤٤	٨٨٣٧٠
١٩٤٥	١٠٥٠٩٥
١٩٤٦	١١١٢٨٥
١٩٤٧	١٢٨٦٣٠
١٩٤٨	١٤٠٢٤٦
١٩٤٩	١٩٩٥٨٥
١٩٥٠	٢١١٣٣٥
١٩٥١	٢٤٢٠٥٠

وتنتهي واردات العراق من شركة خانقين ببدايه سنة ٩٥٢ حيث تسلمت الحكومة الآبار والمصفي ولما كانت الشركات قد تعهدت بانتاج ٣٠ مليون طن في سنه ١٩٥٦ على الأقل وكان احتمال نقل أنابيب الخط الجنوبي الذي ينتهي بحيفا (وتنقل سبعة ملايين طن في السنة) قويا فإن واردات العراق من النفط سترتفع — إذا لم يتغير الحال بسبب العوامل الجديدة كتشغيل مصافي عبادان — حتى يزيد على ٧٥ مليون دينار سنويا . وهو مبلغ يؤثر تأثيرا قويا واضحا على الوضع الاقتصادي والمالي في العراق .

أما النفقات الأخرى التي تنفقها الشركات في أعمالها فإن الأجور التي دفعتها الشركات الثلاث لموظفيها وعملها في العراق كانت كما يلي :

السنة	الأجور السنوية
١٩٤٩	٣,١٩٠,٠٠٠
١٩٥٠	٢,٦٥٠,٠٠٠
١٩٥١	٢,٥٢٠,٠٠٠
١٩٥٢	٣,٤٤٥,٠٠٠
١٩٥٣	٣,٥٧١,٠٠٠

هذا فضلا عن النفقات الأخرى كالمباني ، وأجور الميناء ، وأعمال النقل ، وقد قدرت هذه بحوالي خمسة ملايين دينار سنة ١٩٥٣ . وتتضمن هذه بعض الإنشاءات الرأسمالية المنتجة كأعمال مد الأنابيب من سعة ٢٤ عقدة من الزير إلى الفاو .

وكان بالإمكان زيادة منافع العراق من الشركات لو أنها قامت بتصفية قسم كبير من النفط الخام في العراق وصدرته على هذه الصورة بدلا من تصديره على شكل نفط خام . فإن إيران كانت تنفق فيها شركة النفط أكثر من عشرة ملايين باون في السنة لأعمال تصفية النفط .

كما أنه كان بالإمكان أيضا زيادة إنتاج العراق من النفط لو أن حصته فيه كانت أعدل - أي أكثر - وكان إنتاج النفط أوسع مما هو الآن ، وليسان قلة إنتاج العراق من النفط نذكر أن احتياطي النفط المعروف الآن في العراق يقدر بحوالي ٩٤٠ مليون طن وأن نسبة الإنتاج (إذا بلغ ٣٠ مليون طن) إلى الاحتياطي هي أقل من ٣٪ في حين أن نسبة الاستخراج إلى الاحتياطي في بقية البلاد الأخرى المنتجة للنفط هي خمسة بالمائة إلى ستة بالمائة . ونذكر كذلك أن المملكة العربية السعودية تضاعف إنتاجها ٤٥ مرة بين سنة ١٩٤٤

حيث أنتجت حوالى مليون طن وسنة ١٩٥٣ حيث أنتجت حوالى (٤٥) مليون طن . وأن الكويت أنتجت ٨٠٠ ألف طن سنة ١٩٤٦ ، وأنتجت حوالى (٤٠) مليون طن سنة ١٩٥٣ .

وليبيان مقدار إنتاج العراق السنوى ومقارنته مع الإنتاج العالمى من النفط نثبت الجدول التالى (الجدول رقم ١٢) مع النسبة المئوية للزيادة السنوية فى إنتاج العراق والنسبة المئوية لإنتاج العراق بالمقارنة مع الإنتاج العالمى :

السنة	الإنتاج العالمى بملايين الأطنان	إنتاج العراق بألف الأطنان	نسبة الزيادة السنوية فى إنتاج العراق بالمائة %	نسبة الإنتاج العراقى إلى الإنتاج العالمى بالمائة %
١٩٢٨	١٧١	٩٤	٠٠٠ر٠	٠ر٠٦
١٩٣٣	١٧٥	١١٥	٤ر١	٠ر٠٧
١٩٣٨	٢٥٠	٤ر٢٩٨	١٠٦ر٣	١ر٧٢
١٩٣٩	٢٥٤	٣ر٩٦٣	٠٠٧ر٨	١ر٥٦
١٩٤٠	٢٦٢	٢ر٥١٤	٠٣٦ر٦	٠ر٩٦
١٩٤١	٢٧٠	١ر٥٦٦	٠٣٧ر٧	٠ر٥٨
١٩٤٢	٢٥٣	٢ر٥٩٥	٠٦٧ر٧	١ر٠٣
١٩٤٣	٢٧٩	٣ر٥٧٢	٠٣٧ر٧	١ر٢٨
١٩٤٤	٣١٥	٤ر١٤٦	٠١٦ر١	١ر٣٢
١٩٤٥	٣٣٢	٤ر٦٠٧	٠١١ر١	١ر٣٩
١٩٤٦	٣٥٣	٤ر٦٨٠	٠٠١ر٦	١ر٣٢
١٩٤٧	٣٨٩	٤ر٧٠٢	٠٠٠ر٥	١ر٢١
١٩٤٨	٤٤٢	٣ر٤٢٧	٠٢٧ر١	٠ر٧٨
١٩٤٩	٤٣٤	٤ر٣٢٦	٠٢٦ر٢	١ر٠٠
١٩٥٠	٤٨٦	٤ر٦٨٠	٠٤٩ر٨	١ر٣٣
١٩٥١	٥٤٥	٨ر٦٣٠	٠٣٣ر٢	١ر٥٨
١٩٥٢	٥٧١	١٩ر٠٠٠	١٢٠ر٢	٣ر٣٣
١٩٥٣	٥٨٢	٢٦ر٦٠٠	١٧٥ر٠	٤ر٦٠

وحينما بدأت موارد النفط تشكل مورداً ثابتاً مهما وضعت الحكومة العراقية مشاريع عمرانية وسمتها مشاريع السنوات الخمس - وخصصت لها موارد النفط . وكثيراً ما كانت الحكومة - لسبب أو لآخر - تأخذ من مخصصات الأعمال العمرانية الرئيسية لتنفقها على أمور أخرى لم تدخل في تلك الأعمال ومع ذلك أنجزت - من مشروعات السنوات الخمس المختلفة - بعض المشروعات الكبيرة والمباني العامة . وعند ما عدلت إتفاقيات النفط وأنشئ مجلس الأعمار ليقوم على وضع سياسة تفصيلية لأعمار البلاد وتنمية مواردها وليقوم بتنفيذ تلك السياسة خصص ٧٠ بالمائة من موارد النفط لمشروعات مجلس الأعمار التي بدأت تنفذ بالتدريج أما الـ ٣٠ بالمائة الباقية فأضيفت إلى الميزانية الاعتيادية وقد دخل الميزانية العامة من موارد النفط أكثر من ١٧٥٥ مليون دينار سنة ١٩٥٣ ، ذلك المبلغ الذي يزيد على ٤٠ بالمائة من الموارد العامة التي قدرت بحوالي ٤٢٥ مليون دينار ، وقد كانت نسبة موارد النفط في الميزانية العامة إلى الموارد الأخرى الاعتيادية حوالي ٢٥ بالمائة منها سنة ١٩٥٢ .

ولا ريب في أن التفسير الذي يمكن أن يعطى لذلك هو العجز المستمر في الميزانية الاعتيادية وتغطية هذا العجز من رأس المال - أي موارد النفط - وهي ظاهرة لها خطورتها وأهميتها . ويجدر الوقوف عندها ومعالجتها . ومع أنه من المفيد أن يشعر الناس مباشرة وبسرعة بالمنافع الناتجة عن النفط . وبأن يلبسوا ما خفضته من أعبائهم وما اسبغت عليهم من منافع إلا أن ذلك يجب أن يكون - على قدر الإمكان - في المشروعات المفيدة المنتجة ذات النتائج السريعة لا الانفاق في الاستهلاكات الاعتيادية التي يفترض أن تتحملها الموارد الاعتيادية ما دامت الموارد الخاصة من النفط عهد بها لتحقيق المشاريع الاقتصادية ، ولتقدم البلاد وأعمارها .

ومما لا شك فيه أن موارد النفط ستتمكن العراق من تعمير خرابه وتحقيق تقدمه خلال السنوات القليلة المقبلة . وما كان بالأمكن تحقيق هذه المشروعات عن طريق الميزانية الاعتيادية ولا عن طريق القروض الداخلية

أو الخارجية إلا بعد مضي عشرات كثيرة من السنين . أما مع موارد النفط فإنه سيكون بالإمكان في خلال عشر سنوات على الأقل السيطرة التامة على موارد المياه واستغلالها جميعاً في الزراعة ، وتقديم الصناعة وطرق المواصلات وزيادة الدخل القومي والثورة الوطنية ، ورفاه البلاد .

وكان للنفط تأثيره أيضاً في الميزان الحسابي إلى حد بعيد جداً بماهياً من موارد العملات الأجنبية . وأنه وأن كان ما يدفع إلى العراق الآن هو الباون الاسترليني . فإن هذا الباون سهل التحويل إلى العملات الصعبة التي يحتاجها العراق بموجب الاتفاق المالي الذي تم بين العراق وبريطانيا بحيث رفع التحديد السابق لمقدار العملات الصعبة التي كان يحصل عليها العراق سنوياً وحل محلها تعهد بريطانيا بتقديم العملات غير الاسترليني بقدر حاجة العراق بدون تحديد المقدار .

وإذا كان لا يدخل في الميزان الحسابي للعراق من صادرات النفط إلا بقدر ما تنفقه الشركات في العراق وما تدفعه للحكومة — مطروحاً منه ما تستورده من أموال الاستهلاك أو الإنتاج إلا إن ذلك وحده كاف ليجعل الميزان في صالح العراق . ومعنى ذلك وجود مصدر دائم للعملات الأجنبية ولذلك أهميته في الاستيراد من ناحية وفي تقوية مركز العملة العراقية من ناحية أخرى .

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى :

تستخدم شركات النفط الثلاث عدداً من العمال والموظفين ، وإن لم يكن كبيراً بالقياس إلى حجم هذه المؤسسات من حيث ضخامة رأس المال وضخامة الأرباح السنوية إلا أنها تعتبر أهم صناعة في العراق في مقدار العمال والموظفين الذين يعملون لديها . وترجع هذه القلة في العمال إلى أن طبيعة الصناعة النفطية لا تحتاج إلا إلى عدد محدود من العمال بسبب كونها صناعة ميكانيكية إلى حد كبير . وفيما يلي جدول بعدد الموظفين والعمال الذين يعملون في شركات النفط ، بما فيهم عمال أنابيب النفط .

السنة	عدد عمال وموظفي الشركات الثلاث		شركة خاتقين		المجموع العام
	العراقيون	الاجانب	العراقيون	الاجانب	
١٩٤٩	١٢٣٥١	٨١٤	١٠٤٤	٥٠	١٤٢٥٩
١٩٥٠	٩٦٧٨	٧٩٦	١٠٤٤	٥٠	١١٥٦٨
١٩٥١	٩٧٧٢	٦٥٩	٧٧٥	٢٧	١١٢٣٣
١٩٥٢	١٢٢٨٩	٩٥٠	٨٩٧	٣٧	١٤١٧٣
١٩٥٣	١٠٧٧٣	٨٥٨	١٠٤٥	٤٨	١٣١٢٤

وهذا العدد من العمال والمستخدمين يمثل $\frac{1}{4}\%$ من عدد السكان .

أما الموظفون الأجانب فإنهم عادة من الموظفين الفنيين والإخصائين ممن لا يوجد أمثالهم بين العراقيين إذ اشترطت الاتفاقيات القديمة والجديدة أن يكون موظفو الشركة من العراقيين باستثناء الفنيين الذين لا يوجد أمثالهم بين العراقيين .

ويلاحظ أن نسبة الاجانب إلى العراقيين كنسبة ١ إلى ١٥ تقريباً . وقد كان بالامكان أن يتناقص هذا العدد — والنسبة — كثيراً لو عنت الحكومة العراقية بالزام الشركات بتطبيق شروط الاتفاقيات لتدريب العراقيين ولكن ذلك كان كالمهمل . وقد اعطى هذا الموضوع حديثاً بعض الاهتمام بالبعثات العلمية وبالمدرسة الصناعية التي اشترط على شركة النفط العراقية انشاءها .

كما يلاحظ أن الرواتب والمخصصات التي تمنع للاجانب عالية جداً بالقياس إلى رواتب العراقيين . كما أن التسهيلات الأخرى التي يمنحونها وفيرة ومغرية .

وتتراوح رواتب الموظفين الشهرية مع المخصصات من ٢٥ ديناراً إلى ٦٩٥ ديناراً . وتتراوح أجور العمال (باليومية) بين ٤٢٠ فلساً لغير الماهرين إلى ١٢٧٠ ديناراً للماهرين . وقد مربنا ماتدفعه الشركات من رواتب وأجور سنوية .

ويقترَب مستوى الأجور في شركة خانقين من مستوى الأجور التي تدفعها الشركات الأخرى . ويبلغ مجموع الأجور الاجمالية التي تدفعها شركة خانقين في النفطخانة وفي جياسرخ حيث تقوم الشركة بالتحري عن البترول كما يلي :

السنة	مجموع الأجور والرواتب
١٩٤٩	١٢٤١٦٨ ديناراً
١٩٥٠	١٠٤٣١٧ »
١٩٥١	٧٣٢٨٤ »
١٩٥٢	٧١٢١٣ »
١٩٥٣	١١٥٧٩٢ »

ويقيم في بيوت أنشأتها الشركات عدد متزايد من العمال . وقد بدأت شركة كركوك على الخصوص وشركتا الموصل والبصرة بالتوسع في إنشاء مساكن الموظفين والعمال . فقد هيأت الشركات مساكن لموظفيها وعمالها على الوجه التالي :

كركوك	خطوط الأنابيب	البصرة	الموصل	المجموع
٥٢٣	٥١٤	٥١	—	١٠٨٨
١٧٣	٣٢٣	١٥٨	٥٧٦	١٢٣٠
٦٩٦	٨٣٧	٢٠٩	٥٧٦	٢٣١٨

أما لدى شركة نفط خانقين فالوضع كما يلي :

نفطخانة	جياسرخ
٧٩	٧٣
٣٧	٥٧

متزوجين
عزاب

ولدى شركة نفط كركوك مشروع تملك دور للموظفين وتسترد أثمانها على أقساط طويلة الأجل ، لقاء فائدة مقدارها ٤ بالمائة وقد تم إنشاء ٨٢ دارا جرى تملكها وهناك ١٦١ دارا في طريق الإنشاء . وتعتمد شركة نفط البصرة القيام بمثل هذا المشروع .

وقد ساعدت مشروعات شركة كركوك على تحسين وضع المدينة وتوسيعها وتقدم وضعها العمراني والاقتصادي على السواء . وذلك في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص نتيجة زيادة إنتاج الشركة زيادة كبيرة مما ترتب معه زيادة عدد العمال والموظفين . ولم تكن جهود هذه الشركة في الحقل العمراني ذات أهمية تذكر من قبل . أما الشركتان الأخريان فلم تقوموا حتى الآن بإنشاءات وعمران ذات أهمية خاصة ، وقد تقطع شركة نفط البصرة بعض المراحل في هذا الشأن قريبا إلا أن شركة الموصل وشركة خانقين تدعيان أن حقولهما ليست ذات أهمية كبيرة ولذلك حددتا أعمالهما العمرانية .

الأجور وأصحاب المهن :

اجتذبت شركات النفط عددا كبيرا من أصحاب المهن والعمال الفنيين ذوي الخبرة وذلك بسبب الأجور العالية نسبيا التي تدفعها لهم ، مما ترتب عليه - أحيانا - إرتفاع مستوى الأجور .

ومع أن الشركات قامت خلال ممارستها للإنتاج بتدريب بعض العراقيين على بعض الأعمال الفنية إلا أن جهود شركات النفط في هذا المجال كانت ضئيلة وكانت تكفي باجتذاب العمال الماهرين من مختلف البلاد بإغرائهم بالأجور العالية ، الأمر الذي لا يستطيع دوائر الحكومة أو الشركات الأخرى منافستها فيه .

وقد كان من واجب هذه الشركات أن تعنى بهذه الناحية فتكفي نفسها بنفسها بتهيئة حاجاتها من العمال الماهرين على الأخص إن لم نقل كان عليها أن تساعد على تهيئة عدد فائض عن حاجتها تغذى بهم حاجة البلاد . وقد كان

من نتيجة اشعار الشركة بواجبها في هذا الصدد وباهمالها بلزوم قيامها الذي أهملته إلى حد بعيد في هذا الصدد أن وافقت على فتح مدرسة صناعية كبيرة في كركوك لتهيئة العمال الماهرين في مختلف الصناعات والأعمال لتسد حاجتها منهم . وقد تم فتحها وهي سائرة في منهاجها . ومما من شك بعد ذلك في أنها أعانت على زيادة مستوى التعليم الفني والمهني للذين مازلوا يعملون بها والذين غادروها ليشتغلوا بأعمالهم .

أسعار النفط :

لقد ألزمت شركة النفط العراقية بأن تبيع في العراق ، لغرض الاستهلاك المحلي ، مشتقات النفط بسعر خاص مثبت على الشكل التالي : —

بنس سعر الكالون من البنزين .	١٠٠٦٨
بنس سعر الكالون من الكيروسين .	٧٠٠٠
بنس سعر الكالون نفط الوقود .	٢٢٥

وهو سعر منخفض إذا قيس بالأسعار في البلاد الأخرى ولا يتضمن هذا السعر المكوس الحكومي التي تفرض عليه . وهي عالية ويرتفع السعر بسببها إلى درجة كبيرة . وقد حدثت تغيرات طفيفة على هذه الأسعار سنة ١٩٥١ .

كما أن الشركة التزمت بموجب المقابلة الجديدة أن تسلم إلى الحكومة النفط الخام الذي يحتاجه « مصفى الدورة » بسعر خمسة شلنات ونصف الشلن للطن الواحد يضاف إلى ذلك مبلغ ثابت مقداره (٦٣) ألف باون استرليني في السنة لقاء نفقات ضخ النفط في الأنابيب من يسجى إلى المصفى ، وهو سعر واطئ جداً سيساعد كثيراً على خفض أسعار الوقود أو — إذا لم تنخفض كثيراً — على زيادة أرباح المصفى .

نسبة النفط إلى الدخل القومي :

يقدر الدخل القومي في العراق بأربعمائة مليون دولار في السنة (حسب تقدير هيئة الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٩ أو حوالي ١٥٠ مليون دينار) وقد كانت عموم موارد النفط الحكومية ونفقات الشركات في العراق في تلك السنة حوالي ١٢ مليون دولار — (أو حوالي ٤ ملايين دينار) أي أن نسبة موارد النفط إلى الدخل القومي بين ثلاثة بالمائة وأربعة بالمائة، ولكن موارد النفط زادت بعد ذلك فأصبحت ٦٧٠٠٠٠٠ ديناراً في سنة ١٩٥٠ وكانت النفقات حوالي أربعة ملايين دينار فيكون النسبة حوالي ٦ بالمائة وأصبحت حوالي ١٤ مليون و٥ ملايين للنفقات الأخرى سنة ١٩٥١ أي أن النسبة بين دخل النفط إلى الدخل القومي أصبحت ١٤ بالمائة وأصبحت بناء على هذا التزايد في الإيرادات حوالي ٢٠ بالمائة سنة ١٩٥٢ وارتفعت الإيرادات سنة ١٩٥٣ إلى ٥١ مليون دينار (حوالي ١٥٠ مليون دولار) وهو يساوي أكثر من ٣٠ بالمائة من الدخل القومي الذي ينفق أكثر منه في المشروعات العمرانية، ويصدر لقاء الخدمات والمواد والآلات المستعملة في الانماء والأعمار .

الفصل السابع

مجلس الأعمار

Development Board

مقدمة :

جاء في تقرير الأستاذ كارل ايفرسن القيم « يجب أن ينظر إلى مجلس الأعمار لا باعتبار أنه أداة التنظيم الفني والقيام بالأعمال الإنشائية والاستثمارية الواسعة فقط . وإنما يجب أن يعتبر أيضاً الوسيلة لوضع سياسة اقتصادية عامة ربما كانت أكثر أهمية مما يقوم به المصرف الوطني أو وزارة المالية في هذا الصدد (١) » .

ومجلس الأعمار — في الواقع — بالنظر لميزانيته الخاصة الكبيرة ، واستقلاله ، واستقرار الأمر فيه ، وإمكانه الاستعانة بأى عدد من الخبراء من أى بلد ، يعتبر أهم مظاهر التنظيم والأعمار الاقتصادية . وقد يكون فيه نواقص . وقد يوجه إلى مشاريعه النقد ، وقد يعتبر غريباً في تنظيم الدولة لأنه يتمتع — بحكم القانون — بصلاحيات واسعة حتى شبه البعض بأنه حكومة داخل حكومة ، إلا أنه في غاية الأهمية ، وفي مقدوره أن يضع الكثير لتتجود المشروعات الاقتصادية من أهواء السياسة والساسة ، وليكون بالامكان تنفيذ مشروعات الأعمار والائماء بإطراد . خاصة وقد فشلت — إلى حد كبير — مشروعات السنوات الخمس السابقة التي حاولت الحكومات المختلفة تشريعها وتنفيذها وذلك بسبب كثرة ما لحقها من تعديل وتبديل وإبطال نتيجة سرعة تغير الوزارات واختلاف آرائها ، وتنافسها

مع بعضها لكي تربط كل منها المشروعات العمرانية بها ، كما كانت مخصصات هذه المشروعات كثيراً ما تمتد إليها يد وزارة المالية لتنفقها في الأغراض اليومية كلما شحت الموارد الاعتيادية .

وإذا كانت هناك نواقص في سياسة مجلس الإعمار الاقتصادية ، وإذا كان المجلس لم يوفق كل التوفيق في وضع وتوضيح أهدافه — وإن وفق في دراسة مختلف المشروعات وتنفيذ ما تمت دراسته منها — فإن بالامكان معالجة ذلك جميعه . ويشفع للمجلس أن البلاد بحاجة إلى يد الإصلاح والعمران في كل ناحية ومكان . وكل مشروع يقام يعطى حتماً فوائده الاجتماعية والاقتصادية أينما وضع ونصرف النظر عن أقدميته بين المشاريع فيما لو وضع تصميم اقتصادي عام . ومع ذلك فإن تنظيم أقدمية المشروعات والصلة بينها ، وتنظيم ما يتصل بكل مشروع بحيث يستفاد منه بمجرد الانتهاء من إقامته يعطى أتم الفوائد . فإقامة «خزان دوكان» مثلاً لا يكفي في حد ذاته وإنما يجب في نفس الوقت دراسة منطقته دراسة مستفيضة ، وإنشاء الترعة والمبازل لاستغلال مياه الخزان ، وإقامة القرى الصحية ، وخلق مجتمع زراعي جديد ، وفلاح جديد ، بتقاليد جديدة ، ووسائل زراعية حديثة ، ومنشآت كاملة ، فضلاً عن استئصال ما يمكن استئصاله من أمراض الفلاحين ونشر التعاونيات ، والثقافة الزراعية ، وإنشاء الطرق الرئيسية والفرعية ، وتنظيم زراعة الحوض الذي يسقى من مياه الخزان بتعيين أصناف ما يزرع من النباتات ، ومواقع الغابات ، وحجم الملكيات الزراعية الاقتصادية ، ومسؤوليات المستفيدين من المشروع الخ . . .

ومع ذلك فإن إقامة الخزان دون متمماته منذ البداية من شأنه أن يضطر المجلس إلى إكماله تحت ضغط الحاجة والمنطق .

إن إكمال النواقص دائماً ، وهي مستحبة . ولكن العمل يجب أن يوجد والمشروع يجب أن يقام ، وسنجد أنفسنا مضطرين في وقت قريب لإحداث هذا التصميم الاقتصادي العام .

إنشاء مجلس الإعمار

رأت الحكومة أن تستفيد من « البنك الدولي للانماء والإعمار International Bank of Reconstruction and Development » سنة ١٩٥٠ فعقدت قرضاً بمبلغ (١٢) مليون دولار بموجب القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٠ وذلك لتمويل إقامة « سدة سامراء وخزان الثرثار » منه. وقد خصصت موارد النفط لسداد هذا القرض وإقامة مجلس مستقل ليشراف على تحقيق المشروع وانفاق القرض ، وليكون استقلال المجلس ضامناً لتخصيص المبالغ المقترضة للمشروعات المعنية التي اقترضت الحكومة من أجلها بدل أن تنفق في أبواب ومشروعات أخرى. وقد نصح « البنك الدولي » بإقامة مثل هذا المجلس لأنه أقدر على تنفيذ السياسة التي توضع بحكم وجوده الدائم واستقلاله ، لأن تغيير الوزارات السريع من شأنه أن يعرقل ، بل يعطل ، تنفيذ المشروعات خاصة طويلة الأجل .

وهكذا صدر قانون « مجلس الإعمار » رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢٧ مايس (مايو) .

القانون وأهم مبادئه :

يؤلف مجلس الإعمار برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة أعضاء اجرائيين متفرغين للمجلس ، يكون أحدهم نائباً للرئيس ، ويكون بين الستة إخصائيون في الفروع التالية (١) إخصائي في الشؤون المالية والاقتصادية (٢) إخصائي في شؤون الري (٣) إخصائي في موضوع آخر يقرره مجلس الوزراء . ويكون أحد هؤلاء الإخصائيين سكرتيراً عاماً للمجلس يقوم بتنفيذ مقرراته والإشراف على جهازه الإداري . والمجلس هو الذي يثبت ملاكه وموظفيه .

ولاستكمال استقلال المجلس وتمكينه من العمل المنتج ذات الصفة المستديمة جعلت مدة العضوية — وتم بقرار من الوزراء وإرادة ملكية —

خمس سنوات قابلة للتجديد ولا يمكن تنحية العضو خلالها إلا إذا ارتكب جناية أو جنحة مخلة بالشرف ، أو أصبح غير قادر على القيام بواجباته بسبب مرضه أو تغيبه مدة تزيد على الشهر بدون إجازة من المجلس .

والمجلس شخصية معنوية . فهو يملك ويتعاقد ، ويقرض ويقترض ، ويصدر السندات ويرهن موجوداته ، وتعتبر تعهداته تعهدات للدولة . وخول وزير المالية - بالقانون - ضمان قروض المجلس وسنداته .

أما مالية المجلس فتكون من « مجموع واردات الحكومة من النفط والمبالغ الأخرى التي يخصصها مجلس الأمة من وقت لآخر ، وتدرج في ميزانيته حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس وفق القانون أو تقوم الحكومة بعقدها نيابة عنه » (مادة ٤ فقرة ١) .

على أنه « لا يجوز صرف المبالغ المخصصة للمجلس إلا وفق اعتمادات ميزانيته السنوية وللأغراض المقررة فيها » . (مادة ٤ فقرة ٤) .

وخصصت الحكومة له أول تأسيسه مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دينار من خزينة الدولة لتدارك مصاريف التنظيم والدراسات والكشوف اللازمة لإعداد المنهج العام . (المادة ٣ فقرة ١ - ج) .

وقد وضع القانون على عاتق المجلس مسئولية وضع « مشروع اقتصادي ومالي لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة أفراده » ويكون المشروع بشكل « منهاج عام للمشاريع التي ينبغي القيام بها من قبل المجلس ، ويشمل ضمن نطاقه مشاريع تتعلق بوجه خاص بخزن المياه ومكافحة الفيضان ومشاريع الري وتصريف المياه والصناعة والتعدين وكذلك المشاريع التي من شأنها تحسين طرق المواصلات النهرية والبرية والجوية على أن لا يكون لمشروع مقتصر عليها ، وأن يتضمن درجة أسبقية هذه المشاريع في منهاجه وكلفة هذه المشاريع التقريبية ، والمدة اللازمة لتنفيذها » . (مادة ٣ فقرة ١ - أ)

ويشترط طبعاً موافقة مجلس الأمة على المنهج العام .

وصدر في نيسان (ابريل) سنة ١٩٥١ ذيل لقانون مجلس الاعمار وذلك
بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ ويتضمن تخصيص حصيلة القرض من البنك
الدولى المصادق عليه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٠ والبالغ (١٢) مليون دولار
لإنفاقه على مشروع « الثرثار » وتخويل المجلس القيام بهذا المشروع . (المادة
الأولى - ١) .

كما أجاز للمجلس - هذا القانون - القيام بالأعمال التي تمت مواصفاتها
والتي لها « مخصصات بالميزانية أو بقانون خاص أو مما يستطيع المجلس الانفاق
عليه من ميزانيته » الخاصة وإن لم يصدر تشريع المنهاج العام وذلك استعجالاً
للمنفعة ودفعاً لأضرار التأخير . (مادة أولى - ب) .

وعدل قانون المجلس للمرة الأولى بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢
الصادر في ٢٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٥٢ وأهم ما في التعديل ينصب على مالية المجلس
إذ خصص بموجبه ٧٠ بالمائة من موارد النفط للمجلس بعد أن كانت كل
مخصصات النفط مخصصة لمجلس الاعمار بموجب القانون الأول . ويرجع
السبب في التعديل إلى زيادة دخل العراق من النفط عما كان عليه وقت إصدار
القانون سنة ١٩٥٠ ، وإلى حاجة الميزانية الاعتيادية إلى موارد متزايدة ثابتة
كما أجاز للمجلس أن يقرض من المبالغ التي تفيض عن حاجته « إلى المؤسسات
شبه الحكومية ذات الشخصية الحكومية المؤسسة بقانون ، وله أن يسلف
البلديات بضمان الحكومة » (مادة ٤ فقرة ١ و ٣) .

وصدر قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ (المنشور بتاريخ ١٣/٧/١٩٥٣) بأحكام
جديدة للمجلس ويسمى القانون « قانون مجلس الاعمار ووزارة الاعمار »
وهكذا استحدثت وزارة جديدة للاعمار لم تكن من قبل . وحجة إيجادها
أنها الصلة بين مجلس الاعمار ومجلسي الأمة والوزراء ، وأصبحت هي المشرقة
على شئون الموظفين ، وهي التي تقوم بتنفيذ مقررات المجلس ، وتتلقى الرسائل
وتعرضها على المجلس ، وترسل قرارات المجلس في الاجابة عليها . أى استعويض
بها عن السكرتير العام في القانون السابق .

وقد تضمن القانون الجديد الأحكام التالية بالإضافة إلى ما سبق من الأحكام :

إضافة وزير الإعمار إلى أعضاء المجلس ، وتحمله مسؤوليات متناثرة منها الإشراف على الموظفين وتقديم مقترحات مجلس الإعمار ومشروعاته إلى مجلس الوزراء ، وبيان سياسة مجلس الإعمار في مجلس النواب .

وتقسيم مشاريع المجلس إلى قسمين ، قسم المشاريع العمرانية الكبرى ويقوم بها المجلس مباشرة عن طريق مناقصة عالمية وعرف هذا القسم بالباب الأول من المنهاج العام . وقسم ثان هو المشاريع العمرانية الصغرى وهذه ينيط المجلس تنفيذها بالدوائر الحكومية المختلفة حسب اختصاصها ، وعرف هذا القسم بالباب الثاني من المنهاج العام .

وعنى القانون بموضوع تفرغ العضو الاجرائى للعضوية . وباستقلاله ، وأباح إقصاءه من العضوية ، « إذا وجدت له مصالح بمشاريع المجلس » وأشار إلى واجباته بشيء من التفصيل فذكر أن « المجلس يبحث امكانيات العراق ويتحرى موارد الانتاجية وثروته وقواه الطبيعية ، ويضع على أساس هذه البحوث والدراسات منهاجاً عاماً لتمنية الموارد والثروات واستغلالها بقصد زيادة الدخل القومى ورفع مستوى معيشة أبناء البلاد على ان ينفذ كل منهج خلال مدة لا تزيد على سبع سنوات ويشمل :

(أ) مشاريع الري وتصريف المياه وخزنها ومكافحة الفيضان .

(ب) المشاريع الصناعية والكهربائية والتعدين .

(ج) إنشاء وتوسيع طرق المواصلات الرئيسية البرية والبحرية والنهرية والجوية وتحسينها .

(د) إنشاء الأبنية للمؤسسات العامة ودور السكنى لذوى الدخل القليل والمتوسط .

(هـ) المشاريع الصغرى للرى وتصريف المياه وتعبيد الطرق الفرعية
وتجفيف المستنقعات وتحسين القرى والأرياف .

وغيرها من المشاريع التى تزيد فى الدخل القومى مباشرة أو بالواسطة . .
(المادة ١٢ فقرة ١) .

ثم صدر مرسوم بزيادة عدد الأعضاء والاجرائيين من ستة إلى سبعة فى
حزيران (يونيه) سنة ١٩٥٤
ولا يتم نصاب الاجتماع إلا إذا حضر أربعة أعضاء اجرائيين وإثنان من
الوزراء .

مناهج المجلس :

فى حزيران (يونيه) ١٩٥١ صدر القانون الأول للمناهج العام لمشاريع
مجلس الإعمار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ لمدة خمس سنوات تنتهى بسنة ١٩٥٥
وذلك عندما استكمل المجلس دراسة بعض المشروعات . وكان قد أُرصد
فى الميزانية الاعتيادية مبلغ ٨٧٠.٠٠٠ ديناراً لانفاقها فى إكمال المشاريع التى
سبق للحكومة أن بدأت بتنفيذها ، إذ أن المشروعات الاقتصادية والعمرانية
التي سبق للحكومة أن بدأت بها أحييت إلى المجلس لا كلها .

وبموجب هذا القانون قدرت واردات المجلس بمبلغ ٩٥٠.٧٥٠.٠٠٠
دينار بضمها مبلغ ٣٩٦٥.٠٠٠ دينار حصيلة قرض مشروع الثرثار والباقي
من موارد النفط .

وقد خصص من هذا المبلغ ٦٥٠.٦٧٤.٠٠٠ ديناراً لتنفيذ المنهاج العام .
أما الباقي فترك للمشروعات الأخرى التى تستكمل دراساتها .

وقد كانت التقديرات فى قانونى المنهاج العام الأول والثانى لتكاليف
المشروعات بعيدة عن الواقع . كما أن قدرة المجلس على الانفاق كانت قليلة بالنظر
لقلة المشروعات الجاهزة للتنفيذ وللزمن الطويل الذى استغرقته الدراسات
اللازمة .

ولبيان ذلك نورد فيما يلي واردات ومصروفات المجلس بالدينار .

السنة	الواردات	المصروفات الحقيقية	الفضله
١٩٥١	٩,٣٦٤,٠٠٠	٣,١٣١,٠٩١	٦,٢٣٢,٩٠٨
١٩٥٢	٢٠,٤٦٠,٠٠٠	١٢,٨٣٨,٣٥٢	١٣,٨٥٤,٥٥٦
١٩٥٣	٣٥,٢٧٦,٩٠٦	(١) ١٢,١٨١,٦٦٩	٢٣,٠٩٥,٢٣٧
١٩٥٤	٣٩,٨٠٤,٧٢٤	١٩,٩٣١,٦٩٦	١٩,٨٧٣,٠٢٨

وقد أقرض المجلس — تطبيقاً لقانونه — مبالغ وصلت إلى ١٤١١٣,٠٠٠ دينار للبلديات والمصالح والدوائر المستقلة حتى آخر آذار سنة ١٩٥٣ وذلك بالشكل التالي :

المقترض	مبلغ القرض
مصلحة مصافي النفط الحكومية	٦,٠٠٠,٠٠٠ دينار
السكك الحديدية	٢,٥٥٠,٠٠٠
أمانة العاصمة	٢,٠٠٠,٠٠٠
مصلحة نقل الركاب	١,٠٠٠,٠٠٠
مشروع اسالة ماء بغداد	٦٦٠,٠٠٠
البلديات المختلفة	٥٤٨,٠٠٠
المصرف الصناعي لحساب مؤسسة	٥٠٠,٠٠٠
صندوق الشهداء الصناعية	
مصلحة المكنن والآلات الزراعية	٥٠٠,٠٠٠
المجموع	١٤١١٣,٠٠٠

كما سينجد مبلغ خمسة ملايين دينار أخرى من بقايا واردات المجلس المدورة بقانون سنة ١٩٥٢ لأغراض الدفاع وبذلك يكون مجموع ما لم ينفق من

(١) إن مصروفات سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ تقديرية وليست حقيقية .

واردات المجلس عدا القروض ٨,٩٨٢,٢٣٧ ديناراً يضاف إليها فضلة إيرادات سنة ١٩٥٤ فيكون مجموع المبالغ المدورة لسنة ١٩٥٥ أقل بقليل من (٢٩) مليون دينار .

ولم يلبث قانون منهاج السنوات الخمس أن عدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ فأضيفت سنة ١٩٥٦ إلى السنوات الخمس وزادت الواردات بسبب زيادة إنتاج النفط فأصبحت ١٦٨,٧٤٠,٠٠٠ ديناراً للسنوات الست وزادت النفقات أيضاً فأصبحت ١٥٥,٣٧٤,٠٠٠ ديناراً .

وباستمرار الدراسات واكتمالها تزداد الضرورة إلى تعديل قانون منهاج العام لمجلس الإعمار ، وإدخال المشروعات الجديدة فيه ، مادام أن القانون يتطلب ذكر المشروعات التي يريد المجلس الإنفاق عليها خلال مدة نفاذه ، وما دام لا يمكن أن يحتوي إلا على المشروعات الكاملة الدراسة أو القريبة من ذلك والجاهزة للتنفيذ .

وهكذا عدل قانون منهاج العام مرة أخرى سنة ١٩٥٥^(١) فأصبح يشمل السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ . وقد قدرت الواردات فيه بمبلغ ٢١٥,٦٨٥,٠٠٠ ديناراً يضاف إليها مبلغ (٣٧) مليون دينار من البقايا المدورة في السنين الماضية ومجموع القروض التي أعطاهها المجلس للبلديات والمصالح الحكومية وهكذا يبلغ مجموع الواردات ٢٥٢,٦٨٥,٠٠٠ دينار . وقد قدرت النفقات بمبلغ ٣٠٤,٣٠٦,١٠٠ ديناراً تنفق على السنوات الخمس كما يلي :

(١) أضيفت المعلومات الخاصة بمجلس الإعمار إلى أصل المحاضرات ليكون القارئ على علم بتطور سياسة البناء والإعمار حتى تاريخ طبع المحاضرات سنة ١٩٥٥ — بسبب أهمية الموضوع ولتيسر تصور التطور الاقتصادي خلال السنوات المقبلة والآثار التي تتخلف عن منهج للاتفاق بهذه الضخامة والسعة . ونشير إلى أن هناك احتمالاً بزيادة أخرى في واردات النفط نتيجة إلغاء الحسم الذي كانت تجريه الشركات على سعر النفط — وقد شرحنا ذلك في الفصل السابق عن النفط ثم بسبب زيادة إنتاج النفط مرة أخرى واستعمال الخطين المعطلين اللذين كانا يصلان آبار النفط بحيفا على البحر الأبيض بعد نقل نهايتهما إلى ميناء عربي آخر — صيدا في لبنان — في نقل حوالى سبعة ملايين طن إضافية من النفط في السنة بحيث تزداد حصة لمجلس الإعمار حتى تصل ٧٠ مليون دينار في السنة ١٩٥٧ (عدا حصة الميزانية العامة التي ستبلغ (٣٠) مليون دينار في السنة .

السنة	ما ينفق خلالها
١٩٥٥	٦١,٧٧١,٩٠٠ دينار
١٩٥٦	٧٤,٥٧٧,٠٠٠ »
١٩٥٧	٦٥,٣٤٢,٢٠٠ »
١٩٥٨	٥٥,٢١٠,٠٠٠ »
١٩٥٩	٤٧,٤٠٥,٠٠٠ »

وهكذا سيزيد العجز خلال السنوات الخمس على (٥٠) مليون دينار .

تحليل مناهج المجلس

إن من الطبيعي جداً أن يعنى المجلس بالدرجة الأولى بمشروعات الري وضبط المياه وإنشاء الخزانات والترع والمبازل وذلك لصالح البلاد للزراعة . فقد قال بعض الاخصائيين أن الأراضي الزراعية في العراق أكثر من المياه في حين أن المياه في مصر أكثر من الأراضي الزراعية . ومن هنا كانت سياسة السيطرة على المياه سيطرة تامة سياسة رشيدة حسيمة .

ويبين الجدول التالي ما خصص لمشروعات الري في المناهج المختلفة .

السنة	ما خص مشاريع الري والبزل وإحياء الأراضي والغابات والآبار الارتوازية	مجموع النفقات
١٩٥١ (١)	٣,٥٨٤,٠٠٠ دينار	٩,٣٦٤,٠٠٠
١٩٥٢ (٢)	٨,٢٥٠,٠٠٠ »	٢٠,٤٦٠,٠٠٠
١٩٥٣	١٢,٦٩٠,٠٠٠ »	٢٨,٣٩٠,٠٠٠
١٩٥٤	١٣,٩٠٠,٠٠٠ »	٣١,٦٠٠,٠٠٠
١٩٥٥ (٣)	٢٤,١١٥,٠٠٠ »	٦١,٧٧١,٩٠٠
١٩٥٦	٢٥,٤٥٥,٠٠٠ »	٧٤,٥٧٧,٠٠٠
١٩٥٧	٢٤,٥٤٥,٠٠٠ »	٦٥,٣٤٢,٢٠٠
١٩٥٨	٢٢,٢٠٥,٠٠٠ »	٥٥,٢١٠,٠٠٠
١٩٥٩	٢٠,٠٩٠,٠٠٠ »	٤٧,٤٠٥,٠٠٠

(١) أخذت أرقامها من المنهاج العام الأول للسنوات ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

وكانت تقديرات النفقات للمشروعات الكبيرة على وجه التخصيص ضئيلة في المراحل الأولى من أعمال المجلس بالنظر لقلة المعلومات . فقد قدرت نفقات « سد دوكان » مثلاً سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢٥٣٢٠.٠٠٠ دينار بينما بلغت المنهج الآخر ١٢٥٤٠٠.٠٠٠ دينار وهكذا أمر بقية المشروعات .

أما الصناعة فلم يخصص لها شيء في المنهاج العام الأول . وإن خصصت مبالغ قليلة للتحرى عن المعادن . أما في التعديل الأول للمنهاج العام فقد خص المشاريع الصناعية والتعدين ٣١٥٠٠.٠٠٠ دينار أوزعت على ست سنوات . أما في المنهاج الأخير فقد خصص لفصل الصناعة والكهرباء والتعدين مبلغ ٤٣٥١٠.٠٠٠ دينار موزعة على خمس سنوات ، وهو ما يعادل سبع نفقات المجلس . وهذا التطور في العناية بالصناعة والكهرباء واضح الدلالة وكبير الأهمية .

ولم يتضمن المنهاج الأول والتعديل شيئاً للاسكان إلا مبالغ قليلة لدور العمال وصغار المستخدمين ولكن المنهاج الأخير خصص فيه مبلغ ٩٤٥٠.٠٠٠ دينار للاسكان ودور العمال والدور الأميرية . وهذا تطور آخر في سياسة المجلس له أهميته بالنظر لخطورة مشروعات الاسكان من النواحي الاجتماعية والعمرانية .

وعنيت المناهج كلها بالطرق والجسور والمباني العامة لاستكمال نقص خطير آخر في كيان الدولة . وفيما يلي ما خصص لهذه الأغراض في السنوات المختلفة بالدينار :

= (٢) أخذت أرقامها من المنهاج العام المعدل الذي صدر سنة ١٩٥٢ . وأخذت الأرقام منه حتى سنة ١٩٥٥ .

(٣) أخذت أرقامها هي وما يليها من السنين من المنهاج العام الثالث للسنوات ١٩٥٥ — ١٩٥٩

السنة	الطرق والجسور	المباني والمؤسسات والمعاهد العلمية
١٩٥١	٢,٠٦٦,٠٠٠	٢,٣٦٨,٠٠٠
١٩٥٢	٣,٨٠٠,٠٠٠	٢,٦٥٠,٠٠٠
١٩٥٣	٤,٧٠٠,٠٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠
١٩٥٤	٥,٣٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
١٩٥٥ ^(١)	١١,٩٧٠,٠٠٠	٨,٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٦	١٧,٢٠٠,٠٠٠	١١,٦٥٠,٠٠٠
١٩٥٧	١٤,١٣٠,٠٠٠	١١,٨٩٠,٠٠٠
١٩٥٨	٩,٤٥٠,٠٠٠	٩,٨٠٠,٠٠٠
١٩٥٩	٥,٩٥٠,٠٠٠	٧,٧١٠,٠٠٠
المجموع	٧٤,٥٦٦,٠٠٠	٦٠,٩٦٨,٠٠٠

فإذا أضفنا ما خصصه المجلس للسكك الحديدية خلال السنوات الخمس بمقداره ١٥٥٠٠٠٠٠ دينار وللمطارات ومقداره ٥٠٠٠٠٠٠ دينار وللبرق اللاسلكي والتليفون ومقداره ٣٥٠٠٠٠٠ دينار - وهي كلها تدخل في المواصلات - تبين ضخامة المبالغ المخصصة لهذه الفصول والتي يبلغ مجموعها جميعاً ١٥٩٥٣٤٠٠٠ دينار أى أكثر من نصف النفقات خلال السنوات الخمس وهي نسبة عالية دون شك خاصة فيما يتعلق بالبنيات الحكومية . وربما كان الشفيح في هذه المخصصات الكبيرة ان الطرق والمواصلات رديئة جداً في العراق وإنها تسيء إلى حركة النقل أبلغ الإساءة سواء فيما يتصل بالأشخاص أو بالبضائع . وإن الدوائر الحكومية والمدارس معظمها تستأجر دور السكنى لاستعمالها ، وأكثرها ضيق غير صحي ، ولا يفي

(١) تتضمن المخصصات للسنوات الخمس الأخيرة المشاريع الكبرى والصغرى في المنهاج العام أى ما يدخل في الباب الأول والباب الثانى ، ذلك التقسيم في النفقات الذى استحدثه قانون سنة ١٩٥٣ وجعل المشاريع الصغرى مما يعهد بها وبمخصصاتها إلى الوزارات المختلفة وفق منهج تقدمه إلى مجلس الإعمار .

بالغرض . وكان من المنتظر أن تكون البنايات الصغيرة مما ينفق عليها من الميزانية السنوية إلا أن تلك الميزانية ضاقت — على ما يبدو — عن الاتساع لذلك فجاءت الوزارات والدوائر المختلفة إلى مجلس الإعمار تطلب إنشاء تلك المباني (١) .

أن الرجوع إلى المجلس لينفق موارده في الإصلاح أو التعمير أو الأعمال الصغيرة أو النفقات الاستهلاكية يخالف قانون مجلس الإعمار ويخالف الغرض من تخصيص موارد معينة لأغراض معينة . فالقانون صريح في أنه ألقى على المجلس واجب التحري عن الموارد الانتاجية والثروة وتنمية هذه الموارد والثروات لزيادة الدخل القومي مباشرة أو بالواسطة، ومن ثم لا يصح للمجلس أن ينفق موارده في غير ذلك كما لا يجوز للوزارات والدوائر الأخرى المختلفة أن تطلب غير ذلك .

وخصص المجلس للدراسات والتحريات مبالغ مجموعها ٥٠٠.٠٠٠ و٢٠٠ ديناراً خلال السنوات الخمس بضمنها مبلغ ٩٠٠.٠٠٠ ديناراً للأدوات والأجهزة .

(١) وقد تم حتى الآن انجاز عدد كبير في المباني باختلاف احجامها . فقد تم إنشاء ١٢ مستشفى كاملاً وهناك أربعة مستشفيات رهن التنفيذ فضلاً عن التوسعات الكبيرة التي اجريت في بعض المستشفيات القائمة ، بالإضافة إلى عدد آخر منها في طريق التحقيق . وتتوقف نفقات تكليف المستشفى على حجمه ، فبلغت نفقات أحدها مليون دينار وآخر ٧٥٠ ألف دينار وآخر نصف مليون بينما بلغت بعضها الآخر ما بين ٥٠ ألفاً إلى ١٥٠ ألف دينار .

وتم إنشاء ٦٠ مستوصفاً في الأقضية والنواحي مع دور الأطباء . وهناك خمسة أخرى رهن التنفيذ . وأخرى مقبلات . وتتراوح نفقة إنشاء المستوصف بين ٦ آلاف إلى ٩ آلاف دينار .

وتم إنشاء ٨٠ مدرسة مختلفة الأحجام بين ثانوية ومتوسطة وابتدائية — من ١٢ صفاً أو ٦ صفوف — وهناك ١٠ أخرى رهن التنفيذ . وخصص لهذه المباني مليون دينار في السنة وتبلغ نفقات المدرسة الثانوية بين ٦٠ ألف إلى ٨٠ ألف دينار ونفقات المدرسة الابتدائية بين ١٦ ألف و٢٨ ألف دينار .

يضاف إلى ذلك أن المجلس خول — خلال مدة وجوده الوزارات والإدارات المحلية لإنشاء المدارس والسرايات والمخافر ودور العمال والموظفين وضباط الجيش الخ ...

وتم إكمال بناء جسرين حتى الآن وهناك سبعة جور تحت الإنشاء وثلاثة جسور تهيأ مواصفاتها للإعلان عن بنائها . ومعدل تكليف الجسر الواحد ٩٠٠.٠٠٠ دينار .

يضاف إلى ذلك الدراسات الأخرى التي تدخل في نفقات المشاريع المختلفة .
فالدراسات الصناعية تؤخذ من مخصصات الصناعة والدراسات المائية
والإروائية تؤخذ من مخصصات المشاريع التي تدرس .

ونشير ونحن نذكر ما خص كل أمر من الأمور أن التجارب الماضية
دلت على أن القدرة على الإنفاق أقل من المبالغ المخصصة فعلاً . فقد بلغ
الوفر سنة ١٩٥٣ حوالي ١٦ مليون دينار من الاعتمادات المصدقة للنفقات
ومقدارها ٢٨ و ٣٩٠ و ٠٠٠ دينار . وبلغ الوفر ١١ و ٤٧٢ و ٠٠٠ دينار
سنة ١٩٥٢ من الاعتمادات المصدقة للنفقات البالغة ٢٠ و ٤٦٠ و ٠٠٠ دينار .

ومن المتوقع أن تزداد قابلية الصرف في السنين المقبلة كثيراً نتيجة اكمال
دراسة عدد كبير من المشروعات الضخمة . كما أن من المتوقع أن تزداد النفقات
الفعلية عن التقديرات التي بنى عليها المنهاج العام وذلك بسبب ارتفاع الأسعار
والأجور الذي ستتوّد إلى نفقات مجلس الإعمار الكبيرة التي سينتج عنها
نقص عوامل الإنتاج ، ونقص الأيدي العاملة ، وارتفاع الأجور والأسعار
بعد ذلك . إلا أننا مع هذا نتوقع أن لا ينفق إلا حوالي ٨٠ أو ٨٥ بالمائة
من الاعتمادات المصدقة خلال السنوات الخمس المقبلة . وهكذا سيتمكن من
هذا الطريق — الاضطراري — تقليل العجز في ميزانية المجلس ما بين
٦٠ و ٥٠ مليون دينار .

ولا بد من ذكر الأثر الكبير الذي سيكون لهذه النفقات التي لم تشهد
مثلها البلاد على المتداول والأجور والأثمان . . خاصة إذا أضيف إلى نفقات
مجلس الإعمار النفقات الحكومية الأخرى المتزايدة بسرعة أيضاً ، والتي
ترتفع نسبة موارد النفط فيها إلى الموارد الاعتيادية كثيراً ، وستستمر
النسبة بالزيادة باستمرار ، زيادة موارد الدولة في النفط وازدياد النفقات سواء
على الأعمال اليومية الاعتيادية من أعمال الدولة أو على مشاريع العمران
والإنشاء .

فقد كان المتداول (أى مجموع الصادر) ٠٧٣ و ٩٣٠ و ٣٧ سنة ١٩٥١
 (كانون أول - ديسمبر) فأصبحت ٣٧٢,٧٠٦,٣٤ و ٩٥٢,٩٣٣,٣٨
 في نفس الشهر من سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ووصلت حوالى ٤٤ مليون
 سنة ١٩٥٤ .

أهم مشروعات المجلس

١ - الطرق والمجسور :

فما يتعلق بالطرق يقوم المجلس الآن بتبليط حوالى ١٧٠٠ كيلو متر من
 الطرق الحديدية . وينشئ عشرة جسور كبيرة (خصص لها عشرة ملايين
 دينار في المنهاج العام) . وعند اكمال الطرق التى يعتمزم المجلس تحقيقها سترتبط
 جميع أنحاء البلاد وقواعدها الرئيسية ببعضها مما سيسهل النقل وسيخفض
 من الأسعار ، وسيساعد المنتجين على إيصال منتجاتهم إلى مراكز
 الاستهلاك فى حينه .

إن أهمية الطرق البرية تزداد وضوحاً إذ علمنا أن السكك الحديدية
 لاتصل إلا بعض أنحاء البلاد ببعضها ، وأنها عاجزة عن نقل التجارة الداخلية
 والخارجية على السواء . وهى ذات خط واحد منفرد ، وعلى المقياسين :
 المترى والعريض . وحاجة البلاد إلى وسائل النقل تتزايد يوماً عن يوم
 مما لا يمكن أن يساعد على حلها إلا طرق برية جيدة ، ونقل نهر ميسور ،
 وهو أرخص الوسائل الأخرى ويساعد البضائع العراقية كثيراً على المنافسة
 فى الأسواق الخارجية . فبينما يكلف نقل الطن بالسكك الحديدية بين بغداد
 والبصرة أكثر من ١٩٠٠ فلس لا تزيد أجرة نقلة بالنهر على ٧٥٠ فلساً .

٢ - مشروعات الري والبرل :

لقد تنقلت مشروعات الري فى المناهج العامة لأنها لم يكمل بناؤها . ولم
 تزدد كثيراً فى النوع فى المنهاج العام الأخير لسنة ١٩٥٥ عما كانت عليه

في المنهاجين السابقين ، إلا أن تقدير التكاليف اختلفت كثيراً وتزيد مع التعمق في الدراسة ، والمضى في التطبيق .

وتنقسم المشروعات هذه إلى مشروعات للرى وأخرى للبزل .

(١) مشروعات الرى :

(١) حوض نهر دجلة :

تم منذ سنة ١٩٣٩ إنشاء سد في الكوت على نهر دجلة لأخذ قسم من الماء من دجلة إلى نهر الغراف ، فاحيا الغراف مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية . ولم تقم بعد ذلك مشروعات أخرى على دجلة إلا بعد الحرب العالمية حين شرع قانون مجلس الإعمار وعهد إليه تنظيم البلاد اقتصاديا . ويقوم المجلس الآن بإنشاء ثلاثة مشروعات أساسية ضخمة لحزن الماء في حوض نهر دجلة .

الأول : مشروع الثرثار . ويتكون من سدة (Barrage) على دجلة جوار سامراء لتحويل مياه فيضان دجلة إلى منخفض الثرثار ، ومن قناة بين دجلة والمنخفض طولها ٦٥ كيلو مترا ، ومن منخفض طبيعي كبير تبلغ مساحته السطحية حوالى ٢٢٠٠ كيلو متر مربع .

وتتكون السدة على دجلة من ١٨ فتحة عرض كل منها ١٢ مترا لإمرار ٧٠٠٠ متر مكعب في الثانية في حوض نهر دجله . وعلى القناة ناظم (Regulator) من ٢٤ فتحة عرض كل منها ١٢ متراً لإمرار ٩٠٠٠ متر مكعب في الثانية إلى المنخفض .

وهو أول مشروع قام به المجلس ابتداء من قرض عقده الحكومة مع البنك الدولى . وقد اشعرت الحكومة البنك الدولى سنة ١٩٥٥ بعدم حاجتها إلى ما تبقى من القرض ، وأرصد مجلس الإعمار في ميزانيته ٢٢٠٠.٠٠٠ ديناراً لسداد القرض في السنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٩ وهو المقدار الذى سحب من القرض .

وسيقام على السدة محطة لتوليد القوة الكهربية .

أما نفقات المشروع فقد بلغت ١١ مليون ديناراً وينتظر أن تزداد بمقدار خمسة أو ستة ملايين ديناراً للأعمال الإضافية بعد توسيع مجرى القناة والناظم وإنشاء محطة الكهرباء الخ .

أما الغرض من المشروع فكافة الفيضان وحماية بغداد والمناطق الزراعية في شمالها وجنوبها من أخطار الفيضان .

الثاني - مشروع دوكان : على الزاب الصغير - من روافد دجلة - لحزن المياه وضبطها وتوليد القوة الكهربية وارواء مساحة جديدة من الأراضي سيحاً تبلغ مساحتها حوالي ١٣٠٠.٠٠٠ دونم رياً منتظماً صيفاً وشتاء - وبذلك يحل هذا المشروع إحدى مشاكل هذا الجزء من البلاد الذي يمر منه الزاب الصغير ، والذي يعتمد على المطر غير المنتظم والقليل في زراعته .

وارتفاع السد ١٠.٨ أمتار وطوله ٣٢٥ متراً . وهو من الكونكريت وقدرت سعة الخزان بحوالي ٦٠٧ مليار متر مكعب .

وينتهي العمل في الخزان في صيف ١٩٥٧ وتبلغ تكاليفه ١٢,٤٠٠,٠٠٠ ديناراً عدا الجداول والنواظم وغير ذلك من وسائل الاستفادة من المياه المخزونة .

الثالث - مشروع دربند خان - على نهر دبالى لحزن المياه وضبطها وتوليد القوة الكهربية . وسيكون بالأمكان زيادة المساحة التي تأخذ مياهها منه بحوالي ٣٠٠.٠٠٠ دونم . والغرض الرئيسى من هذا الخزان تيسير الماء الكافى للمنطقة الزراعية الكبيرة الكشيفة الكائنة على جانبي دبالى والتي تتعرض باستمرار إلى الجفاف والخراب بسبب قلة المياه في الصيف أحياناً . وقد أعلن عن مناقصة المشروع الذى سيخزن ٣٧٧ مليار متر مكعب من الماء والذى يقام إما من الكونكريت أو من نوع السد الحجرى .

وقد رت تكاليفه بـ ٢٢,٧٨٥,٠٠٠ دينار ويبلغ ارتفاعه ١٣٥ مترا وطوله ٤٢٠ مترا .

وهناك — فضلا عما مر — مشروعات أخرى قيد الدرس وهى :

أولا — سد اسكى موصل — على نهر دجلة شمال الموصل لآزن ٨ مليارات متر مكعب من الماء . فهو مشروع للآزن ، ولضبط المياه ، ولتوليد القوة الكهربائية . وقد دلت الدراسات الأولية على إمكانية رى حوالى مليونى دونم من الأراضى الخصبة شرقى الآزان وغربيه على جانبى النهر . وله بعد ذلك فائدة أخرى هى تغذية دجلة بالماء فى الصيف لرى المزارع فى وسط العراق وجنوبه .

إن الاستعانة بهذا الآزان لإرواء هذه المنطقة الشاسعة المنبئة فى الشمال سينقذها من مواسم الجفاف وشحة الأمطار ، وفقر الناس بسبب ذلك ، ويزيد بالتالى من الثروة القومية والدخل الفردى . كما سيمهىء للعراق بالتعاون مع مشروع دوكان المساحة الشاسعة من الأرض التى تؤمن حاجة العراق من المواد الغذائية ، ومن المواد الأولية اللازمة للصناعة كالبنجر — للسكر — والقطن .

وقد رت نفقاته — وهو سد ترابى — بحوالى عشرين مليون دينار .

ثانيا — آزان بخمة — على نهر الزاب الكبير يحجز ٨ مليارات متر مكعب من الماء إذا بنى السد على ارتفاع ١٦٥ مترا ويقصد به آزن المياه لرى وسط العراق وجنوبه ، إذ أن حوض النهر لا يساعد كثيرا على ريه سيما إلا فى حدود ضيقة . كما أنه يولد قوة كهربائية كبيرة . وقد قدرت نفقاته بالارتفاع المذكور بأربعين مليون دينار ، وهو ضخمة التكاليف إذا قيس بالمشروعات الأخرى لآزن الماء التى يمكن أن تعطى نفس الفائدة التى يحققها آزان بخمة . فإن سد اسكى موصل مثلا يحجز نفس الكمية من الماء بنصف النفقات . ولذلك يعتبر آزان اسكى موصل أكثر توفيراً وصلاحا .

ثالثاً — سد العظيم — على نهر العظيم لخزن حوالى ثلاثة مليارات مكعبة من الماء والارتفاع منها فى رى منطقة شاسعة . أما الشهر ذاته فلا يجرى إلا فى فصلى الشتاء والربيع ويحذف فى الصيف .

وتقدر نفقات المشروع بمليون ونصف مليون دينار .

رابعاً — خزان الفتحة — على نهر دجلة . مازالت الدراسات حوله فى مراحلها الأولى ولكن التقديرات الأولية تجعله أفضل من خزان بخمة لأنه يحجز كمية أكبر من الماء وتكاليف أقل .

إن الغرض من هذه السدود كلا أو بعضاً إنما هو لتزويد دجلة بالماء فى موسم الصيف ليكون بالامكان توسيع مساحات الزراعة الصيفية فى وسط العراق وجنوبه ، إذ أن قلة المياه تجعل الزراعة الصيفية على الخصوص قليلة جداً ، وبذلك تترك الأرض دون ارتفاع منها . كما أن هذه المشروعات تولد طاقة كهربائية كبيرة بضمن رخيص فيخفف ذلك من أعباء الصناعة ، وأعباء المستهلكين الآخرين . هذا بالإضافة إلى أنها تحول دون أضرار الفيضان التى تبلغ فى بعض السنين عشرات الملايين من الدنانير إذا احتسبت الأضرار المباشرة كالمزارع والمخازن والبيوت والحيوانات والممتلكات الأخرى . والأضرار غير المباشرة كتدمير الطرق أو تخريبها ، وتعطل التجارة ، والبطالة ، وأضرار الأرض ، وتعطل الزرع فى الموسم الذى يلي الفيضان الخ . . .

وبالإضافة إلى مشاريع الخزن فإن هناك مشروعاً لتوسيع الزراعة على نهر الفرات بإنشاء النواظم عليه وحفر ترع ومبازل أخرى . وقد قدرت المساحة التى يمكن زيادتها فى هذه المنطقة بحوالى ١,٤٠٠,٠٠٠ دونم ، فضلاً عن تنظيم الرى وتجهيز ماء أوفر للمساحة الحالية المزروعة حول الفرات والتى تبلغ مساحتها ٢,٣٥٠,٠٠٠ دونم .

(٢) موصه الفرات :

كانت الحكومة العثمانية قد أقامت سنة ١٩١٣ سدة الهندية على الفرات فقسمت الفرات إلى نهرين : الهندية والحلة ، فتوسعت بذلك الزراعة السيحية في تلك المنطقة . قامت الحكومة العراقية بإنشاء خزان في بحيرة الجبانية لتغذية الفرات بالماء في موسم الصيف ولتقليل أخطار الفيضان . وقد استلم مجلس الإعمار مشروع الجبانية قبل أن ينتهى العمل فيه ، فعمد المجلس إلى إنشاء سدة Barrage على نهر الفرات شمالى مدينة الرمادى بلغت نفقاتها حوالى مليونى دينار ، وإلى تعلية السداد المحيطة بالبحيرة إلى ارتفاع ٥١٥ متر آ عن سطح البحر بحيث يزداد مخزون الماء فيها إلى ٣,٢٥٠,٠٠٠ متر مكعب . وبهذه الزيادة فى كمية الماء التى تبلغ مليار وربع متر مكعب عن السعة السابقة يمكن زيادة بضعة مئات الوف الدونمات على المساحة المزروعة حالياً .

كما يقوم المجلس الآن بدراسة « هور أبو دبس » غربى كربلاء لاتخاذ وسيلة صيانة من الفيضان . وقد يمكن فى نفس الوقت اتخاذه كخزان آخر للياه بعد زمن لأنه يحتاج — بسبب ملوحته — إلى زمن طويل لى نزول — أو تخف — تلك الأملاح .

وهناك اقتراح آخر بدراسة أعالى نهر الفرات لإنشاء خزان آخر هناك فى راوه أو خان البغدادى ، أو أخذ مياه النهر إلى منخفض الثرثار الكبير الذى يمكن أن يتسع لمياه دجلة والفرات .

وإلى جانب هذه الخزانات تقوم أعمال شق الترع كشط الحلة وجداول بابل والدغارة والفوار الخ . . .

وقد قدرت نفقات مشروعات الخزن والرى والنواظم على نهر الفرات ٢٠,٧٠٠,٠٠٠ دينار فى المنهاج العام .

(ب) مشروعات البزل :

لوحظ أن مشروعات الري أدت إلى تسرب الأملاح بسرعة إلى الأراضي الزراعية فأتلفتها وقللت من إنتاجها ، لذلك اتجهت نية مجلس الإعمار إلى إقامة شبكة واسعة من الميازل (المصارف) لصيانة مشروعات الري من الخراب . وقد خصص لهذا الغرض ١٣,٩٢٠,٠٠٠ ديناراً خلال السنوات الخمس المنتهية لسنة ١٩٥٩ . ويبلغ طول الميازل بضعة مئات من الكيلو مترات على ضفتي دجلة والفرات .

كما أن المجلس استن خطة إنشاء الميازل مع الجداول في المشروعات الجديدة التي يقوم بها . فمشروع السيب الكبير على الفرات الذي يروي ٣٠٠,٠٠٠ دونم يقام إلى جانبه في نفس الوقت ما تحتاجه أرضه من ميازل رئيسية وفرعية . ومشروعات الدجيلية والحويجة وتوسيعاتهما وغيرهما تسير الميازل فيها إلى جانب الترع . وهو عمل حكيم ، إذ لا فائدة من استصلاح الأراضي وتعريضها للخراب المحدد إذ بقيت دون تصريف مياهها .

(ج) مشروعات الري الأخرى .

حقق المجلس عدداً من المشروعات الاستثمارية فقرر توسيع مشروع الحويجة بإضافة ٩٠ ألف دونم من الأراضي إليه ، وتوسيع مشروع الدجيلية كما يقوم ببناء نواظم على الفرات في الناصرية لتنظيم الماء وضبطه ، ونواظم على الفرات لنفس الغرض ولتوسيع مساحة الأراضي التي يسهل أرواؤها بارتفاع منسوب المياه ، وقرر توسيع شط الحلة وجدول بابل والدغارة وفي هذه المشروعات مئات ألوف الدونمات من الأراضي الموات الآن . كما يقوم ببناء ميازل متفرقة في الصقلاوية وأبي غريب والوشاش وعلى الغراف .

ويقوم بحفر ٢٠٠ بئر ارتوازي في المناطق التي لا تصلها مياه الأنهار .

نتائج مشروعات الري :

لن تكفي السنوات الخمس المقبلة لإكمال مشروعات الري بحيث تعطى

كامل منافعها الاقتصادية . وقد قدر أن نفقات إضافية تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون دينار على ماخصص فى المنهاج العام الحالى يجب أن تخصص فى المنهاج العام القادم فىكون مجموع النفقات على مشروعات الرى حوالى ٣٠٠ مليون دينار وعندئذ فان المنافع الصافية التخمينية التى سيحصل عليها العراق خلال السنوات الخمسين المقبلة من ضبط المياه ومشاريع الرى والبزل المقبلة ستبلغ ٤,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار أى بمعدل ٨٥ مليون دينار فى السنة . أما إذا لم تحقق أية أعمال إنشائية أخرى للرى بعد المنهاج العام القائم فقد قدرت المنافع الصافية التخمينية من ضبط المياه ومشاريع الرى والبزل بمليار دينار أى بمعدل ٢٠ مليون دينار فى السنة . والفرق واضح وكبير فى الحالتين فان إنفاق مائتى مليون يجعل الدخل أكثر من أربعة أمثال .

وفى مشروعات البزل فإن معظم مشاريع البزل لن ينتهى العمل منها بإنتهاء المنهاج العام فصرف دجلة - الفرات مثلاً سيتم ٢٠ بالمائة منه فقط سنة ١٩٦٠ ومصرف الغراف، يتم منه ٥٠ بالمائة .

٣ - مشروعات الصناعة والكهرباء والتعدين :

لم يوضع للصناعة والكهرباء مخصصات فى المنهاج العام الأول . وفى تعديل المنهاج خصص للصناعة والتعدين ٣١ مليون دينار ، وارتفع المبلغ المخصص للصناعة والكهرباء والتعدين فوصل ٤٣,٥٧١,١٠٠ دينار فى المنهاج الأخير . وهذا التطور يدل على تطور النظرة إلى هذا الموضوع الخطير ، خاصة فى علاقته بالصناعة .

وقد وضع إلى العناية بالكهرباء المشاريع الصناعية التى يقوم المجلس بإنشائها ونقص تجهيز القوة فى مختلف أنحاء البلاد وارتفاع سعر الوحدة الكهر بائية مما اقتضى التفكير فى أن يأخذ مجلس الإعمار على عاتقه حل هذه المشكلة .

وانصرف عناية المجلس إلى الصناعة دفعه إلى العناية بأمرين : بالبحث

عن المعادن لاستغلالها مادامت القدرة المالية لتحقيق صناعة المعادن الضخمة موجودة ، وبدراسة القابليات الصناعية في البلاد . واحتمالات نجاحها . ويقوم بالعملين خبراء مختلفون . ولما ينته أحدهما بعد .

كانت أول صناعة أسسها المجلس هي معمل القير (الأسفلت) في الكياريه . وقدرته السنوية ٦٠,٠٠٠ طن من الأسفلت . وكلف إنشاؤه ١,٢٥٠,٠٠٠ دينار الذي انتهى العمل فيه وأصبح جاهزاً للإنتاج في أول نيسان (ابريل) سنة ١٩٥٥ . وهو يأخذ النفط الخام من الآبار في الكياريه . وسيسد بالتاجه حاجة العراق المالية وإلى زمن آخر ، وذلك بالتعاون مع مصفى الفتيه بالبصرة الذي ينتج هو الآخر خمسة آلاف طن من الأسفلت في السنة .

وقد كان من الواجب أن تستعمل فضلات مصفى الدورة — في بغداد — لإنتاج الأسفلت منها ، إذ تكون نفقات الإنتاج عندئذ أقل باعتبار أن المصفى يقوم باستخلاص مشتقات النفط الخفيفة ، وتبقى الفضلات التي يمكن معالجتها ببعض النفقات لتحول إلى أسفلت . وقد قيل من أسباب عدم القيام بذلك هو فيض الإنتاج عن الحاجة الداخلية . وهنا يبرز النقص الكبير في اتفاقيات النفط التي تجعل تجهيز النفط الخام للصناعة في العراق إنما هو للاستهلاك الداخلي فقط دون التصدير : ولولا ذلك لأمكن التوسع كثيراً في صناعات تحويل النفط . وسد حاجة أسواق الشرق الأوسط أو بعضها من إنتاج العراق . إن السياسة الصناعية يجب أن تقوم على اقتصاد أكبر مقدار ممكن من النفع في المصنع لتخفيض الأسعار مادام ذلك ممكناً من الناحية الفنية ومن الناحية الاقتصادية . إذ لا شك في أن ترك فضلات مصفى الدورة دون الارتفاع منها بتحويلها إلى مواد ذات قيمة ، وترك فضلات مصفى الكياريه دون الاستفادة منها تبذير لا مبرر له .

٢ — معمل الغزل والنسيج القطنى في الموصل :

ويؤمل الانتهاء منه في صيف ١٩٥٦ ، وستكون مجموع نفقاته بما فيها

البناء وتأسيسات الكهرباء والماء ١٠٠, ١١٥, ٣١١ دينار وسينتج (٢٥) مليون يارد مربع من الأقمشة القطنية المختلفة، ويعمل فيه ٤٠٠ عامل في الوجة الواحدة من العمل. وهو يحتوى على (٢٥) ألف مغزل و ٦٥٠ نولاً.

لقد بلغ استهلاك العراق القطنية المختلفة (٣٨) مليون متر مربع في سنة ١٩٥٢ بلغت قيمتها أكثر من خمسة ملايين دينار. ومع أن مقدار الاستهلاك من الأقمشة القطنية من هذا النوع تناقص وحل محله في الاستهلاك الشعبي الحرير الصناعي، إلا أن حجم المعمل -- وهو ينتج أقل من الاستهلاك -- واحتمال زيادة الاستهلاك في السنوات المقبلة بارتفاع مستوى المعيشة يجعل هذه الصناعة رصينة ومفيدة. ومن فوائدها أنها ستخفف من اختلال الميزان التجارى بمقدار ما ينتجه المصنع.

٣ - معامل السمنت .

تعاهد المجلس على إقامة معملين للسمنت أحدهما في سرجنار قرب السليمانية والثانى في الموصل، وقدرة إنتاج كل منهما ٣٥٠ طناً في اليوم، والغرض من إنشائهما تجهيز السمنت إلى مشروعات خزن المياه الكبير والسدود التي يقوم بها المجلس كسد دوكان ودر بندخان ونجمه واسكى موصل.

وناهزت تكاليف كل منهما -- بما فيه محطات توليد الكهرباء -- ٢,٢٠٠,٠٠٠ دينار.

٤ - معمل السكر - في الموصل -

وهو في دور التحضير. وقدرة الانتاجية ٣٥ ألف طن في السنة. يعتمد إنتاج ١٠,٠٠٠ طن منها على البنجر المحلى، ويستورد السكر الخام بمقدار ٢٥,٠٠٠ طن من الخارج لتصفيته ريثما يكون إنتاج البنجر كافياً لسد حاجة المعمل.

وقد رث نفقاته بمليونى دينار وربع المليون. وهو أول ثلاث مصانع يعتزم مجلس الإعمار تشييدها لإنتاج السكر.

٥ - الصناعات الأخرى .

خصص المجلس في مناجه ٢٢ مليون ديناراً للصناعات الأخرى ومنها استثمار الغاز الطبيعي من حقول النفط في صنع الأسمدة الكيماوية وحامض الكبريتيك أو الكبريت وغير ذلك من الصناعات . وقد تمت الدراسات الأولية في هذا الموضوع . وهو قيد البحث والدرس بالنظر للنفقات الباهضة التي تتطلبها إنشاء هذه الصناعة . فقد كانت أقل التقديرات لإنتاج ٢٥٠ ألف طن من السماد وحامض الكبريتيك أو السماد و ١٠٠,٠٠٠ طن كبريت و ١٠٠,٠٠٠ سممت بحوالي ١٢ مليون دينار . على أن للموضوع ناحية أخرى مهمة هي ضمان سوق استهلاك السماد ، لأن السوق الداخلي لا يستهلك شيئاً ذا بال . ولذلك يعتمد نجاح هذه الصناعة بالدرجة الأولى على تصديرها .

كما أن المجلس يدرس إنشاء مصنع للحريير الصناعي الذي يتزايد استهلاكه بشكل سريع والفكرة في حجم هذه الصناعة أن تنتج (٢٠) مليون يارد في السنة ، وأن تترك مجالا للصناعات الفردية المتنامية في هذا الحقل .

والمفروض استيراد المواد الأولية « الفسكوز » أول الأمر من الخارج وتحويلها إلى خيوط ونسيج على أن يشرع في استنبات غابات كافية من أشجار (اليوكالبتوس) . (الكافور) لاستخراج المادة الأولية منها بعد ذلك وهذا هو الذي يجب أن يكون ، إذ مادام بالامكان ، والبلد زراعي ، استنبات الأشجار التي تتكون منها المادة الأولية . فإن من التبذير - إن لم نقل من الجهل - أن لا نصنع كذلك .

ويدرس المجلس أيضاً إنشاء مصنع للأقطان الرفيعة . ونظراً لأن الأقطان العراقية متوسطة الثيلة لا تصلح لهذا النوع من المنسوجات فإن العراق ستستورد الأقطان طويلة الثيلة لهذه الصناعة :

كما يدرس استخدام الصوف في الصناعات الصوفية كالبطانيات والسط والسجاجيد وما شاكل ذلك مما يتلاءم مع نوع الصوف العراقي .

(٥) محطات توليد الكهرباء :

بين الخبراء في تقريرهم عن كهربة العراق بأن الكهرباء الناتجة من مساقط المياه لا تسد وحدها حاجة العراق ولذلك كانت الاستعانة بالكهرباء الحرارية ضرورية ، تتعادل هي وكهرباء مساقط المياه في تجهيز البلاد بالتيار الكهربائي ولذلك تقرر انشاء ثلاث محطات كهرباء حرارية أحدها في الشمال في (وبس) على انزاب الصغيرة شمال كركوك تزود كلا من الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية بالكهرباء . والثانية في بغداد ، والمفروض فيها أن تزود الألوية الوسطى من العراق بالتيار ، والثالثة في البصرة تزود الألوية الجنوبية الباقية بالكهرباء وهي البصرة والعمارة والمنطق . وتتصل مراكز الاستهلاك بالمحطات بخطوط يزيد طول بعضها على ١٦٠ كيلو متراً .

وتقوم خطة كهربة العراق على انشاء هذه المحطات أولاً ثم إعادة النظر فيها كل أربع أو خمس سنوات لجعلها متناسبة دائماً مع الحاجة ومستعدة دائماً لتلبية الطلب على القوة الكهربائية .

أما فكرة المحطات الرئيسية الكبيرة فقد قامت على مقارنة أسعار توليد الكهرباء ، فما انشئت محطات متعددة أو محطات كبيرة قليلة . ولما كانت نفقات انتاج الوحدة الكهربائية من المحطات الكبيرة أقل فقد أخذ بهذه الفكرة لتيسير تزويد البيوت والمصانع بالكهرباء رخيصة .

نظرة في المهرج الصناعي وإدارة مشروعات المجلس :

كان لزاماً على المجلس أن يتجه إلى إقامة صناعات مختلفة في العراق ، ما دام أن التشتت الفردي لم يستطع أن يسد هذه الثغرة الواسعة في الاقتصاد الوطني .

يمكن تقسيم الصناعات بحسب علاقة المجلس بها إلى ثلاثة أنواع :

١ - الصناعات التي تدخل دائماً في حين المشروعات الفردية كالاسمنت

والنسيج وقيام مجلس الإعمار بها — كما رأينا — إنما يجب أن يكون لغرض إيجادها دون البقاء في سوق المنافسة فيها مع الانتاج الفردى ، لأن الانتاج الحكومى أغلا ثمناً . ولذلك ينوء تحت عبء المنافسة . أما احتكار الدولة لمثل هذه الصناعات فله أخطاره ومضاره ، وأولها ارتفاع الأثمان ، وللتساهل في جودة البضائع ، وتحميل الميزانية أو المستهلك عبئاً ثقيلاً .

فإذا قام المجلس بهذه المشروعات فترى من الضرورى إعادتها — بعد إيجادها — إلى مجال الاستثمارات الفردية وذلك عن طريق بيع المصنع إلى شركة يشترك فيها المصرف الصناعى ، أو تسليمه إلى المصرف الصناعى ليجعل المشروع شركة تباع أسهمها في السوق أو ما يشابه ذلك من الطرق التى تجعل المشروع مملوكاً بالاشتراك بين الأفراد وجهة رسمية أو للأفراد فقط .

٢ — الصناعات المشتركة التى يكون من المستحسن اشتراك رأس المال الحكومى والأهلى فيها . ومثال ذلك صناعة الحديد فإن أفضل طريقة لتمويله وإدارته هى تعاون مجلس الإعمار مع المستثمرين الآخرين . ونرى أن يعتمد المجلس إلى التعاقد مع الشركات الأجنبية التى تتعاطى هذه الصناعة فتشترك برأس المال بنسبة تقرب من الثلث . وبهذا الأسلوب يمكن تحقيق غرضين معاً : (١) حق إدارة المشروع وتنظيمه على وجه اقتصادى (٢) والتأكد من نجاح المشروع اقتصادياً باشتراك تلك المؤسسات مع المجلس فى تحمل الخطر . وهذه الطريقة ضرورية ريثما تستقر الصناعة فى العراق وتعرف إلى أسواق الاستهلاك . وقد أخذت مصر بهذه الطريقة فى صناعة الحديد بالذات .

وما قيل عن الحديد يقال عن الغاز الطبيعى . فإن تصدير ما يستخرج منه من المنتجات وبيعه فى الأسواق الخارجية عملية شاقة معقدة لا يمكن لدائرة حكومية أن تقوم بها . ولذلك نرى من الضرورى أن تشترك مع مجلس الإعمار فى إقامة هذه الصناعة شركة أو أكثر من الشركات التى تتعاطى هذه الأعمال لتأمين إيجاد الأسواق التى تستهلك الأسمدة . أما المخاطرة بانفاق

(١٢) مليون دينار على صناعة لا تجد أسواقاً لمنتجاتها فأمر لا يمكن قبوله .
ولأجل تحقيق هذه الفكرة لابد من تعديل قانون مجلس الإعمار لتمكينه
من العمل على الشكل المقترح ، لأن قانون المجلس الحالي لا يساعد على ذلك
اذ يقضى — حصراً — بأن يقوم المجلس بإنشاء الصناعة من أمواله وبطريقته
وتسليم المشروع بعد اكماله إلى الحكومة وستجد الحكومة نفسها أمام مشكلة
معقدة هي كيفية إدارة هذه المشروعات الضخمة ، وتنظيم شئون الانتاج
وبيعه ، وهي أمور لم تنهيا لها الحكومة العراقية ولا يمكن لها أو للحكومات
الأخرى أن تقوم بهذا الأمر إلا على وجه ناقص ، وغير اقتصادي ،
وغير كفؤ .

وما دمنا في صدد تعديل قانون المجلس فإننا نرى إدخال تعديل آخر
يعطى للمجلس الحق في ابقاء المشروع الصناعي الذي قام به مرتباً بالمجلس
وتحت إدارته وتنظيمه — ان شاء ذلك — أو لمدة معينة لا تقل عن سنتين
لتجنب صعوبات تسليم مصنع إلى جهة حكومية ليست مستعدة أو مهيأة له .
أو لامتلاك المؤهلات الكافية لإدارته . أما مجلس الإعمار فهو الذي درس
موضوع الصناعة وإقامتها ، ومن ثم فتكون لديه كثير من عناصر المعرفة
الاقتصادية والإدارية . اذ لا يخفى أن تسليم المصنع إلى جهة حكومية مجرداً
من رأس المال المطلوب لتشغيله ، ومن موظفيه ، وخبرائه ومهندسيه ، ومن
المواد الاحتياطية والمخازن يحول دون تشغيله والاستفادة منه مدة قد تطول
أو تقصر ولكنها في الحالين تتضمن الضرر . كما أن قانون المجلس لا يساعد
على تقديمه أموال التشغيل والصيانة والرواتب .

لذلك نعتقد أن الضرورة العملية والتنظيم الاقتصادية والإداري الحسن
تتطلب جميعاً تشريع تعديل لقانون المجلس يتلافى فيه هذه النواقص .

٣ — الصناعات التي يجب القيام بها من الحكومة والاحتفاظ بها كتوليد
الكهرباء . وصناعات السكك الحديدية ، والذخائر الحربية ، ومشتقات

النفط وأمثال ذلك مما له مساس بأكثر من سد الحاجة إلى بضائع تجارية استهلاكية .

وخير طريقة لإدارة هذه المشروعات هي إقامة مجلس إدارة خاص لكل منها له استقلال وخبرة واختصاص وترتبط مجالس الإدارة لمختلف المشروعات بهيئة مسئولة لتضع السياسة العامة التي تدير تلك المجالس على نهجها .

المصرف الصناعي ومجلس الإعمار :

إن نشاط مجلس الإعمار في الميدان الصناعي يمكن أن يحقق نتائج أكثر وأفضل لو التحق به المصرف الصناعي . لأنه عندئذ :

١ - لأنه يمكن عندئذ أن يزود برأس المال الكافي بدل رأس المال المحدود الذي يتصرف به الآن ، وعندئذ يستطيع أن ينشط أكثر في تشجيع الصناعة وإيجادها .

٢ - يمكن أن يقوم المجلس بعدد أكبر من المشروعات المتوسطة والصغيرة عن طريق المصرف تلك المشروعات التي لا يستطيع أن يقوم بها الآن أو لا يشغل نفسه بها .

٣ - أن المصرف يستطيع أن يقوم بإنشاء شركات مختلفة مع الأفراد الأمر الذي لا يستطيعه المجلس .

فلو أن المصرف أعطى رأس مال قدره عشرة ملايين دينار مثلاً فإنه يستطيع أن يوجد صناعات رأس مال يقرب من ثلاثين مليون دينار لأنه يشترك بالصناعات بنسب مختلفة فيكتفي برأس المال في الصناعات التي يزداد الإقبال عليها ويشترك بالنصف أو أكثر في الصناعات التي يقل الإقبال عليها وهكذا يتحقق غرض المجلس في تصنيع البلاد في وقت أقصر .

٤ - إن قيام المصرف نيابة عن المجلس في بعض الصناعات يجعل نفقات انشائها أقل مما لو قام بها المجلس لأن عنصر المصلحة الشخصية موجود مع المصرف الذي يعمل مع الأفراد وتختلف مع المجلس .

٥ - يستطيع المجلس أن يجعل نظام المصرف وإدارته وخبرائه والاستشاريين فيه في وضع أفضل بالنظر لصلته بالاقتصاد والخبراء وبمختلف الهيئات الاستشارية .

لذلك نعتقد أن ارتباط المصرف الصناعي بوزارة المالية يحدد مجال نشاطه وتطوره واستجابته لتطور البلاد الصناعي ، الواقعي والمطلوب ، في حين يمكن التغلب على أكثر الصعوبات وتقديم أوفر المساعدات لو ارتبط بالمجلس . وهو أمر يقتضيه المنطق أيضاً لتكون الجهات الحكومية التي تعنى بأمر الصناعة على صلة وثيقة وتعاون تام في وضع سياسة التصنيع وتنفيذها . ويتطلب إلحاقه بالمجلس القضاء على استقلاله .

مسرورات المجلس ومتطلبات التنظيم الزراعي :

إن التنظيم الزراعي يتطلب النظر في أمور شتى وربطها مع بعضها ووضع خطة عامة متماسكة متكاملة ليكون التنظيم سليماً وليؤتي ثماره وخيراته .

وطبيعي بعد ذلك أن إنشاء الخزانات فقط - على أهميته - ليس غاية بذاتها ، وإنما الغاية تحقيق منافع شتى من هذه الخزانات ، تمس الثروة الفردية والثروة العامة والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع .

كما أن إنفاق الملايين الكثيرة أو القليلة من الدنانير يجب أن ينتفع منه أكبر عدد من السكان ، ويجب على المنتفعين منه أن يردوا على المجتمع شيئاً مما أصابهم من نفع ، ويعوضوه شيئاً مما أنفق فعاد بالنفع على ذلك الفريق .

فالتنظيم الزراعي يتطلب إذن أموراً متماسكة منها :

١ - إنشاء الخزانات في الأماكن التي يمكن أن ينصرف نفعها إلى أكبر عدد ممكن من الناس ، وأكبر مساحة ممكنة من الأرض ، ولتحقيق أكثر ما يمكن من الدخل الفردي والقومي معاً ، ودفع أكبر ما يمكن من الضرر ، فالخزان الذي يغمر أراضى زراعية واسعة دون أن يعوض أصحابها أرضاً

قرية من أما كنهم ، أو يعوض المنطقة ما غمر من أراضيها ، يفضل خزان آخر يغمر أراضى أقل أو يمكن أن يعوض الذين أصابهم الضرر بإنشائه بمنافع قليلة ، ولا نعتقد أن التعويض النقدي عن الأرض المغمورة يكفي لأن ذلك يدمر مجتمعاً زراعياً فيرسله إلى المدن ، والمصلحة في أن يحتفظ بالمجتمع الزراعى مؤقتاً على قدر الإمكان .

٢- إن تهيأ الأراضى التى تستفيد من مياه الخزان فى نفس الوقت الذى يقام فيه الخزان بحيث إذا سال الماء فى أوديته كانت الأرض مستعدة لاستقباله . وهذا يتطلب تهيئة جداول الرى والمبازل ، والقرى بمبانيها ومراقفها ، والفلاح الذى يهيا لمجتمع أرقى من مجتمعه ، وزراعة أكثر تنظيماً وأوفر إنتاجاً من زراعته ، وتوفير مقاومة شاملة للأمراض ، وتشجير المجتمع الجديد ثقافة ترفع مستواه ، وصحة تساعد على الإنتاج . كما يحتاج الأمر إلى دراسة أنواع الزراعات الناجحة فى الأرض الجديدة ، ومواضع الغابات ، وإشاعة الجمعيات التعاونية الزراعية بمختلف أشكالها . إلى أمثال ذلك بحيث تكون المشروعات الجديدة وسيلة لرقى الفرد الاجتماعى إلى جانب تحسين وضعه الاقتصادى .

٣- تهيئة الطرق الكافية الرئيسية والفرعية داخل منطقة رى الخزان ، ومع المناطق الأخرى ليسهل نقل الحاصلات إلى أسواق استهلاكها .

٤- استحداث الملكية الزراعية الصغيرة على نطاق واسع وتكوين طبقة من المزارعين يملكون الأرض الكافية لمعيشة محترمة ، ويعملون هم فى استنباتها . وهذا يتطلب وضع سياسة لحماية الأراضى الأميرية من الاستيلاء عليها بطريقة أو بأخرى من قبل الأفراد - المتنفذين على الخصوص - ووضع سياسة أخرى لتوزيعها على المزارعين . وهذا يقتضى تقرير كيفية التملك ، وبدله ، والقواعد والنظم التى يخضع لها المستثمرون ، ونوع الإشراف والإرشاد الذى تتولاه الحكومة لتكوين المجتمع الجديد واشتراك هؤلاء - ومن باب أولى كبار المزارعين الذى ينتفعون من تنظيم

مياه الري وتوفيرها — في نفقات الصيانة والإدارة ، أو نفقات الإنشاء أيضا .

٥ — إقامة الصناعات التي تستهلك المواد الزراعية وإمكان إشراك الفلاحين فيها بحيث يحصلون على نسبة كبيرة من أثمان منتجاتهم .

٦ — صيانة الأراضي من الأملاح وصيانة المزارعين من الأمراض .

٧ — دراسة المنافع التي تعود على المالكين الحاليين للأراضي التي تنتفع

من مشاريع الري لاقتضاء ما يقابل هذه المنافع منهم — أو بعضها على الأقل — ذلك أن مالك الأرض الآن مضطر لتبوير نصفها أو ثلثها أو أكثر بسبب قلة المياه في الصيف ولذلك كان ثمن الدونم يتناسب مع ما يعطيه من غلة ، وهي قليلة طبعاً بسبب نظام التبوير . ولكن إنشاء الخزانات وتنظيم كميات المياه في الأنهر والجداول بما يتناسب مع حاجة الزراعة سيسمكّن المالكين الحاليين من زيادة زراعتهم كثيراً ، وزيادة إنتاجهم بالتالي في نفس المقدار من الأرض ، وسيترتب على ذلك نتيجة أخرى هي زيادة ثمن الأرض . وهذه الزيادة إنما هي أولاً وآخراً بسبب عمل الحكومة في إنشاء الخزانات وتنظيم مجرى المياه ولذلك يجب أن يعود بعض ما يقابل هذه الزيادة إلى الحكومة . إذ ليس من العدل ولا من الانصاف أن يثرى هؤلاء مباشرة في عمل حكومي بينما الملايين من الناس لا ينتفعون من هذه المشروعات إلا بصورة غير مباشرة ونتيجة ازدياد الثروة القومية . ولما كان عدد الملكيات الكبيرة ، والهائلة في بعض الأحيان ، قد بلغت حداً كبيراً وخاصة على ضفاف الأنهر فإن ما سيكسبه كل واحد من مالكي هذه الأراضي في مشروعات الدولة سيبلغ الملايين ، فوق ملايينهم ، وهو أمر يتنافى مع العدالة بل حتى مع القواعد القانونية المتبعة . فالبليات ، مثلاً ، حين تقوم بتبليط الطرق تستأدى المالكين على جانبها نسبة في النفقات — النصف أو الثلث — كما تستأدى إذا فتحت شارعاً جديداً من المالكين على طرفه مبلغاً يعادل ربع قيمة أملاكهم أو الربع عينا وذلك لقاء ارتفاع ثمن الأملاك بسبب

هذا العمل الحكومي . إن تطبيق هذه القاعدة إذا كان عادلاً ومقبولاً في المدن فهو عادل ومقبول أيضاً في الأراضي الزراعية ، بل هو في الأراضي الزراعية أعَدل لاستمرار الانتفاع ما دام المشروع قائماً ، وللزيادة الكبيرة في الإيراد .

مشاريع المجلس وقواعد نملك الأراضي :

في سنة ١٩٣١ صدر قانون التسوية الذي كان الغرض منه تثبيت ملكية الأرض وتثبيت حقوق المتصرفين الحقيقيين في الأرض وتسجيلها بأسمائهم وقد قيل يومئذ أنه سيؤدي إلى استقرار الملكية وإلى توزيع الأرض على مستغليها الحقيقيين ، لا على الشيوخ والرؤساء والمتنفذين . إلا أن تطبيق القانون أدى إلى نتيجة عكسية فقد أصبحت قواعده الوسيلة التي قامت عليها الملكية الواسعة ، والإقطاع الكبير . إذ هجم المتنفذون وكبار الملاك والشيوخ وأمثالهم على الأراضي الحكومية يضعون يدهم عليها بالحرثة أو الزراعة — وقد تكون صورية أحياناً — فتسجل بأسمائهم نتيجة شهادة عدد محدود أو كبير من الناس بأنها تحت تصرفهم وزراعتهم . وقد كان من نتيجة ذلك أن بلغت مساحة الأراضي الممنوحة باللزمة للمتصرفين ٦,٧١٣,٢٢٤ دونماً حتى آخر سنة ١٩٥٣ من مجموع ٢٥,٥٣٦,٠٣٩ دونماً جرت تسويتها من الأراضي الصالحة للزراعة . وقد كانت أراضي اللزمة هذه ملكاً صرفاً للحكومة فعدا عليها الأفراد . ولو أنها وزعت على صغار المستثمرين لكان ذلك عملاً طيباً ولكنها في الواقع سجلت وباحجام كبيرة بأسماء الكبار والمتنفذين .

وستزداد مساحة الأراضي الممنوحة باللزمة مادامت أعمال لجان التسوية مستمرة حسب القانون الموجود .

بل إن مشاريع المجلس كانت مجرد ذاتها وستكون سبباً لتمتد الأيدي والأطباع إلى الأراضي الحكومية تقتطعها وتملكها بأمل الانتفاع من مشاريع

الرى الكثيرة الكبيرة . ولا يكلف ذلك الآن إلا حراثة بعض الأرض وبضعة شهود على التصرف فتوفر الدلائل القانونية لمنحها باللزمة .

ومرة أخرى لو أن الذين تمتد أيديهم إلى هذه الأراضي من الذين لا يملكون أرضاً أو يملكون أرضاً صغيرة لما كان هناك اعتراض باعتبار أن سياسة الدولة متجهة الآن لتكوين الملكيات الصغيرة على نطاق واسع ، إلا أن الملاحظ غالباً أن الذين يملكون ألوف الدونمات هم الذين يزحفون على الأراضي الأميرية .

ومرة أخرى أيضاً لوحظ أنه كلما بدأ المجلس بدراسة منطقة من المناطق لغرض تنظيم مياه الرى أو البذل فيها تركزت فيها الاطماع ، ووضعت الأيدي على الأراضي الحكومية .

وهكذا ستجد الحكومة نفسها عندما تكمل مشاريع الرى أمام عدد من كبار المالكين قد انتزعوا منها ملكية الأرض فلا يمكنها عندئذ توسيع تطبيق سياسة الملكيات الصغيرة وتحقيق الأغراض الاجتماعية والاقتصادية من استحداثها ، إلا إذا عادت فاستمكت أراضيها من المستولين عليها . وليس من حكمة إطلاقاً في ترك الأراضي تذهب بدءاً ثم تعود الحكومة بعد ذلك فتدفع ثمناً لاستملاكها وهذا تبديد آخر للأموال . وسيكون الثمن مرتفعاً لعدة أسباب : أولاً بسبب مشروعات الرى التي قامت بها الحكومة وثانياً بسبب التهافت على تملك الأراضي ذات الرى المنتظم من أبناء الريف وأبناء المدن على السواء ، وثالثاً بسبب التساهل في تقدير أثمان الأراضي كلما أرادت الحكومة استملاكها .

إن هذا الذي يجرى الآن واضح الخطأ في جانبيه ، أى جانب ترك الأراضي الحكومية يستولى عليها الأفراد ، وجانب استملاكها بعد ذلك بيد مرتفع كان سبب ارتفاعه نفقات الدولة وأعمالها .

ولذلك نعتقد بوجوب تعديل قانون التسوية وغيره من القوانين التي

يمكن الاستيلاء على الأرض الحكومية بسببها بحيث تحول دون هذا الاستيلاء الجزافى ، وأن تحدد مساحة الأراضى الممنوحة باللزمة التى يحقق للفرد أن يثبت تصرفه فيها بحمد معقول يتناسب مع القدرة على الاستغلال بحيث لا يكون نظام اللزمة سبباً لتكوين إقطاع كبير . وأن لا يعطى حق لمن يملك أرضاً كبيرة — ملكاً صرفاً أو بالطابو — ان يزيد مساحة أراضيه على حساب الحكومة عن طريق اللزمة .

إن بعض الأراضى قد تكون بوضعها الحالى ذات قيمة قليلة تافهة ، ولكن مشروعات الرى المقبلة الكثيرة سترفع من أثمانها أضعافاً مضاعفة . ومعنى ذلك أن الدولة مكنت هذا الفريق من ممتلكي أراضيهما من الإثراء على حسابها .

وفضلاً عن ذلك فإن الخطر الاجتماعى والسياسى فى تكوين هذه الملكيات الضخمة التى بدأت تتسع الآن وتتلور لا يخفى على المدقق .

المجانية فى الانتفاع من مشروعات الرى خطأ

تنقسم الفائدة من مشروعات الرى إلى ما يأتى :

١ — منفعة ناتجة عن إقامة الخزانات بحد ذاتها لتنظيم مجرى المياه أو لمنع الفيضان . إن هذه النفقات يجب أن تتحملها الدولة بمجموعها . وذلك نظام متبع فى مختلف البلاد .

٢ — منفعة ناتجة من توزيع مياه الخزان . وهذه تنتج من ترع رئيسية وترع فرعية . وقد يمكن إلحاق الترعى الرئيسية بالخزانات فى موضوع النفقات . ولكن الترعى الفرعية يجب أن يتحمل المنتفعون المباشرون منها بعض مسؤولياتها ونفقاتها ان لم يكن جميعها . لأن الدولة ليست مسئولة عن الانفاق المباشر على أشخاص المنتفعين فقط ، فذلك يخالف قاعدة المساواة ، وقاعدة توزيع الأعباء المالية .

٣ — منفعة ناتجة عن البزل . والقاعدة فى ذلك يجب أن تشبه القاعدة

المارة الذكر بشأن الترع فتتحمل الدولة نفقات الميازل الرئيسية ويتحمل أصحاب الأرض نفقات الميازل الفرعية المارة بأراضيهم .

٤ — منفعة ناتجة عن ادامة الأعمال ، كنفقات مضخات البزل وتطهير الترع والميازل وماشاكل ذلك . وهذه يجب أن توزع أعباؤها أيضا بين المستفيعين منها .

أما تقديم جميع هذه الخدمات لأصحاب الأراضي فلست أجد مبرراً له ، وليس له نظير فيما تقدمه الدولة من المساعدات في المجالات الأخرى .

إن الخدمات المجانية من شأنها أن تقلل من عناية الفرد واهتمامه . أما اشتراكه في النفقات فيزيد من اهتمامه وعنايته ، لأنه عندئذ يحسن الرقابة صيانة لأمواله ، ويحسن استغلال أرضه ليعوّض تلك النفقات التي أنفقها ، ويشعر بمسؤوليته الاجتماعية مع الآخرين في صيانة المنشآت التي أقامتها الدولة . ولا يخفى أن شعور الفرد بمسؤوليته ، وبكونه عضواً في مجتمع بكونان غرضاً بذاته تسعى الحكومات لتحقيقه .

إن اقتضاء بدل الخدمات هذه تفسح المجال للدولة لتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية للمجتمع .

توزيع الأرض مجانياً :

استنتت الحكومة خطة توزيع الأراضي الأميرية على المزارعين بالمجان لتكوين الملكية الصغيرة على نطاق واسع . إن التوزيع نفسه عمل موفق جداً من ناحيته الاجتماعية والاقتصادية . والخطة في الإكثار من الملكيات الصغيرة خطة محكمة خطيرة .

إن السؤال المهم في هذا الموضوع هو هل من المصلحة هذا التوزيع المجاني أم المصلحة في اقتضاء الثمن ؟!

إننا لا نتردد في تفضيل اقتضاء الثمن من المزارعين مع وجوب التسهل

في ذلك . فيقسّط ثمن الأرض والنفقات التي تضاف إليها كالحيوانات والبذور وأدوات الحراثة والمسكن والمخزن الخ... إلى أقساط كثيرة وعلى آجال طويلة لئلا يرهق الفلاح بالأقساط فيبقى مستوى معيشته تافهاً .

إن الفرق بين المجان والبذل بالنسبة للفلاح أنه يشعر حين يدفع البذل بالحرص على الأرض ، وعلى حمايتها ، واستغلالها إلى أبعد حد ممكن ، وتركيز فكرة الاستقرار فيها عنده . وقد يدفعه ذلك إلى التفكير في مجالات أخرى للكسب كالصناعة اليدوية وماشاكلها ، أما إذا أعطيت الأرض بالمجان هانت عليه ، واستسهل أمر تضييعها وتركها ، وربما حاول الانتقال من مكان إلى آخر ، وأهمل صيانة أرضه من الاملاح ، أو تعويضها بالسماح .
وفضلاً عن ذلك فإن المنح المجانية ليس لها سند من المنطق القانوني والاقتصادي .

سياسة مجلس الإعمار في الأعمال الصغرى والكبرى

عنى المجلس بالمشروعات الكبيرة عناية خاصة صرفته في بعض الأحيان عن الاهتمام بالمشاريع الصغرى . ولا مناقشة في أهمية المشروعات الكبرى . ولكننا نعتقد أن من الضروري أن يلازمها في نفس الوقت تحقيق مشاريع صغيرة ومتوسطة مبعثرة هنا وهناك .

فإن إنشاء مجتمعات زراعية على مشاريع رى صغيرة تحي بضعة عشرات ألوف الدونمات ، وتنظيم الرى فيها ونثرها في مختلف أنحاء البلاد مع المشاريع الضخمة ، فهنا من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية ما لا يكاد يختلف فيه أصحاب الرأى . بل إن هذه المشروعات الصغرى تكون حقلاً لتجربة مفيدة تسبق مشاريع الرى الكبرى .

وإن إنشاء صناعات متفرقة متنوعة مما يسهل القيام به له من الخطورة الاقتصادية ما يقر بها في الأهمية من المشاريع الكبيرة .

وأن القيام بمشروع للإسكان على نطاق واسع في مختلف أنحاء البلاد فيه

تطمين للنفوس ، وتقريب لمجلس الإعمار من كل فرد ، وتحقيق تطور عمراني ، والقضاء على أزمة مستعصية ، ستزاد صعوبة في المستقبل القريب بسبب ارتفاع مستوى معيشة الكثيرين ، وكثرة الخبراء وأصحاب الأعمال ذوي الرواتب العالية والدخول الكبيرة . وما لم يقيم المجلس بمشروع للاسكان على نطاق واسع فسيكون ذلك أحد أسباب ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع الايجارات وأثمان الأراضي . أما تدخل المجلس فضرورته ناتجة عن عدم كفاية التثبيت الفردي وعدم قدرة المصرف العقاري على تحقيق مشروع كبير للاسكان .

وإن قيام المجلس بمشاريع للكهرباء بحيث يخفف على الأفراد أزمة الحصول على النور ، وعلى المشاريع الصناعية في الحصول على القوة المحركة الرخيصة فيه خدمة كبيرة اجتماعية واقتصادية .

وكذلك أمر مشاريع توفير الماء الصحي .

إن خطة تقوم على تحقيق نوعي المشاريع ، الكبرى والصغرى ، في وقت واحد ، بحيث لا يكون بينها تنافر ، وأن تكون ضمن نطاق تصميم اقتصادي شامل تعتبر خطة حكيمة .

كما أن ثقة الناس واطمئنانهم إلى الهيئات التي تقوم بالتنظيم الاقتصادي والعمراني ، أو بالحكم ، له أهميته القصوى من الناحية النفسية التي تؤثر بدورها على سلوك الفرد في علاقاته الاجتماعية ، وارتباطه بالدولة .

نوزيع أعمال المجلس على المناطق :

قد يتطلب التنظيم الاقتصادي أن لا ينظر إلى الموضوعات إلا من ناحيتها الاقتصادية . إلا أن الخدمات والمشروعات الاقتصادية لا تتراد لذاتها وإنما لما ينتج عنها من نفع يصيب الفرد والمجتمع . ومن هنا يأتي التساؤل عما إذا كان من المفيد أن تتوزع المشروعات على قدر الإمكان على مختلف المناطق ، كل منطقة بما يمكن أن يقوم فيها من مشروعات . إن الغاية من ذلك أن تعم

خيرات مجلس الإعمار أكبر عدد ممكن من الناس . وأن تعالج تلك الناحية النفسية التي رانت عليهم أمداً طويلاً فجعلتهم في كل مكان يلحفون في طلب تحقيق مشروعات تخفف عنهم أعباء الحياة الثقيلة وتقرب منهم وسائل العيش الرغيد . إن الاستجابة إلى هذا الإلحاح ضرورة حتى ولو لم يكن فيه عائدة على الاقتصاد القومي ذلك لأن هناك ما يبرره من الناحية النفسية والسياسية والاجتماعية . إنه يعالج حالة القلق والشكوك التي تساور نفوس الكثيرين ، ولا يشك أحد في خطورة الحالة إذا كانت نفسية المجتمع متأزمة يائسة .

إن في توزيع مشروعات المجلس فيه التغلب على حالة اليأس ، وهو وسيلة زرع الأمل في النفوس على نطاق واسع . وهذا بحد ذاته مكسب كبير .

ولذلك نرى وجوب تحقيق عدد كبير من المشاريع المتوسطة والصغيرة الزراعية ، والصناعية ، والعمرانية والطرق في مختلف الأنحاء ليرافق انتظار الناس للمشاريع الكبيرة ثقة وأمل . على أن لا يطغى ذلك طبعاً على المشاريع الكبرى حيث يقتضى الفن إقامتها .

قدرة مجلس الإعمار على الإنفاق :

في سنة ١٩٥٣ انفق المجلس (١٢) مليون دينار . وأنفق (٢٠) مليوناً سنة ١٩٥٤ ، مع أن المبالغ المخصصة في كل من السنتين كانت كبيرة بحيث بلغ مجموع فضلة الواردات عن النفقات للسنتين حوالي (٤٣) مليون دينار . ومن هنا يفهم مدى الصعوبة في إنفاق المخصصات .

وعلى المجلس أن ينفق مبالغ جسيمة سنوياً بموجب المنهاج العام تبلغ أقل بقليل من (٦٢) مليون دينار سنة ١٩٥٥ و ٧٤,٥ مليون و ٦٥ مليون و ٥٥ مليون و ٤٧,٤ مليون لكل من السنوات ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ على التوالي .

فهل بالإمكان تحقيق هذه النفقات أو القيام بتلك المشروعات

إن الجواب بالإيجاب سهل من الناحية النظرية . ففجال الانفاق واسع في بلد متأخر ، والشركات الأجنبية والوطنية كثيرة ، والشعب متلهف على المشاريع ، ومن الممكن استقدام أى عدد من الخبراء فلماذا لا يمكن انفاق كل المبالغ ؟ ..

ولكن هناك صعوبات عملية إزاء ذلك منها :

١ - قلة المهندسين والعمال الماهرين ، والميكانيكيين بل والعمال غير الماهرين أيضاً . إن قلة المهندسين والخبراء ليس في العراق فحسب بل هي ظاهرة في كل مكان .

٢ - قدرة ميناء البصرة على استقبال البواخر والتفريغ ، وقدرة السكك الحديدية على نقل المكائن والمعدات والأموال ، قدرة المرفقين محدودة . ولا يمكن زيادة ذلك بمجرد الرغبة فيه بل يحتاج الأمر إلى وقت طويل وجهود كبيرة .

٣ - قلة الشركات التي تدخل في المناقصات . فقد طالما تكرر الإعلان عن انشاءات وطرق لم يتقدم لها أحد من المقاولين .

٤ - أدى قلة الشركات المتعاهدة - بالقياس إلى كثرة الأعمال - إلى أن تطلب أسعار عالية الأمر الذي يؤخر انشاء المشاريع ريثما يعلن عنها مرة أخرى .

٥ - إن « الأزمة » التي يحدثها مجلس الإعمار في مرافق الانتاج المختلفة ، وارتفاع الأسعار الذي بسببه ندعو إلى التفكير والتريث أحياناً ، وإلا ساعد المجلس على حدوث تضخم ليس في مصلحة المجتمع حدوثه .

٦ - إن استقدام المهندسين ممكن - وإن كان الممتازون منهم قليلون - ويحتاجون إلى وقت يطول أو يقصر حسب الحالات لكي يستطيعوا أن يندمجوا بالأعمال . ولكن ما القول في موضوع العمال الماهرين وأرباب الحرف المختلفة ، والمواد الأولية المستعملة في الإنشاء مما يجب توفيره محلياً !!

إن نقل الحجارة والرمل والمواد الأخرى وإنشاء المعسكرات والمكائن ، كل ذلك اجزاء في المشاريع ولكن كثرة الأعمال جعلتها نادرة .

٧ - وحتى الجهاز الإداري من المترجمين والمحاسبين وكتاب الطابوقة ومن إليهم لم يعد من السهل العثور على النافعين منهم لكثرة الطلب عليهم حتى أثر ذلك على دوائر الدولة فتمسّ ب عدد كبير من الموظفين الكفوئين .

٨ - إن هذه الصعوبات تجعل المقاولين في وضع حرج يضطرهم إلى تحديد مدة المقاولة عن المدة المتفق عليها ، ويكون من الإنصاف أحياناً الاستجابة إلى طلبهم فتتأخر المشروعات في الوجود ويتباطأ الانفاق .

ولذلك نعتقد أن من الصعب جداً الالتزام بتنفيذ مشاريع المنهاج العام خلال السنوات الخمس . وقد يكون بالإمكان زيادة القدرة على الانفاق بنسبة الضعف ، وفي هذه الحالة أيضاً يبقى (٢٠) مليون دينار من مخصصات سنة ١٩٥٥ و ٣٥ مليوناً من مخصصات سنة ١٩٥٦ .

ولمعالجة ذلك يجب :

١ - تحسين وسائل النقل بسرعة . وعلى الخصوص قدرة السكك الحديدية على الشحن وقدرة ميناء البصرة على التوسع في استقبال السفن للشحن والتفريغ . ويجب أن يلاحظ في أعمال هذين المرفقين الهامين اتساعهما للتجارة الاعتيادية ونقل مواد الإعمار . وأخشى أن تكون الوسائل الروتينية الاعتيادية عاجزة عن تحقيق التوسع السريع .

كما أن من الضروري لبناء ميناء آخر ، لأن ميناء البصرة لن يتحمل التوسيع إلا إلى حد محدود كما أنه لا بد من التفكير في جعل خطوط السكك الحديدية مزدوجة لمضاعفة قدرة الخطوط على النقل .

٢ - فتح دورات كبيرة ومتعددة لمختلف أنواع المهن والحرف والصناعات . إذ أن العمال الماهرين هم الحجر الأساسي في كل منهاج عمراني . إن الحاجة إليهم لا تقل عن الحاجة إلى المهندسين إن لم تزد باعتبار إمكان

استقدام المهندسين من الخارج ، وعدد هؤلاء ضئيل نسبياً ، في حين تقوم صعوبات شتى لاستقدام العمال الماهرين ، وعدد هم كبير جداً .

٣ - توفير المواد الأولية اللازمة لمشاريع المجلس . وقد قام المجلس بإنشاء معملين للسمنت لمشاريعه ، ومن الضروري إيجاد المواد الأولية الأخرى .

٤ - توفير عدد كبير من المهندسين المدربين للإشراف على الأعمال وإدارتها في المستقبل . وقد أوفد المجلس أكثر من ٢٠٠ طالب للدراسة في الخارج ، وجدير به الاستمرار على هذه الخطة لتوفير جميع الاختصاصات الضرورية . كما أن من الضروري توسيع كلية الهندسة أو فتح كلية جديدة مع رفع المستوى العلمي في الحاليتين .

٥ - تشجيع المقاولين الأجانب على الدخول في مناقصات المجلس وتشجيع الوطنيين على تشكيل الشركات لهذا الغرض وتشجيعها على استقدام المهندسين من الخارج بل واشترط وجود عدد كاف من المهندسين المعتمدين .

المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار .

وإتماماً للفائدة نذكر فيما يلي عدة جداول عن نفقات المجلس ووارداته حسبما جاءت في المنهاج العام للسنوات الخمس المنتهية بسنة ١٩٥٩ المالية .

(جدول رقم ١٢)

الباب الأول

نفقات الدراسة والإدارة والتنظيم

المجموع	اعتدادات سنة ١٩٥٩	اعتدادات سنة ١٩٥٨	اعتدادات سنة ١٩٥٧	اعتدادات سنة ١٩٥٦	اعتدادات سنة ١٩٥٥	العنوان	المادة	الفصل
						نفقات الإدارة والدراسات والتنظيم		١
						مخصصات الأعضاء الإجماليين	١	
						ورواتب الموظفين وأجور		
						المستخدمين ومخصصات غلاء		
٧٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	المعيشة		
٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	المخصصات والخدمات	٢	
٧٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	الدراسات والتحريرات	٣	
١٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	تسديد نفقات طلاب البعثات العلمية	٤	
٢٢٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	—	اطفاء قرض التثاثر	٥	
٥٤٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠	مجموع الفصل الأول		

(جدول رقم ١٣)

مشروعات الري والبنزل

العراق ٢٣٥

المجموع	اعتمادات سنة ١٩٥٩	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٥	العنوان	المادة	الفصل
٨٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	مشاريع الري والبنزل الخزن	٢	٢
٦٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	حوض نهر الفرات	١	١
٣٧٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	خزانات الري		
٢٠٠٠٠٠٠	—	—	—	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	جدول الحجلة		
				١٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	الجدول الأخرى		
				١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	منشآت الضبط (النواظم)		
٢٠٧٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	مجموع المادة الأولى		

المادة	العنوان	اعتمادات سنة ١٩٥٥	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٩	المجموع
٢	<u>حوض نهر دجلة</u>						
	<u>الزباب الصغير ونهر العظيم</u>						
	سد دوكان	٤,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣,٤٠٠,٠٠٠	—	—	١٢,٤٠٠,٠٠٠
	سد نجمة	١٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	—	—	١,٦٥٠,٠٠٠
	سد دمير قبو	٣٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	—	—	—	١٨٠,٠٠٠
	سدة العظيم	١٥٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	—	—	١,٥٥٠,٠٠٠
	إحياء الأراضي	٥٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٤,٤٥٠,٠٠٠
	مجموع المادة الثانية	٤,٣٨٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	٥,٨٥٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٢٠,٢٣٠,٠٠٠

المادة	العنوان	اعتمادات سنة ١٩٥٥	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٩	المجموع
٣	مشروع التراث - السدة والسداد - الترابية والقناة	٨٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	—	—	—	٨٠٣٠٠٠٠٠
٤	سد دربند خان	٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٣٠٧٨٥٠٠٠	٢٢٧٨٥٠٠٠
٥	منشآت الضبط (النواظم)	٥٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	—	—	٢٠٠٠٠٠٠٠
٦	المبازل الرئيسية والفرعية						
	مبزل المسيب وبابل	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	—	—	—	٤٠٠٠٠٠٠
	مبزل الخراف	١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
	مبزل الدجيل	١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
	مبزل دجلة - الفرات	٤٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٤٢٠٠٠٠
	مبزل الشامية	١٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
	المبازل الرئيسية الأخرى للأراضي المستثمرة حالياً	٦٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠
	مجموع المادة السادسة	١٥٧٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	٣٣٥٠٠٠٠	١٣٩٢٠٠٠٠

المادة	٧	العنوان	اعتمادات سنة ١٩٥٥	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٩	المجموع
		مشاريع الري الأخرى وأحياء الأراضي والخزن في حوض نهر دجلة . الري في ألوية الموصل - اربيل - كركوك - السليمانية - الحزن في أعلى دجلة في واحد أو أكثر من المشاريع الآتية: (اسكي موصل - بحمة - فتحة - الثرثار أو غيرها) . أحياء أراضي النهر وان أحياء أراضي الغراف أحياء أراضي الاسحاق أحياء أراضي العمارة والبصرة والناصرية تجفيف المستنقعات والأهوار						
		مجموع الفصل الثاني	٢١٧٠٠٠٠٠	٢٣٤٠٠٠٠٠	٢٢٩٥٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠٠	١٩٠٨٥٠٠٠	١٠٧٩٣٥٠٠٠

(جدول رقم ١٥)
المباني الرئيسية والإسكان والمصايف

٢٣٩

العراق

المجموع	اعتمادات سنة ١٩٥٩	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٥	العنوان	المادة	الفصل
٣٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	مدينة الطب في بغداد	١	٦
٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	مستشفى الكرخ		
٥٠٠٠٠٠٠	—	—	٢٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	مستشفى الكاظمية		
٧٥٠٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	—	مستشفى البصرة		
٢٥٠٠٠٠٠	—	—	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	—	مستشفى العمارة		
٥٠٠٠٠٠٠	—	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	مشروع تعقيم أبي غريب	الألبان في	
٧٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	١٩٩٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠	٨٦٠٠٠٠٠	مجموع المادة الأولى		

المادة	العنوان	اعتمادات سنة ١٩٥٥	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٩	المجموع
٢	<u>المعاهد العلمية</u>						
	مدارس صناعية	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
	مساح وملاعب رياضية	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
	معاهد علمية أخرى	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
	مجموع المادة الثانية	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠٠
٣	مشاريع الإسكان	٢٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠

المادة	العنوان	اعتمادات سنة ١٩٥٥	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٩	المجموع
٤	المباني العمامة						
	بناية البلاط الملكي العامر	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	—	—	١٩٠٠٠٠٠
	بناية مجلس الأمة	٧٤٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
	المتحف العراقي	١٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	—	١٢٠٠٠٠٠
	السجن المركزي	—	٤٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	—	١٢٥٠٠٠٠
	دار الطلبة	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	—	—	٣٠٠٠٠٠٠
	مباني عامة أخرى	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
	الاستملاكات	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
	مجموع المادة الرابعة	٢٣٤٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠٠٠
٥	المصايف ودور الاستراحة	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
	مجموع الفصل السادس	٤٣٠٠٠٠٠	٧٤٥٠٠٠٠	٧٦٩٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠	٣٥١٠٠٠٠	٢٨٥٥٠٠٠

(جدول رقم ١٦)
الصناعة والكهرباء والتعدين

المجموع	اعتمادات سنة ١٩٥٩	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٥	العنوان	الفصل
٨٥٥ر٠٠٠	—	—	—	١٠٠ر٠٠٠	٧٥٥ر٠٠٠	مصافي القير في القيارة	٧ الصناعة والتعدين والكهرباء
٣ر١١٥ر١٠٠	—	—	٣٥٤ر٠٠٠	١ر١١٦ر٠٠٠	١ر٦٤٥ر١٠٠	معمل الغزل والنسيج القطني في الموصل	
٥٤٣ر٣٠٠	—	—	١٦٨ر٢٠٠	١٨٤ر٦٠٠	١٩٠ر٥٠٠	المسح المعدني	
٢ر٢٠٨ر٨٠٠	—	—	—	١ر٣١٩ر٤٠٠	٩٨٩ر٤٠٠	معمل السممت في الموصل	
٢ر١٥٠ر٢٠٠	—	—	—	١ر٠٢٥ر٠٠٠	١ر١٢٥ر١٠٠	معمل السممت في سرجنار	
١ر٧٨١ر٩٠٠	—	—	٦٠٠ر٠٠٠	٨٩١ر٩٠٠	٢٩٠ر٠٠٠	معمل السكر	
١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	القوة الكهربائية	
٢٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	الصناعات الأخرى بضمنها الصناعات الصوفية وصناعة القطن الناعم والحرير الصناعي واستنار الغاز الطبيعي وغيرها من الصناعات.	
١٦ر٨٠٠	—	—	—	—	١٦ر٨٠٠	المسح الصناعي	
٩٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	أدوات وأجهزة صناعية	
٤٣ر٥٧١ر١٠٠	٧ر١٠٠ر٠٠٠	٧ر٢٠٠ر٠٠٠	٨ر٣٢٢ر٢٠٠	١٢ر٧٣٧ر٠٠٠	٨ر٢١١ر٩٠٠	مجموع الفصل السابع	

(جدول رقم ١٧)
إنماء الثروة الحيوانية والزراعية والمياه الجوفية

٢٤٣

العراق

المادة	الفصل	العنوان	اعتمادات سنة ١٩٥٥	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٩	الجموع
١	٨	إنماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه الجوفية						
٢		تحريرات ومختبرات	١٦٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
٣		إنماء الثروة الصناعية	٢٤٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٤		إنماء الثروة الحيوانية	١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠	١٥٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٥		الغسابات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٦		إحياء الأراضي الأميرية الآبار الارتوازية	٢٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	١٠١٢٥٠٠٠
		مجموع الفصل الثامن	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	—	٢٢٥٠٠٠٠
		مجموع الباب الأول	١٦٦٥٠٠٠	١٥٦٥٠٠٠	١٢٧٥٠٠٠	١٠١٨٥٠٠٠	٧٨٥٠٠٠	٦٠٤٧٥٠٠٠
			٥٣٢٩٦٩٠٠	٦٦٥٥٢٠٠٠	٥٨٠٦٧٢٠٠	٤٧٩٣٥٠٠٠	٤٠١٣٠٠٠٠	٢٦٦١٨١٠٠٠

(جدول رقم ١٨)
الباب الثاني - المشاريع الصغرى

المجموع	اعتمادات سنة ١٩٥٩	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٥	الغنوان	الفصل
٣٢٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	المباني والمؤسسات	٩
٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	مؤسسات صحية	
١٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	معاهد عليية ومدارس ابتدائية	
٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	دور للعمال	
٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	مبان لوزارة الدفاع	
١٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	مبان للشرطة	
٤٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	مبان للمحاكم	
١٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	مبان عامة للوزارات الأخرى	
٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	دور أميرية	
٣٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	طرق وجسور ثانوية	
٣٢٢٥٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠	البرق واللاسلكي والتليفون	
						مجموع الفصل التاسع	

المجموع	اعتمادات سنة ١٩٥٩	اعتمادات سنة ١٩٥٨	اعتمادات سنة ١٩٥٧	اعتمادات سنة ١٩٥٦	اعتمادات سنة ١٩٥٥	العنوان	الفصل
٣٨,١٢٥,٠٠٠	٧,٢٧٥,٠٠٠	٧,٢٧٥,٠٠٠	٧,٢٧٥,٠٠٠	٨,٠٢٥,٠٠٠	٨,٢٧٥,٠٠٠	مجموع الباب الثاني	
٥,٨٧٥,٠٠٠	١,٠٢٥,٠٠٠	١,٠٢٥,٠٠٠	١,٠٢٥,٠٠٠	١,٢٧٥,٠٠٠	١,٥٢٥,٠٠٠	مجموع الفصل العاشر	
٥٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	الاستملاكات	
٥٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	المسح الجوى والمسح العام	
١٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	أعمار المباني الأثرية	
٢٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	ردم المستنقعات	
١,٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	تحسين مياه الشرب	
٣,٢٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	أعمال رى صغرى وسداد	
						مشاريع متفرقة	١٠

(جدول رقم ١٩)
الإيرادات الخمسة لسنوات المنتهية بسنة ١٩٥٩

المجموع دينار	إيرادات سنة ١٩٥٩	إيرادات سنة ١٩٥٨	إيرادات سنة ١٩٥٧	إيرادات سنة ١٩٥٦	إيرادات سنة ١٩٥٥	نوع الإيراد	العدد
٢١٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠,٠٠٠	إيرادات النفط	١
١٠,٠٠٠	—	—	—	—	١٠,٠٠٠	حصول قرض مشروع الثروة	٢
٧٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	إيرادات متنوعة	٣
٦٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠	الفوائد	٤
٢١٥,٦٨٥,٠٠٠	٤٣,١٠٥,٠٠٠	٤٣,١٠٥,٠٠٠	٤٣,١٠٥,٠٠٠	٤٣,٢١٥,٠٠٠	٤٣,١٥٥,٠٠٠	مجموع الإيرادات	

الفصل الثامن

خاتمة

الاقتصاد العربي بين الضعف والقوة

رافقت القوة البلاد العربية حين كانت موحدة ، ورافقتها الضعف والتخاذل تفرقت إما بفعل الأطماع الداخلية أو الأطماع الخارجية الأجنبية ومن عجب أن تكون هذه البديهة المعروفة لدى كل فرد عربي مجالا للمناقشة اليوم ، وموضوعاً يختلف فيه بعض الناس من المتحكمين في هذا البلد أو ذاك من البلاد العربية ، ومن أصحاب النفوذ فيها . فيندفع هذا البعض متشبهاً بالتفرقة المضعفة ، والتجزئة القتالة ، بحجج يسندونها إلى المصلحة العامة ، وحماية الكيان ، وصيانة الاستقلال .. وكل ذلك مما يهرفون براء .. والأعجب من ذلك أن يتساوى هؤلاء في تفكيرهم وعملهم ونشاطهم مع خصوم البلاد العربية والأمة العربية من المستعمرين والصهيونيين ، ثم لا يجدون غضاظة من الاستمرار على ما هم فيه ، ولا يجدون في التطابق الغريب في الدعوة ما يدعوهم إلى إعادة النظر فيها .

ولسنا نسيطيع أن نجزم بالعلاقة بين هذا النفر من دعاة الكيانات العربية الضعيفة وبين الصهيونيين والمستعمرين .. إلا أن الذي يثير الدهشة هذا التوافق الغريب بينهم ، وهذه الاستجابة بين اتجاهاتهم !...

وقد كان حرياً بالعرب بعد فاجعتهم الكبرى في فلسطين أن يفكروا قليلا أو كثيراً في مصائرهم وما ينتظرهم من أخطار .. ! وكان خليقاً بالأمة العربية أن تحس بالضربة الموجهة في اقتطاع جزء من الوطن العربي ، وفي

تشريد مليون شخص من الأخوان والأقرباء ، وأن تقف بالمرصاد لدعاة التفرقة والضعف لتقصيهم عن الحياة العامة كل الاقصاء .. !

ولكننا مع الأسف مازلنا نسمع حرص «الوطنيين» على الحدود القائمة بين البلاد العربية ، وعلى «الكيانات» السياسية لها . وقد نسي أولئك أو تناسوا أن هذه الحدود إنما هي من صنع الاستعمار ، وأن هذه الكيانات — وقد كانت أكثر عددا فيما مضى — هي من نظمه وتلجينه .. وإننا ندافع الآن عن سياسة اختطها المستعمرون لتفرقة الأمة العربية ليسهل عليهم اقتسامها واستغلالها كما يشاؤون ويشتهون ، وإضعافها دائماً لتكون أبداً في حوزتهم ونفوذهم .

ما أخزى أن نسكر على الاستعمار وجوده وتدخله ، وندافع في نفس الوقت عن خطته وسياسته في هذه الحدود والتقسيمات السياسية المصطنعة التي فرضها علينا بالقوة والجبر .. ؟!

ومن الذي أوجد هذه الحدود والدول .

أما الحدود القائمة بين البلاد العربية فقد أوجدها الاتفاق البريطاني الفرنسي المعروف باسم «اتفاق سايكس — بيكو» الذي حدد مناطق النفوذ بين الدولتين ، ف وقعت سوريا ولبنان في منطقة فرنسا ، و وقعت العراق وفلسطين في منطقة بريطانيا . وقد عملت كلتا الدولتين على تقسيم المنطقتين تفريقاً للشعوب وتسهيلاً لمهمة المستعمرين ، بل أن فرنسا أمعنت في التجزئة والتقسيم لتقضي على كل أمل في توحيد البلاد وقوتها ، لأن ذلك هو الخطر الذي يهدد مصالحها . أما الأمة فقد كانت دائماً منذ بدأت تطالب بالاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية وفي كل حركاتها السياسية والعسكرية تهدف إلى الوحدة الشاملة .. ولكنها غلبت على أمرها فمزقت شرمزق .

قد يقال أن التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلاد العربية يغنيان عن الاتحاد . ولكن الحقيقة غير ذلك مع الأسف . صحيح أن التعاون

أو الاتحاد في الميدان الاقتصادي والعسكري مفيد . والاعتراف « بهذا الوضع المفيد » دليل بحد ذاته على فساد نظرية أنصار التجزئة والتقسيم ، إلا أنه لا يكفي في رأينا . فقد طالما كانت العوامل السياسية سبباً لافساد التعاون الاقتصادي والعسكري ما دامت فكرة السيادة والاستقلال تسيطر على الحكومات الصغيرة . فقد سبق للبلاد العربية أن جربت التعاون الوثيق في الميدان العسكري سنة ١٩٤٨ في فلسطين ، ولكن ذلك لم يمنع من قيام إسرائيل . ولم تمنع معاهدة الضمان الجماعي العربي ولا الاتفاقات الماثلة من استمرار إسرائيل في اعتداءاتها المتكررة على جميع البلاد المجاورة لها دون أن تستطيع واحدة من هذه البلاد رد العدوان بمثله .

وقد قام بين البلاد العربية تعاون في الميزان الاقتصادي ولكن ذلك لم يمنع عواصف القطيعة الاقتصادية أن تهب على العلاقات بين سوريا ولبنان مثلاً كما أنه لم يفرض على البلاد العربية تنسيق اقتصادياتها بحيث تكون كاقصاديات البلد الواحد ، لأن الحدود السياسية لا تسمح بذلك ، إذ من شأنها أن تفرض الحماية الاقتصادية ، وتسند التكتل الاقتصادي الخاص لكل دولة عربية ، الأمر الذي يضيع معه إمكان الانتفاع من « نظريات » التعاون الاقتصادي .

إسرائيل والبلاد العربية :

إن وجود إسرائيل أمر في غاية الخطورة . ومن عجب أن المسؤولين يتحدثون كثيراً عن هذا الخطر دون أن يعملوا على التقلب عليه .

ولولا هذا السرطان الخفيف كان قليلاً أمر تشتت البلاد العربية على هذه الصورة المؤلمة ، ولكن الخطر الماثل في هذا الموقع الحساس يجعل لزاماً علينا أن نشعر برد الفعل له وأن نعمل لحماية أنفسنا .

ويبدو في الحوادث منذ أن قامت إسرائيل حتى الآن في وضع قوى بالقياس إلى البلاد المحيطة بها المتفرقة سياسياً . ويبدو أن العوامل السياسية والعسكرية

والاقتصادية في البلاد العربية المتناثرة ليس من شأنها أن توجد كيانا أو كيانات تستطيع وحدها أن تضع إسرائيل في موقف الخائف الحذر ، عدا مصر التي لها من الإمكانيات ما يجعلها في وضع أفضل من الأردن وسوريا ولبنان .

لقد مضت سبع سنوات على كارثة الدهر ولم يزل وضع سوريا ولبنان والأردن كما كان عليه — تقريباً — عند قيام إسرائيل .

تضاعفت نفوس إسرائيل ، وازداد إنتاجها الصناعي أضعافاً مضاعفة ، وأصبحت قواتها العسكرية كبيرة ذات خطر . وغدت ميزانية الدولة اللقيطة — وما يأتيها من عون اليهود من خارج إسرائيل — أضعاف ميزانية البلاد المحيطة بها مجتمعة . وأصبحت الصناعات العسكرية مكنية موفورة . فهل تطورت البلاد العربية بنفس السرعة أو بما يقرب منها ؟ وهل تستطيع بوضعها الحالي — وهي متفرقة — أن تتطور بأسرع مما تتطور الآن بكثير ؟ ومع ذلك فإن إسرائيل لا تحمل من جراثيم الحياة بقدر ما تحمل من جراثيم الموت ، ولكن وضع البلاد العربية هو الذي يساعدها على الحياة والتقدم . ولذلك تحرص أشد الحرص على إبقاء وضع البلاد العربية على ما هي عليه من تفرق وتخاذل .

ولكن وضع إسرائيل كان يتغير تماماً لو أن البلاد المحيطة بها — لبنان وسوريا والأردن — كونت مجموعة واحدة حقيقية ، لا على نمط « الوحدة » التي يتغنى بها الساسة والتي قوامها الخلافات والمناحرات والقطيعة والدسائس عندئذ يتغير الوضع الاقتصادي والعسكري فتتقارب كفتا الميزان أول الأمر ، وتتفوق البلاد العربية بعد زمن . على أن اتحاد العراق مع هذه المجموعة تقتضيها مصلحة الجميع ، خاصة والعراق في وضع حالي واقتصادي قوى ، ويستطيع في الناحية العسكرية أن يساعد على حماية الكيان العربي من أي خطر إسرائيلي أو غير إسرائيلي .

وضع البلاد العربية الشمالية :

يقوم كيان الأردن المالى والاقتصادى على المساعدة المالية البريطانية ، وإن قيل أنها بدل إشغال المظاهرات والثكنات . ورغم إحصائيات الفسفات والمنجنيز التى تدل على ثروة الأردن الطبيعية فإنه لا يستطيع أن يقوم بذاته من الناحية الاقتصادية ، وأن هذه المساعدات الصغيرة البريطانية والعربية ، قد تبقى على هذا الوضع ولكنها لن تجعل منه قوة تخيف إسرائيل . ناهيك عن الثمن السياسى لمساعدة بريطانيا الاقتصادية .

ولبنان يعتمد إلى حد كبير جداً على الوحدة الاقتصادية مع سوريا . وهو بلد سياحة واصطياف ، وموارده الطبيعية وقدرته الاقتصادية محدودة ولذلك ليس بمقدوره أن يكون له كيان اقتصادى يعين على حماية نفسه ومصالحه من إسرائيل . والوحدة الاقتصادية مع سوريا يعتبرها الكثيرون من السوريين مصدر خسارة لهم ولذلك تعتمد سوريا من وقت لآخر « لحماية » مصالحها الاقتصادية الخاصة ، الأمر الذى يسىء إلى لبنان .

وسوريا فى وضع اقتصادى أفضل من الأردن ولبنان ، ولكن هل يكفى وضعها هذا لى تكون قوة سياسية وعسكرية تبرر قيام الكيان السورى وحده ! لقد تطورت سوريا من الناحية الصناعية كثيراً . ولكن هل يساعد وضع سوريا فقط لتسير الصناعة قدماً إلى الأمام !! إن منافع أصحاب الأعمال والعمال السوريين وفوائدهم تتضاعف مرات لو وجدوا النشاطهم الاقتصادى مجالاً فى العراق . إن ميزانية سوريا محدودة ، وسيبقى تزايدها بطيئاً وليس من شأنه ميزانية كهذه أن توجد الكيان الذى يرفع مستوى المعيشة إلى درجة عالية ، ولا أن توجد القوة العسكرية التى تحمى نفسها من أخطار إسرائيل .

وتستطيع هذه البلاد الثلاثة مع العراق أن توجد كياناً خطيراً . فى العراق ميزانية سنوية تزيد اليوم عن ١٢٠ مليون دينار للأعمال العمرانية والميزانية الاعتيادية ، وهى فى تزايد سريع مستمر ، وفيه سوق كبيرة

للبضائع الاستهلاكية ، وأرض واسعة للزراعة ، ومياه وفيرة ، ومواد أولية للصناعة ، وعدد قليل من السكان . فلو تعاون أبناء هذه البلاد العربية لاستثمار خيراتها جميعاً ، وتوزيع إصلاحاتها حيثما تمس الحاجة ، إذن لأمكن استحداث مجتمع عربي يسير مسرعاً في سلم الرقي والرفاه والقوة . ولن يلام العراق ، مع بقاء الحدود السياسية قائمة إذا انصرف إلى استثمار خيراته لسكانه ، وإذا تشدد في التفرد بالمنافع الاقتصادية ، وقدم مصالح العامل العراقي ، والموظف العراقي ، والفلاح العراقي وو . . على مصالح أبناء البلاد العربية الأخرى ما دامت كل بلد منكشحة على نفسها معتزة بكيانها ، بالرغم من أخطار هذا التفرد وذاك الانكماش .

وليس الأمر بطبيعة الحال أمر عدد السكان فقط ، أو الموارد المالية فقط وإنما هي مجموعة من المقومات ، منها ومن غيرها ، إذا توفرت كان الكيان قوياً وسليماً . فالكويت مثلاً على ضخامة مواردها لا يمكن أن تكون ذات كيان خاص ، بل لابد أن تكون جزءاً تكمل المجموعة السابقة .

إن الدولة اليوم تتطلب الشيء الكثير من الأموال والنفوس والقبليات والإمكانات في المستقبل ، كما تتطلب لعزتها ودوامها الفرد القوي في صحته وثقافته وشعوره ومستوى معيشته . وليس من السهل اجتماع ذلك وتكاليف الدولة غالية اليوم ويكفي أن نضرب مثلاً أن نفقات تكوين فرقة عسكرية حديثة تزيد على (٥٠) مليون دينار ، وهي تحتاج مبالغ جسيمة أخرى لنفقاتها وتجديداتها السنوية وإن طيارة صغيرة حديثة يزيد ثمنها على ١٠٠.٠٠٠ دينار فكيف تستطيع دولة ميزانيتها (٢٠) أو (٣٠) مليون دينار أن تكون كبيرة ومهمة ، وأن تدافع عن نفسها ؟

التعاون العربي الحاضر :

إن الأردن اليوم تطلب معونة البلاد العربية لتحسين أوضاعها . وتقبل من بريطانيا عوناً مالياً لا يمكن أن يصنع أكثر من استمرار الأمور على

ماهى عليه .. ووضع الأردن هذا لا يخرج عن كونه ضيق . وفقر . ونقص كبير في الخدمات العامة . وبالإجمال تأخر مرافق الحياة الخاصة والعامة على السواء وعجز عن حماية الحدود ، وصيانة سكان القرى الأمامية من العدوان اليهودي ، والدفاع عن مصالح اللاجئين البائسين .

وتسأل الأردن المعونة من البلاد العربية فتتال منها — بعد لآى — معارنات متفرقة ضئيلة . وفي صور شتى . ولو تضاعفت هذه الإعانات مرتين وثلاثاً لما استطاعت أن تغير من وضع الأردن ما لم تبلغ الإعانة الملايين الكثيرة وبصورة مستمرة ، خاصة وقد ازدحمت بالنفوس بالقياس إلى إمكانياتها . وقد أنشأ العراق — من باب المساعدة — فرعاً للبصرف الصناعي وآخر للبصرف الزراعي في عمان ، ولكن ماذا تستطيع المليون دينار والمليون أن تصنع في بلد فقير .. ؟

وعقدت اتفاقيات بين البلاد العربية ولكن كثيراً ما تلقى لبنان العنت في سوريا ، وهو فوق ذلك معرض دائماً إلى انقطاع موارده أو تقييدها ، ما دامت تعتمد على الاصطياف والتجارة بصورة رئيسية

وسوريا في وضع سياسي خاص ولكن اقتصادياتها هي الأخرى محدودة وإمكان القيام بمشروعات كبيرة فيها يحد منها نقص الأموال . وقد تطورت صناعاتها إلى درجة طيبة ولكنها محدودة مع ذلك لأن سوقها ضئيل ويمكن أن يتسع في العراق . ودون ذلك متطلبات الحدود السياسية وضرورة حماية الصناعة الناشئة في العراق ، الأمر الذي يجعل التطور الصناعي السوري محدوداً . كما أن وضعها العسكري تجاه إسرائيل لا يدعو إلى الاطمئنان التام . وماذا تستطيع ميزانية من ٣٠ مليون دينار أن تصنع .

والاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة أو التي تعقد في المستقبل تخضع دائماً للاحوال السياسية وللقرارات الحكومية ، ولا يحد منها إلا أن تكون البلاد العربية وحدة كاملة عندئذ لا يتحكم في الموضوع إلا ما تقتضيه القواعد الاقتصادية .

وقد أدى رفع سمة الدخول بين العراق والبلاد العربية قدوم حوالى (٣٠) ألف شخص من سوريا ولبنان والأردن إلى العراق للعمل فيه . وجاءت منها أيضاً رؤوس الأموال للاستثمار فى العراق . ولكن لو تزايد عدد القادمين فبلغ بضع مئات الألوف ، والوضع السياسى على ما هو عليه ، هل يمكن أن يعتبر ذلك طبيعياً . . أو إذا كان بالإمكان أن يأتى مئات الألوف من الناحية الاقتصادية ، ووقفت المصالح الخاصة تدعمها التفرقة السياسية أمامهم ، أفلا يكون فى ذلك خسارة مزدوجة . . ! ولماذا تحرم الحدود السياسية العراق من الارتفاع بخدمات أبناء البلاد العربية وتحرم أولئك من رفع مستوى معيشتهم فى العراق . . ؟ والحدود هذه ، فى حد ذاتها ، لم تجلب لآى من البلاد العربية الخير والسعادة . . ولم تكن من صنع أحد من أبناء هذه البلاد ، وإنما هى من مخلفات الاستعمار البغيض . .

إن البلاد العربية فى الواقع متكاملة من الناحية الاقتصادية . وإذا كانت تتشابه فى بعض الأمور فإنها فى أشد الحاجة إلى بعضها فى أمور أخرى . ولذلك قلنا أن فى الاتحاد أقصى المنفعة للبلاد العربية مجتمعة .

وقد مر بنا أن الاختصاص الصناعى والزراعى فى المجموعة العربية يخدمها جميعاً خير الخدمات لو أمكن تحقيقه .

إننا نجد أن الصراع فى سبيل الحياة اليوم تتطلب دولة واحدة تلم شمل العرب .

ونجد أن حاجة الشعوب العربية ، والأفراد تتركز فى تكوين دولة تضم ما تفرق منهم ليكونوا فى مجموعهم أفضل حالا ، وفى أفرادهم أرقى مستوى .

ونجد أن كيان العرب السياسى والعسكرى فى هذه المنطقة من العالم ، وفى العلاقات الدولية ، قائمة على تجمعهم فى كيان ينتظم أول الأمر ، ١٤ مليوناً من السكان لهم من الموارد الطبيعة والثروة المستغلة ما تساعدهم على سرعة بناء كيانهم السياسى والعسكرى على أحسن وجه وأقواه .

وقد يسأل سائل ، وأين مصر ..! إن مصر في وضع حسن ، فهي غنية ، و نفوسها كثيرة ، وتطورت اقتصادياتها في القرن الأخير تطورا مهما ولذلك فقد يكون الأفضل . أول الأمر ، أن تكون مع السودان وليبيا وحدة اقتصادية وسياسية . وتتعاون مصر ، أو هذه الوحدة ، مع البلاد العربية الأخرى الموحدة في الميدان الاقتصادي والعسكري ولا ريب في أن التعاون بين وحدتين كبيرتين أجدى من التعاون بين وحدات متعددة تلعب التيارات السياسية بينها دوراً خطيراً . ومن البديهي أن لاغنى للبلاد العربية الشرقية أن تتعاون مع مصر تعاوناً حقيقياً ووثيقاً . واقتصاديات مصر ، سواء ما يمكن تصديره ، أو ما يطلب استيراده تجد اكتمال عناصرها في المجموعة العربية في « الهلال الخصيب » كما يسمى أحيانا . كما أن زيادة السكان في مصر تجد المجال المناسب المشابه في الطبيعة والتقاليد في العراق على الخصوص لا تساع موارده وإمكاناته .

وتتعاون بنفس الطريقة هاتين المجموعتين مع الجزيرة العربية في العلاقات الدولية ، وفي التعاون الاقتصادي والعسكري الداخلي .

ولكن وحدة الأمة العربية الكائنة في هذه المجموعات الثلاث ستسوق حتما إلى اتحادها في المستقبل . وإذا كانت المصالح الخاصة . والدسائس الاستعمارية تحول اليوم دون هذه الوحدة فإن المصلحة العامة ستتغلب قطعاً في آخر الأمر .

إن الاتحاد العربي عاطفة ، وضرورة ، ومصلحة ، وواقع مادي متمثل في هذا التراث الطويل وفي هذه اللغة الجامعة ، وفي هذه الآمال التي تملأ قلب العربي في أي مكان .

ومن المفيد جداً إلى أن يتحقق هذا الأمل الجلو أن يزداد التقارب والتعاون الصميمي بين البلاد العربية في الحقول الثقافية والاقتصادية والعسكرية لكي تشعر جميعاً بحاجتها إلى بعضها وباكتمالها باتحادها .

فهرس الجداول

الصفحة

إحصاء النفوس — هامش	١٥
عدد المشتغلين بالزراعة سنة ١٩٥٢	١٧
توزيع المزارع في العراق حسب مساحتها	١٨ — ١٩ — ٢٠
متوسط حجم الملكية الزراعية في الالوية	٢١
الحاصلات الشتوية الرئيسية	٣١
الحاصلات الصيفية	٣٢
الأسمدة الكيماوية المستوردة	٣٣
عدد الحيوانات والمواشي — في الصفحة والهامش	٣٦ — ٣٧
الأراضي الزراعية موزعة حسب الالوية	٣٩
الأراضي المزروعة والمتروكة	٤٠
حاصل القطن	٤٢
تصدير التمور	٤٤
إنتاج العراق من التبوغ	٤٦
عدد المستثمرين	٥١ — ٥٢
مساحات مشروعات الري على الفرات	٥٣
دجلة	٥٤
أثمان الأخشاب المستوردة	٥٧
المشروعات الصناعية	٧٩ — ٨٠
عدد العمال في الصناعات الأخرى	٨٠ — ٨١
الاستيراد والتصدير والعجز حتى سنة ١٩٣٢	٨٥
١٩٣٩	٨٦

(م — ١٧ اقتصاديات العراق)

الصفحة

٨٩-٨٨		الاستيراد والتصدير والعجز حتى سنة ١٩٥٣
٨٩		استيرادات شركات النفط
٩٣		نسبة أحوال الانتاج والاستهلاك في الاستيراد
٩٣		جدول لأهم المستوردات
٩٩		الرقم القياسي لأسعار الجملة
١٠٠		الرقم القياسي لتكاليف معيشة العمال غير الماهرين
١٠٢-١٠١		الميزان الحسابي
١٠٤		معدل تجارة الترانسيت
١٢١		رأس مال الصياغة
١٢٧		موجودات المصارف التجارية
١٢٧		الودائع والمسحوبات
١٦٢		أسعار النفط في مختلف الموانئ
١٦٣		زيادة أسعار النفط في خليج البصرة
١٧١		مشتقات النفط المستوردة والمصنوعة محلياً
١٧٢		إنتاج مصفى الوند
١٧٣		» المفتية
١٧٣		» الدورة
١٧٤		منتجات النفط المستهلكة في العراق
١٧٩-١٧٨		إنتاج النفط الخام
١٨١		واردات العراق من شركات النفط
١٨٢		حصة العراق من شركة نفط خانقين
١٨٣		الأجور السنوية لعمال شركات النفط
١٨٤		إنتاج النفط العالمي والعراقي ونسبته إليه
١٨٧		عدد عمال وموظفي شركات النفط

الصفحة

أجور موظفي وعمال شركة نفط خانقين	١٨٨
مساكن الشركات لموظفيها	١٨٨
واردات مجلس الإعمار ومصرفاته	١٩٩
قروض مجلس الإعمار	١٩٩
نفقات المجلس من ١٩٥٥ - ١٩٥٩	٢٠١
مخصصات مشروعات الري في المناهج العامة	٢٠١
مخصصات الطرق والجسور والمباني العامة	٢٠٣
جداول المنهاج العام لمجلس الإعمار :	

الباب الأول :

نفقات الدراسة والادارة والتنظيم	٢٣٤
مشروعات الري والبنل	٢٣٥
الطرق والجسور	(جدول في لوحة كبيرة)
المباني الرئيسية والاسكان والمصايف	٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩
الصناعة والكهرباء والتعدين	٢٤٢
إنماء الثروة الحيوانية والزراعية والمياه الجوفية	٢٤٣
الباب الثاني - المشروعات الصغرى	٢٤٤ - ٢٤٥
الارادات المحممة لمجلس الإعمار	٢٤٦

الفهرس العام

الصفحة

تمهيد

الفصل الأول

٧	مقدمة الأوضاع الجغرافية والطبيعية والإدارية للسكان
...	الوضع الجغرافي
٨	العراق بلد زراعي وصناعي
٩	وجود النفط
١٠	مساحة العراق وأراضيه
١١	الوضع الإداري والسياسي
١٣	السكان
١٥	أكثر السكان مزارعون
٢١	توزيع السكان على الأعمال المختلفة
٢٣	التعليم
٢٤	الصحة
٢٤	الوضع الاقتصادي
٢٦	الدخل الفردي والوضع الاقتصادي
٢٩	الفصل الثاني — الزراعة
٣٠	الوضع الحالي
٣٣	استعمال الآلات
٣٤	مستوى المعيشة والملكية
٣٥	أنواع الزراعات
٣٦	المواشي والحيوانات
٣٧	الملكية والملكية الصغيرة

الصفحة

٤١		القطن
٤٣		التمور
٤٥		التبوغ
		تطور الزراعة في المستقبل

٤٧		(١) الإصلاح في الأراضي الزراعية
٤٧		(٢) استعمال الآلات في الزراعة
٤٩		(٣) توزيع الأراضي الحكومية وتكوين الملكية الصغيرة
٥٢		(٤) مساحة مشاريع الري
٥٥		(٥) الآبار الارتوازية
٥٥		(٦) النقص في الصناعات الزراعية واليدوية والدواجن والمواشي
٥٦		(٧) الجمعيات التعاونية
٥٦		(٨) المخازن والسيلوات
٥٧		(٩) الغابات
٥٨		(١٠) نفقات الزراعة
٥٨		المصرف الزراعي
٦١		رأس المال المستغل في الزراعة

الفصل الثالث — الصناعة

٦٢		تأخر الصناعة في العراق وأسبابه
٦٤		أشكال المشاريع الصناعية
٦٥		نطاق حماية الصناعة
٦٧		كفاية الصناعة الوطنية
٦٩		التأثير المتبادل بين الصناعة والزراعة
٧٠		هل العراق بلد زراعي أم صناعي
٧١		تدخل الحكومة في الصناعة

الصفحة

٧٣		الصناعة في العراق والبلاد العربية
٧٦		المصرف الصناعي
٧٨		الصناعات القائمة
٨١		الحركة العمالية

الفصل الرابع — التجارة

٨٣		مقدمة
٨٤		تطورات العلاقات التجارية
٨٩		الوضع التجاري بعد الحرب العالمية الثانية
٩٤		سياسة الاستيراد والتصدير
٩٦		ضالة المعادلات التجارية بين الطرق والبلاد العربية
٩٨		تطور أسعار الجملة
١٠١		الميزان الحسابي
١٠٢		تجارة الترانسيت
١٠٥		وضع التجارة في الاقتصاد الوطني

الفصل الخامس — النظام النقدي في العراق

١٠٧		عملة العراق في العهد العثماني
١٠٨		عملة العراق أثناء الاحتلال البريطاني
١٠٨		إصدار العملة الوطنية
١١٠		المتداول والاحتياطي أو الغطاء
١١٢		الأرصدة الاسترلينية — اتفاقية الأرصدة
١١٤		تعديل الاتفاقية
١١٥		تشريع قانون المصرف الوطني
١١٦		إدارة المصرف الوطني

الصفحة

(١) الاتفاق الجديد مع شركتي نفط خانقين و نفط الرافدين	١٥٤
(٢) الاتفاق الجديد مع شركة النفط العراقية المحدودة	١٥٦
» شركة نفط الموصل	
» البصرة	
الاتفاقية في التطبيق	١٥٩
أنايب النفط	١٦٠
احتساب حصة العراق حسب الأسعار السائدة	١٦١
حصة العراق في الأرباح	١٦٤
مساهمة العراق في الشركات	١٦٦
إعادة قيمة النفط المصدر	١٦٨
تنازل الشركات عن الأراضي التي لا تستثمرها	١٦٨
المصافي في العراق	١٦٩
توسيع المصافي	١٧٤
تأثير النفط في الاقتصاد العراقي	١٧٥
التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى	١٨٦
الأجور وأصحاب المهن	١٨٩
أسعار النفط	١٩٠
نسبة النفط إلى الدخل القومي	١٩١

الفصل السابع — مجلس الإعمار

مقدمة	١٩٢
إنشاء مجلس الإعمار	١٩٤
القانون تعديلاته	١٩٤
مناهج المجلس	١٩٨

الصفحة

تحليل مناهج المجلس	٢٠١
أهم مشروعات المجلس	٢٠٦
١ - الطرق والجسور	٢٠٦
٢ - مشروعات الري والبنزل	٢٠٦
١ - مشروعات الري	٢٠٧
(١) حوض نهر الدجلة	٢٠٧
(٢) حوض نهر الفرات	٢١١
ب - مشروعات البنزل	٢١٢
نتائج مشروعات الري	٢١٢
٣ - مشروعات الصناعة والكهرباء والتعدين	٢١٣
نظرة في المنهج الصناعي وإدارة مشروعات المجلس	٢١٧
المصرف الصناعي ومجلس الإعمار	٢٢٠
مشروعات المجلس ومتطلبات التنظيم الزراعي	٢٢١
مشروعات المجلس وقواعد تملك الأراضي	٢٢٤
المجانبة في الانتفاع من مشروعات الري خطأ	٢٢٦
توزيع الأرض مجاناً	٢٢٧
سياسة مجلس الإعمار في الأعمال الصغرى والكبرى	٢٢٨
توزيع أعمال المجلس على المناطق	٢٢٩
قدرة مجلس الإعمار على الانفاق	٢٣٠
المنهاج العام لمشاريع مجلس الإعمار - جداول	٢٣٣
الفصل الثامن : خاتمة - الاقتصاد العربي بين الضعف والقوة	٢٤٧
فهرس الجداول	٢٥٧
الفهرس العام	٢٦٠

١١

١٠٠ ... راجع ...
١٠١ ... راجع ...
١٠٢ ... راجع ...
١٠٣ ... راجع ...
١٠٤ ... راجع ...
١٠٥ ... راجع ...
١٠٦ ... راجع ...
١٠٧ ... راجع ...
١٠٨ ... راجع ...
١٠٩ ... راجع ...
١١٠ ... راجع ...
١١١ ... راجع ...
١١٢ ... راجع ...
١١٣ ... راجع ...
١١٤ ... راجع ...
١١٥ ... راجع ...
١١٦ ... راجع ...
١١٧ ... راجع ...
١١٨ ... راجع ...
١١٩ ... راجع ...
١٢٠ ... راجع ...

مَطْبَعَةُ الرَّشِيدِ

تأليف محمد بن الفضل ٣٠٠٠

١٢١ ... راجع ...
١٢٢ ... راجع ...
١٢٣ ... راجع ...
١٢٤ ... راجع ...
١٢٥ ... راجع ...
١٢٦ ... راجع ...
١٢٧ ... راجع ...
١٢٨ ... راجع ...
١٢٩ ... راجع ...
١٣٠ ... راجع ...
١٣١ ... راجع ...
١٣٢ ... راجع ...
١٣٣ ... راجع ...
١٣٤ ... راجع ...
١٣٥ ... راجع ...
١٣٦ ... راجع ...
١٣٧ ... راجع ...
١٣٨ ... راجع ...
١٣٩ ... راجع ...
١٤٠ ... راجع ...

13 DEC 1991

13 DEC 1991

12-0861-1373

C 236535
m 236535

12-0861-1373

12-0861-1373

12-0861-1373

m 236539

611508747
11820627



1 0 0 0 0 0 6 1 0 3 2

13 DEC 1991

